

قتل الأسرى المصريين

دراسة للجرائم الإسرائيلية

د. سيد عيسى



قتل الأسرى المصريين
دراسة للجرائم الإسرائيلية

قتل الأسرى المصريين

دراسة للجرائم الإسرائيلية

دكتور/ سيد عيسى محمد

٢٠٠٩

مصر العربية للنشر والتوزيع

العنوان

قتل الأسرى المصريين
دراسة للجرائم الإسرائيلية

المؤلف

د. سيد عيسى محمد

الطبعة

الأولى ٢٠٠٩

الناشر

مصر العربية للنشر والتوزيع

١٩ من اسلام - خدمات القبة - الزيدون - القاهرة

تليفاكس ٢٢٥٩٢٢٦٨ / ت ٢٤٥٠٥٨٦٣

رقم الإيداع

٢٠٠٧/١٧٥٧

I. S. B. N

977-5471-60-5

البريد الإلكتروني

masrefarabia@hotmail.com

الغلاف

وانت الملا

تنفيذ داخلي

مها عصمت

جميع الحقوق محفوظة ©

إهداء

إلى الأسرى الشهداء المصريين
إلى جنود مصر الأبرار الذين ضحوا
بأرواحهم لاسترداد كرامة الوطن

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
٩	المقدمة
١٧	الفصل التمهيدي
	الحروب الإسرائيلية وانتهاكاتها في العالم العربي ومصر
٢٠	وثائق الأرشيف الإسرائيلي تبرز مجازر إسرائيل في حروبها مع العرب.
٣٢	حرب ١٩٦٧ وتأثيرها على مصر.
٣٤	تأثير الهزيمة على "عبد الناصر" و"عامر".
٣٦	لنسحاب الجيش المصري من سيناء.
	الفصل الأول
٤٣	اعترافات إسرائيلية بقتل الأسرى المصريين
٤٧	نبذة تاريخية عن "وحدة شاكيد".
٤٨	الفيلم الوثائقي عن "وحدة شاكيد".
٥٣	أدلة وقرائن إسرائيلية على قتل الأسرى المصريين.
٥٩	كتاب كتلة الأسرار.
	الفصل الثاني
٨١	شهادات مصرية على قتل الأسرى المصريين
٨٣	شهادات المدنيين المصريين على عمليات قتل الأسرى.

١٠٢	شهود من الجنود الأسرى المصريين.
١٠٨	دور أهل سيناء في حماية الجنود المصريين.
	الفصل الثالث
١١٧	موقف الشارع المصري
١١٩	موقف قوى الشعب.
١٢٣	موقف مجلس الشعب من قضية قتل الأسرى المصريين.
١٢٨	موقف المؤسسة الدينية المصرية والجهات غير الحكومية.
١٣٠	الدعوى القضائية المصرية.
١٣١	القرائن والأدلة القانونية (وثائق الصليب الأحمر).
	الفصل الرابع
١٣٧	موقف القانون الدولي من معاملة الأسرى بين الحكومتين المصرية والإسرائيلية
١٣٩	موقف القانون الدولي من قضية قتل الأسرى المصريين.
١٤٢	المسئولية القانونية لإسرائيل عن قتل الأسرى المصريين.
١٤٧	موقف الحكومة المصرية من الأسرى الإسرائيليين.
١٥١	الأكاذيب الإسرائيلية حول قتل المصريين للأسرى الإسرائيليين.
١٥٧	الخاتمة
١٦٣	الملاحق
١٦٩	قائمة المصادر والمراجع

المقدمة

في استقصاء نشرته «مجلة نيوزويك» الأمريكية قال ٨٤% من الإسرائيليين إن قتل الفلسطينيين يعتبر أمراً مقبولاً، وقال ٦٥% إنهم لا يرون ضرورة للتحقيق في عمليات القتل هذه. وسبق أن نشرت «صحيفة الجارديان» البريطانية تحقيقاً عما فعلته الحكومة الإسرائيلية في الستينيات حين شكلت فريقاً للاغتيالات، وقام باغتيال أفراد من المنظمات الفلسطينية مقيمين في أوروبا، وقالت «الجارديان» إن الأوامر صدرت إلى أعضاء هذا الفريق بالاستقالة من المخابرات الإسرائيلية لإعطاء الفرصة للحكومة لإنكار صلتها بعملياتهم إذا اكتشف أحد من مرتكبيها، وقام هذا الفريق بقتل عدد من الفلسطينيين بطرق مختلفة.

إن جرائم الحرب الإسرائيلية تملأ مجلدات، ولا بد من استقصاء تفاصيل وقائع كل منها وتوثيق هذه الوقائع، ولأن هذه الجرائم لم تقع على أنباء بلد واحد من البلاد العربية، ولكنها طالت أنباء البلاد العربية ولكل بلد عربي ضحايا لها، لذا فإن مهمة إعداد الكتاب الأسود للجرائم الإسرائيلية تقع على عاتق جميع الدول العربية.

ومن بين تلك الجرائم التي نشرتها صحيفة «جيزوراليم بوست» الإسرائيلية اعتراف العميد السابق «أرييه بيرو» بقتل ٤٩ مدنيا كانوا يعملون في أحد المحاجر قريبا من ممر متلا والتمثيل بجثثهم، وقد تم تقييد أيديهم وإطلاق الرصاص عليهم، وتركهم جثثا هامدة مكنسة في العراء، ونشرت اعترافات بجرائم أخرى ذكرها جنود إسرائيليون سابقون بفخر وقالوا: إنهم نفذوها بأوامر من رؤسائهم.. وفي كتاب للمؤرخ الإسرائيلي «لوري ميليشتاين» صدر عام ١٩٩٤ شهادات عديدة تؤكد أن وحدة من

الجيش الإسرائيلي بقيادة "بنيامين بين اليعازر" وزير البنية التحتية الحالي وبأوامر منه قامت بقتل المئات من المصريين والفلسطينيين بعد انتهاء الحرب بالقرب من مدينة العريش.

كما نشرت جريدة جريدة "هآرتس" الإسرائيلية اعترافات جندي إسرائيلي سابق تجاوز السبعين من عمره يتحدث عن ذكرياته أثناء تكوين دولة إسرائيل وممارساتها غير الآتية في قتل العرب، مشيراً إلى أن الجنود الإسرائيليين، وبدون استثناء يشعرون بلشوة عارمة عندما يقتلون الفلسطيني بدم بارد ويفتخرون بذلك، بل أنهم على استعداد للعودة إلى تنفيذ هذه الجرائم، لأنه ليس صحيحاً - كما قال - أن نشفق على الفلسطينيين.

ونقلت الصحيفة عن الجندي قوله "أنه إذا استيقظ في الصباح يشعر سيئ فإنه يعدد إلى قتل فلسطيني مسلح أو غير مسلح، ليعدل مزاجه السيئ".

وإضاف أنه يفضل قتل امرأة عربية حتى تتوقف عن إنجاب الأطفال، وأن يقتل الطفلة الصغيرة التي ستكبر؛ لأنها ستزوج بعد ذلك وتلد على الأقل ١٠ أولاد يتحولون بعد ذلك إلى قتال موقوتة ومشاريع انتحارية تتفجر في وجه أبناء إسرائيل في يوم من الأيام.

ويتابع قائلاً "بعد انتهاء عملية قتل الفلسطينيين كنا نعود إلى القاعدة العسكرية؛ حيث كانت تجري هناك مسابقة بين الجنود من قتل اليوم فلسطينيين أكثر من الآخرين"، وأكد الجندي الصهيوني أن ثقافة القتل متأصلة لدى جنود الجيش الصهيوني، وأشار أن جميع القادة والمساة يركزون بشكل بالغ على تلك الثقافة، فالمؤرخ "بن فيرد" يقول بعد انسحاب الجنود من قرية "كير ياسين" وقت الهجوم عليها "شوهدت عشرات الجثث للفلسطينيين بلا رؤوس وعثر على كثير من النساء داخل بيوتهن وأجسادهن

مخرمة بطلقات نارية، وقد انبعثت من الجثث غير المدفونة رائحة كريهة"، وكذلك يذكر "مناحم بيجين" في كتابه "التمرد" أنه أرسل رسالة شكر إلى القادة والجنود الذين شاركوا في تنفيذ المجزرة في "دير ياسين" واصفاً هذا الفعل ضد العزل من المدنيين للقرويين الفلسطينيين "بالانتصار الرائع".

وفي حرب عام ١٩٥٦ يذكر المؤرخ العسكري الإسرائيلي "أهارون بروم" أن قائد سلاح المظليين في جيش الاحتلال في ذلك الوقت الجنرال "أرييل شارون" أمر بقتل المئات من الجنود المصريين بعد استسلامهم، وقام التليفزيون الإسرائيلي لوائيل للثمانينيات بعرض أفلام وثائقية ومقابلات صحفية مع جنرالات وجنود في جيش الاحتلال خدموا في حرب عام ١٩٥٦، ألكوا فيها أن إعدام أسرى الحرب كان أمراً مألوفاً بالنسبة للعسكرية الإسرائيلية.

وفي حرب عام ١٩٦٧ لا يحتاج المرء إلى شهادات الإسرائيليين والأفلام الوثائقية التي ينتجونها، فيكفي التوجه للفلسطينيين في قطاع غزة، الذين شاهدوا بأعينهم كيف كان الجنود يطلقون الرصاص على رؤوس الناس في شوارع المدن والمخيمات، فقط من أجل أن يدب الرعب والفزع في نفس الشعب الفلسطيني، هذه هي الثقافة العدوانية التي تربي عليها الجيش الإسرائيلي.

وأشار الجندي الذي تجاوز السبعين عاماً إلى أن رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق "أرييل شارون" حين قام بتعيين الجنرال "ماتير دجان" في منصب رئيس جهاز الاستخبارات الإسرائيلية للمهام الخارجية "الموساد"، رد على معاونيه الذين انتقدوا قيامه بتعيين "دجان" في هذا المنصب قائلاً: دجان يجيد أفضل الطرق لفصل رأس للعربي عن جسده.

وكان "دجان" قائداً لوحدة "ريمونيم" التابعة للواء المظليين في الجيش الإسرائيلي في مطلع السبعينات، والتي كانت تتمركز في قطاع

"غزة" في حين كان يشغل "نارون" منصب قائد المنطقة الجنوبية، وكان مسؤولاً عن "نجان" وقواته، وكانت عناصر وحدة "ريمونيم" يضعون جثث الفلسطينيين في حاويات النفايات بعد قتلهم.

وينكر ما حدث مع "يهود ياتوم" الذي كان في عام ١٩٨٤ قائداً لشعبة العمليات في جهاز المخابرات الداخلية الإسرائيلية "الشاباك"، وكان مسؤولاً عن عملية إطلاق سراح رهائن إسرائيليين اختطفهم فلسطينيان من عناصر الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وبعدما سيطر "ياتوم" وجنوده على الفلسطينيين إثر استسلامهما، وبعدما التقطت الصحافة الإسرائيلية صوراً لهما وهما يرفعان أيديهما لأعلى مستسلمين، لقتادهما "ياتوم" إلى أحد بساتين البرتقال المجاورة وقام بتحطيم مجسمتيهما بحجر كبير، وقد اعترف "ياتوم" بذلك على الملأ وعفّت عنه الدولة.

كما أن رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق "يهود باراك" كان يذكر للتأخين اليهود، بأنه كان يطلق الرصاص على مؤخرة رؤوس المقاومين الفلسطينيين، ولا يتركهم إلا بعد أن يشاهد بياض عيونهم وهو يتطاير في الفضاء. بعد حرب أكتوبر وخلال التفاوض على معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، طرحت قضية التعويضات وقدر الرئيس السادات جميع التعويضات لمصر كنتيجة للنهب الاسرائيلي لبترول سيناء، وتدمير البنية الامامية كخط السكك الحديدية من القططرة الى رفح، وكثير من المنشآت البترولية والخدمية، وتعويضات الاسرى وقتل العمال المدنيين والأطفال الأبرياء، ومسرقة الآثار المصرية، بنحو (عشرين مليار دولار)، لكن مصر لم تطالب بها بعد وفاة الرئيس السادات.

وقد فتحت قضية التعويضات بالنسبة للأسرى عندما قتل احد الجنود المصريين عدداً من الساتحين الاسرائيليين، وعرضت مصر القتلى

بمتنغ باهظة في حادثة "سليمان حنظر" الشهيرة، وكان يمكن لمصر انذاك أن تسترط دفع التعويضات للخاصة بها.

إن تلك الدراسة ركزت على قضية قتل الأسرى المصريين في حرب ١٩٦٧، ووضعت لها الأدلة والقرائن للمطالبة بالقصاص، وأظهر حقيقة إسرائيل أمام العالم بالشهود وبالاعترافات والأدلة القانونية.

ففي الفصل التمهيدى تناولت للدراسة الانتهاكات الإسرائيلية للعالم العربى ومصر، ثم تطرقت إلى وثائق الأرشيف الإسرائيلى التى تبرز مجازر الإسرائيليين فى حروبهم مع العرب وكذلك وثائق وزارة الدفاع والحربية المصرية المحفوظة فى دار الوثائق القومية التى تبين تعذيب الإسرائيليين الأسرى المصريين والعرب فى حرب ١٩٤٨، كما تناول الفصل حرب ١٩٦٧ وتأثيرها على مصر، ومدى تأثير الهزيمة على علاقة عبد الناصر بعالم، ثم انسحاب الجيش المصرى من سيناء بشكل ارتجالي وعشوائى دون تخطيط.

لما للفصل الأول، فيرصد اعترافات إسرائيل بقتل الأسرى المصريين من خلال الفيلم الوثائقى الذى بثته القناة الأولى الإسرائيلية عن المجزرة التى أرتكبت فى حق ٢٥٠ أسيراً مصرياً قُتلوا فى حرب ١٩٦٧، ذلك العمل الذى قامت به بعض وحدات الجيش الإسرائيلى بقيادة "بنيامين بن اليعازر" (الوزير الحالى للبنية التحتية ورئيس للوحدة فى حرب يونيو)، وهو ما يمثل أمراً لا يقبله الشرع أو القانون، وإن كان يعبر عن العقيدة السياسية والعسكرية لإسرائيل فى تنفيذ بعض سياساتها غير المشروعة فى الشرق الأوسط، ثم يتناول الفيلم تاريخ وحدة "شاكيد" ومراحل تكوينها، بالإضافة إلى أدلة واعترافات إسرائيلية من قبل قادة وسياسيين ومؤرخين إسرائيليين بقتل الأسرى المصريين، كما ضم هذا الفصل موجز كتاب "كتلة الأسرار"

الذى ألفه المؤلف الأمريكى "بامفورد" وركز فيه على السفينة الأمريكية "ليبرتى" التى قصفتها القوات الإسرائيلية فى حرب ١٩٦٧، مؤكداً أن الإسرائيليين كانوا على دراية تامة بأنهم يهاجمون سفينة تجسس أمريكية، والهجوم كان الهدف منه طمس الأدلة التى جمعتها السفينة عن الفظائع والمذابح التى ارتكبتها القوات الإسرائيلية فى حق الأسرى المصريين على أرض سيناء على بعد ٢٠ كيلومتراً من السفينة وتحديداً فى مدينة العريش.

استعرض الفصل الثامن شهادات المدنيين المصريين على عمليات قتل الأسرى أمام أعينهم، وكذلك شهادة من الجنود المصريين الأسرى الذين نجوا من الموت، بالإضافة إلى دور أهل سيناء فى حماية الجنود المصريين من القتل والتعذيب، ويعالج الفصل مدى كفاح أهل سيناء فى مقاومة الاحتلال الصهيونى.

واستعرض الفصل الثالث مجمل مواقف الشارع المصرى وقوى الشعب "مجلس الشعب ووزارة الخارجية والجهات الحكومية، وموقف المؤسسات الدينية المصرية والجهات غير الحكومية سواء فى الداخل أو الخارج" حول قضية قتل الأسرى المصريين، ودور قوى الشعب فى هذه القضية من خلال القرائن والأدلة القانونية (وثائق للصليب الأحمر، وتقارير الأمم المتحدة، واتفاقيات جنيف وغيرها من الإجراءات الدولية)، ثم الدعوة للقضائية المصرية.

ويعالج الفصل الرابع والأخير موقف القانون الدولى من معاملة الأسرى بين الحكومتين المصرية والإسرائيلية، وما موقف القانون الدولى من قضية قتل إسرائيل الأسرى المصريين، وكذلك موقف الحكومة المصرية من الأكايب الإسرائيلية حول قتل الجنود المصريين الأسرى الإسرائيليين فى حروب ١٩٥٦، ١٩٦٧، ١٩٧٣.

وفى النهاية تضمنت الدراسة بعض الملاحق، ومنها السيرة الذاتية لـ
 "بن إليعازر"، وأسماء الشهود المصريين والشهود الإسرائيليين على قتل الإسرئ
 المصريين، ثم قائمة الوثائق والمصادر والمراجع والدراسات.

وقد اعتمدت الدراسة على بعض المصادر الوثائقية والشفاهية
 والمراجع، ومنها وثائق أرشيف وزارة الدفاع الإسرائيلية، ووثائق
 الكونجرس الأمريكى، ووثائق وزارة الدفاع المصرية، والمعروفة باسم وثائق
 المشير المحفوظة بدار الوثائق القومية، بالإضافة إلى المصادر الشفاهية من
 شهود العيان الذين عاصروا الحدث، وعاشوا التجربة لحظة بلحظة، وكذلك
 الصحف الإسرائيلية والعربية، ومواقع الانترنت الخاصة بالحكومة
 الإسرائيلية، وكتب المؤرخين الإسرائيليين والعرب.

وفى النهاية لايسعنى إلا أن أقدم خالص الشكر والتقدير إلى كل من
 أدلى بقوله من شهود العيان من أجل أظهار الحق، كما أقدم خالص شكرى
 وحبى إلى زوجتى الحبيبة التى ساعدتنى كثيراً فى إتمام الدراسة، وابنى
 الحبيب "محمود"، وإلى أبى وأمى وأخوتى الأعزاء، وإلى الأستاذ "محمد
 حسنين هيكى" الذى علمنى كيفية قراءة التاريخ وبواطن السياسة، وإلى
 أستاذى الدكتور "جمال زكريا قاسم" الذى دربنى على كتابة التاريخ، وإلى
 مدير دار النشر "مصر العربية" الأستاذ "وائل الملا" على نشره تلك الدراسة.
 وإن آخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين".

د. سيد عيسى محمد

لقاهرة: ٢٥/١٠/٢٠٠٧

الفصل التمهيدي

الحروب الإسرائيلية وانتهاكاتها في العالم العربي ومصر

- وثائق الأرشيف الإسرائيلي تبرز مجازر اليهود في حرمهم مع العرب.
- حرب ١٩٦٧ وتأثيرها على مصر.
- تأثير المذبحة على "عبد الناصر" و"عامر".
- السحاب الجيش المصري من سيناء.

قبل الحديث عن قضية الأسرى المصريين، ستحاول هذه الدراسة أن تلقى الضوء على بعض الجرائم التي أرتكبت في حق الشعوب والإنسانية، وتم الاعتراف بها ومعاقبة مجرميها سواء من قبل التاريخ، أو من قبل المحاكم الدولية، كما ستظهر الدراسة عبثية المحاولة الإسرائيلية المناقضة للواقع للتمصل من قتل الأسرى العرب والمصريين على السواء والمدننيين العزل على أنها أحداث فردية، وسوف تناقش الدراسة كل هذه القضايا بالوثائق والمصادر والشهود العيان.

أن إسرائيل التي لا تزال تلهب ظهر العالم بما تعرض له اليهود في معسكرات النازية في الحرب العالمية الثانية "الهولوكوست"، وتحصل لذلك على تعويضات مالية كبيرة، لم تتوقف بعد عن مطاردة النازيين المتهمين بتعذيب وقتل اليهود داخل معسكرات الاعتقال - ونذكر في هذا الصدد على سبيل المثال قيام عملاء الموساد باختطاف الضابط النازي "إيخمان" من الأرجنتين مطلع الستينات ونقله ومحاكمته في إسرائيل بتهمة إبادة اليهود حيث أعدم - وعن تأكيد أن الجرائم النازية لا تسقط بالتقادم، وتستمر إسرائيل في تسخير كل طاقاتها ومراكز نفوذها في أمريكا والغرب لجلد من يشكك في الهولوكوست أو ينتقدها بسبب ما يرتكبه جنودها من جرائم وحشية في الأراضي الفلسطينية^(١).

وبكل أسف فإن العرب حتى اليوم لم ينجحوا في الدفاع عن قضيتهم المتصلة بإجبار الآلاف منهم على ترك منازلهم ووطنهم بوسائل تجعلها تحت دائرة الضوء، ولم يتمكنوا من إعداد ملف لملحقة العسكريين الإسرائيليين للمعتولين عن قتل المدننيين والسياسيين والعسكر العزل من الفلسطينيين والمصريين والسوريين والأردنيين واللبنانيين والسعوديين والسودانيين والكويتيين وإلى غير ذلك من العرب.

والحقيقة أن القضايا العادلة لا يدافع عنها سوى أصحاب العزيمة والإرادة القوية ولا شك في إن مصر لا ينقصها لا للعزيمة ولا الإرادة القوية للدفاع عن شهداءها الأبرار الذين قتلوا بنيران إسرائيلية، خاصة بعدما تكشفت الحقائق في الأيام الماضية.

وثائق الأرشيف الإسرائيلي تبرز مجازر إسرائيل في حروبها مع العرب: ظهرت وثائق إلى العلن من الأرشيف الإسرائيلي المدني (أرشيف دولة إسرائيل) - وهو أرشيف سياسي جزئياً ويضم مجموعات من الأوراق الخاصة - خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، تقضح كثيراً من المجازر التي ارتكبتها القوات اليهودية ضد للعرب في مجرى الحرب الإسرائيلية العربية الأولى لسنة ١٩٤٨، وتندرج هذه المجازر حجماً من إطلاق النار على حفنة من المدنيين أو عدة مجموعات منهم اختيروا عشوائياً واصطفوا إلى حائط قرية بعد احتلالها (كما حصل، على سبيل المثال، في قرى مجد الكروم وبعنا ودير الأسد وعيلبون وجش وصالحة وصفصف وسعسع خلال عملية حيرام) إلى نبع نحو مائتين وخمسين مدنياً ومعتقلاً أثناء إطلاق نار في مدينة اللد الواقعة جنوبي شرق تل أبيب، عصر الثاني عشر من يوليو سنة ١٩٤٨^(٢).

وعبر الأعلام، تم الإفراج عن وثائق جديدة، ومقابلات صحفية جرت مع شهود ومشاركين في مجازر إسرائيلية ارتكبت بحق المدنيين وأسرى الحرب للعرب في الحروب اللاحقة في سنوات ١٩٥٦، ١٩٦٧، ١٩٧٣ و١٩٨٢، وشكل ظهور هذه الوثائق صدمة للجمهور الإسرائيلي الذي ربّي على الإيمان بتفوقه الأخلاقي وعلى مبدأ "طهارة السلاح"، واعتقد سابقاً أن القوات اليهودية، في إطار للحركة السرية للرئيسية، الهاجاناه، قبل ١٩٤٨، وجيش الدفاع الإسرائيلي منذ تلك السنة، قد دربت على عدم تلمطخ

أسلحتها باقتراف فضائع. وعندما تكشفت تلك الفضائع إلى النور، كان يتم دائماً صرف النظر عنها باعتبارها استثناء نادراً وحدثاً مفرداً^(٣).
والحقيقة عكس ذلك، وليست مفاجأة أن سلسلة الحروب الإسرائيلية العربية تركت كرهاً عميقاً من كل طرف للآخر، ومخاوف وجودية عميقة بين اليهود الإسرائيليين أنفسهم وبين العرب الفلسطينيين أيضاً. أكثر من ذلك وقعت الحروب على الأقل جزئياً في مناطق مكتظة بالمندنيين (فلسطين كلها سنة ١٩٤٨، قطاع غزة سنة ١٩٥٦ وسنة ١٩٦٧، للضفة الغربية ومرقعات الجولان وسيناء سنة ١٩٦٧، جنوبي لبنان وبيروت سنة ١٩٨٢)، ونتيجة لذلك أودي مندنيون وقتلوا صمداً، رغم تأكيد الإسرائيليين أن حوادث القتل كانت تتم في الأغلب دون قصد^(٤).

وكانت أكثر هذه الحروب دموية وفضاعة، من دون شك، حرب ١٩٤٨ التي بدأت فعلياً كحرب عصابات بين عرب فلسطين وبين العصابات اليهودية في شهر نوفمبر ١٩٤٧، واستمرت بشكل نظامي منذ مايو ١٩٤٨ إلى يناير ١٩٤٩ كحرب تقليدية بين جيوش الدول العربية ودولة إسرائيل المزعومة حديثاً؛ ولأن العرب شنوا الحرب -العرب الفلسطينيون في شهري نوفمبر - ديسمبر ١٩٤٧ والدول العربية في شهر مايو ١٩٤٨ - ولأن الحرب كانت حرباً طويلة الأمد ومكلفة جداً لليهود (الذين فقدوا ستة آلاف قتيل، أي ١% من مجموع سكان يبلغ ٦٥٠,٠٠٠)، فقد تقام الغضب الإسرائيلي ضد العرب وتعرز النزوع إلى ارتكاب فضائع، وهو ما استدعى أحياناً بعض ردود الفعل الانتقامية من جانب العرب^(٥).

ففي الثلاثين من شهر ديسمبر ١٩٤٧، ألقى إرهابيو منظمة إرجون زفاني لئومي (المنظمة العسكرية القومية) قنبلة على موقف باصات عربي عند مدخل مصفاة بترول حيفا، وقتل من العرب أكثر من مائة شخص

وجرح كثيرون، ورد العمال العرب الموجودون داخل المصفاة فوراً بالهجوم على زملائهم العمال اليهود بالسكاكين والعتلات والعصي، قاتلين تسعة وثلاثين منهم، وبدورها، ردت عصابات الهاجاناه الصهيونية في ليلة الحادي والثلاثين من ديسمبر بالإغارة على قرية "بلد الشيخ" المجاورة، ناسفة المنازل وقائلة نحو مائة وستون عربياً^(٦).

وبالمثل، كان هجوم العرب غير النظاميين على قافلة من الأطباء والمرضات والطلبة وعصابات الهاجاناه تشق طريقها عبر القدس الشرقية إلى المسكوبية (قافلة المسكوبية) في الثالث عشر من شهر أبريل ١٩٤٨ اقتصاصاً أيضاً من الهجوم الذي قامت به القوات اليهودية (المشكلة من منظمات الهاجاناه وإرجون وليهي) على قرية "دير ياسين" العربية الواقعة غربي القدس في التاسع من أبريل سنة ١٩٤٨، والذي أدى إلى مذبحه قُتل فيها نحو خمسمائة قروي عربي، بالإضافة إلى الأطفال والنساء والشيوخ من أهل فلسطين^(٧).

وفي المجل، اقتصرت العصابات اليهودية - الهاجاناه وإرجون وليهي (لوحماي حيروت يسرائيل، أو مقاتلو إسرائيل من أجل الحرية، أو "عصابة شتيرن"، كما كانت السلطات البريطانية تدعوهم)، وجيش الدفاع الإسرائيلي - فظائع ضخمة سنة ١٩٤٨، فقد اجتاحت الهاجاناه مناطق عربية واسعة مأهولة بالسكان - نحو أربعمئة قرية وبلدة - بينما استردت القوات العربية أقل من مائة من المستوطنات اليهودية في مجرى الحرب^(٨).

وإذا وضعنا المجازر جانباً، نستطيع القول إن حرب ١٩٤٨ اتسمت بقتل عشوائى كبير للمدنيين العرب قامت به العصابات اليهودية. فكانت الدوريات والكمائن تقوم عشوائياً بقتل المدنيين الذين ينتشرون الطعام من القمامة أو يحاولون عبور خطوط الجبهة لأسباب أخرى.

ومن الأدلة المتوفرة، يظهر أن أي جندي إسرائيلي أو ضابط لم يعاقب أبداً لصلته بهذه الفظائع، ولم تقتصر الفظائع على القتل؛ فقد طُرد كثير من القرويين وسكان المدن من بيوتهم على يد العصابات الصهيونية، ووقعت أكبر عملية طرد في مدن اللد والرملة في الثاني عشر من يوليو والثالث عشر منه، حين طرد أكثر من خمسين ألف شخص عربي على الطرق شرقاً. وعندما يستعيد المرء الأحداث، يصبح واضحاً أن ما قام به الصهاينة سنة ١٩٤٨ في فلسطين كان نوعاً من التطهير العرقي أو الإبادة الجماعية للمناطق العربية^(٩).

وعموماً، فقد تم طرد حوالي ٧٠٠,٠٠٠ فلسطيني أو نحوهم أصبحوا لاجئين سنة ١٩٤٨، حيث قامت العصابات الصهيونية بأكبر عملية طرد من خلال مساعدات بريطانية وأوربية مستمرة بالأسلحة، لتحديث معداتها العسكرية المتفوقة أصلاً على أسلحة الفلسطينيين التقليدية، بالإضافة إلى تنفق اليهود وتزايدهم بالهجرة إلى فلسطين من دول أوروبا الشرقية والغربية، وكذلك أيضاً هجرتهم من بعض الدول العربية؛ وهو ما أدى لتكوين النواة السكانية للدولة العبرية^(١٠).

ومن المؤكد أن الفلسطينيين منعوا من العودة إلى بيوتهم أو مناطقهم : بقرار من الحكومة الإسرائيلية اتخذته في شهر يونيو سنة ١٩٤٨؛ وبناء على ذلك أصدرت العصابات اليهودية قراراً مفاده "أن من يجزء من العرب على العودة إلى دياره يقتل برصاص الجيش الإسرائيلي"^(١١).

إن الأربعمائة قرية عربية التي اجتاحتها إسرائيل وأفرغتها من سكانها دمرت تماماً على مدى سنة ١٩٤٨، لمنع اللاجئين من العودة، وأبداً لم يحاكم أي جندي أو قائد صهيوني أو يعاقب لقيامه بطرد جماعة عربية أو لتكميره قرية عربية^(١٢)، وصحيح أن العرب طردوا الجماعات اليهودية من

كل موقع دخلوه، إلا إن ذلك كان في إطار العمليات الحربية، كما أن مثل تلك المواقع كانت منخفضة السكان؛ لأن الصهاينة استطاعوا تجميع أنفسهم في بؤر محددة بموافقة وبمساعدة بريطانية لانتهاز الفرصة لإعلان دولة إسرائيل، ويشمل ذلك الحي اليهودي في القدس للقيمة الذي دمرت فيما بعد بعض مبانيه؛ تجمع مستوطنات عصيون- كفار عصيون، ماسعوت ينسحاق، رفاذي، وعين تسوريم، وكفار داروم في قطاع غزة. (جميع هذه المواقع أعيد استيطانها من قبل يهود بعد أن استولت إسرائيل على الضفة الغربية وقطاع غزة في حرب ١٩٦٧، بينما ظلت مئات المواقع التي أخرج العرب منها في ١٩٤٨، والبيوت المدمرة، إما غير مأهولة بالسكان أو أعاد لليهود استيطانها).

وفي شهري أكتوبر - نوفمبر ١٩٥٦، اجتاحت القوات الإسرائيلية قطاع غزة الذي ظلت تسيطر عليه إلى شهر مارس ١٩٥٧، وأثناء المعركة تم السيطرة على هذه المنطقة المكتظة بالسكان، وخلال الأسابيع الأولى من الاحتلال، قُتلت القوات الإسرائيلية نحو خمسمائة مدني، إما أثناء القتال الفعلي أو في سلسلة المجازر اللاحقة^(١٣).

وفي مكان آخر أثناء حرب السويس- سيناء، روي أن القوات الإسرائيلية قتلت قوات مصرية غير مسلحة في الأغلب، بالمئات، وفي بعض الأحيان أسرى حرب، وعلى سبيل المثال، في نهاية شهر أكتوبر ١٩٥٦، قتلت القوات الإسرائيلية نحو ثلاثمائة من أسرى الحرب المصريين قرب ممر مئلا، وقد كشف النقاب عن هذا في ١٩٩٥؛ فقدمت الحكومة المصرية احتجاجاً إلى تل أبيب، طالبت فيه بتحقيق في الأمر (لم تعلن نتائجها مطلقاً)^(١٤).

وأثناء حرب يونيو ١٩٦٧ وحرب أكتوبر ١٩٧٣، وقعت حالات قام فيها الجيش الإسرائيلي بقتل مدنيين عرب عزل من السلاح، كما قتلت قوات عربية غير مسلحة، كما تم قتل مجموعة من أسرى الحرب عمداً. إن القوات الإسرائيلية دمرت عند اندلاع حرب يونيو ١٩٦٧، أكثر من خمسمائة من القرى العربية في الضفة الغربية (عمواس، بالو، بيت نوبا، خربة بيت مرسم، النبي صموئيل، إلخ) وطردت سكانها، وفيما بعد، حولت المنطقة التي كانت تقع فيها القرى الثلاث الأولى إلى محمية طبيعية، منتزه كندا، الذي لا يزال إلى هذا اليوم مكان للتنزه الإسرائيلي المفضل^(١٥).

إجمالاً، وأثناء حرب ١٩٦٧ وعقب انتهائهما، ترك ما بين ٢٠٠،٠٠٠ إلى ٣٠٠،٠٠٠ فلسطيني الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الأردن، وكان الكثير منهم لاجئين للمرة الثانية، إذ انتقلوا إلى الضفة الغربية سنة ١٩٤٨ من مناطق أصبحت إسرائيلية. إضافة إلى ذلك، فر ما بين خمسين ألفاً إلى تسعين ألفاً من المدنيين السوريين (يوجد خلاف حول العدد الحقيقي) من منازلهم أو طردوا من مرتفعات الجولان أثناء الاستيلاء عليها من قبل جيش الدفاع الإسرائيلي. وكما في ١٩٤٨، لم تسمح إسرائيل إلا لقلة من هؤلاء اللاجئين، من الضفة الغربية وغزة والجولان، بالعودة، ولا يزال معظمهم يعيشون في مخيمات في الأردن وسوريا ولبنان^(١٦).

وفي سنة ١٩٨٢، ارتكب جيش الإسرائيلي الذي اجتاح جنوب لبنان، بما في ذلك بيروت وطريق دمشق - بيروت، فطائع متعمدة، رغم أن رحي الحرب دارت في منطقة مكتظة بالسكان، ووقع فيها آلاف من الفلسطينيين في مخيمات اللاجئين التي قاومت العدوان الإسرائيلي بصلابة. وقتل الإسرائيليون، بطائراتهم ومدافعهم ودباباتهم، آلاف المدنيين الفلسطينيين واللبنانيين، ويوجد خلاف حول العدد الحقيقي للمدنيين العرب

الذين قتلوا (يقول الإسرائيليون إنهم "مئات"؛ ويقول اللبنانيون والفلسطينيون إنهم "آلاف"، وقد وصل عددهم، كما ورد في أحد التقارير، إلى ثمانية عشر ألفاً). وما لا يوجد خلاف عليه هو أن شوارع وحارات بأكملها في مدن لبنانية مثل صور وصيدا وبيروت قد دمرت، وأن عدداً من مخيمات اللاجئين قد دمر معظم أحيائها (الرشيدية قرب صور، عين الحلوة قرب صيدا، وغيرها) أثناء القتال^(١٧).

وطبقاً لما يقوله الناطقون باسم الحكومة الإسرائيلية، كان سبب غزو إسرائيل للبنان، أو ما دفع إليه، هو "الإرهاب الفلسطيني" الذي تنطلق من جنوب لبنان ضد أهداف إسرائيلية. وفي الحقيقة، وخلال الفترة بين يوليو ١٩٨١ ويونيو ١٩٨٢ لم تنطلق، عملياً، أية هجمات فدائية من لبنان ضد إسرائيل^(١٨).

ولكن بين ١٩٦٩ و ١٩٨١ كان جنوب لبنان قاعدة لانطلاق هجمات منظمة لتحرير الفلسطينية ضد أهداف إسرائيلية، ومن أشهرها عملية الطريق الساحلي في شهر مارس ١٩٧٨، وهذا حق مشروع للفلسطينيين للدفاع عن أرضهم، وذلك عندما سيطر فدائيون فلسطينيون قدموا بحراً من لبنان على باص إسرائيلي في الطريق بين تل أبيب وحيفا وقتلوا أكثر من ثلاثين راكباً إسرائيلياً^(١٩).

وفي شهر سبتمبر ١٩٨٢ وقعت أكبر منبحة في حرب لبنان، حيث دُيخ عدة مئات من اللاجئين الفلسطينيين - حسب التقديرات الإسرائيلية - (مرة أخرى يوجد خلاف حول الرقم الحقيقي، رغم أنه يبدو أن نحو سبعمائة قد ماتوا) في مخيمي صبرا وشاتيلا جنوبي بيروت، على يد رجال الميليشيات اللبنانية التابعة لحزب الكتائب المتحالف مع إسرائيل، ورغم أن الحكومة الإسرائيلية أدعت أن جيشها لم يعتمد القيام بالجزرة ولم يخطط لها، إلا أن الحجم الكبير للمنبحة وما أدت إليه من ردود فعل كبيرة، أجبر

الحكومة الإسرائيلية على إقصاء وزير الدفاع "إرئيل شارون" من منصبه بناء على توصية لجنة تحقيق، حيث وجدته لجنة "كاهان" مسؤولاً بشكل غير مباشر عما حدث. إن المجزرة، وما سبقها من تدمير لمخيمات اللاجئين في الجنوب، ينسجم مع سياسة شارون القاضية بدفع جماعات اللاجئين شمالاً بعيداً عن حدود إسرائيل بأكثر ما يمكن ذلك، ومع رغبة حزب الكتائب بتخليص لبنان تماماً من اللاجئين الفلسطينيين^(٢٠).

وفي الفترة التي تلت ذلك، ظهر في الصحف الإسرائيلية تقريران فقط عن فظاعتين متعمدتين مات فيهما قرويون لبنانيون وفلسطينيون، ومن المحتمل وقوع المزيد منها، إلا أنه في الفترة من ١٩٨٢ - ١٩٨٥، عندما حاولت القوات الإسرائيلية ضرب حملة المقاومة ضد احتلالهم لجنوب لبنان، أعدم رجال الأمن الإسرائيليون كثير من المقاومين، كما اعتقلوا آلافاً من الشباب لمجرد الاشتباه في أنهم من رجال المقاومة دون محاكمة، وعذبوا المشتبه بهم بشكل منتظم، ودمروا أحياناً منازل مقاتلي المقاومة^(٢١).

وقادت للحروب الإسرائيلية العربية أيضاً إلى سيطرة إسرائيل على أراض عربية مأهولة بالسكان، فمن ١٩٦٧ إلى ١٩٩٥ احتلت إسرائيل، وحكمت الضفة الغربية وقطاع غزة المأهولين بالسكان الفلسطينيين، وزداد عدد السكان باستمرار خلال هذه الفترة من مليون إلى مليونين، ومن ثم قام السكان المحليون دورياً بتشكيل مجموعات فدائية لتقاوم الاحتلال الإسرائيلي، فتستخدم أحياناً وسائل سياسية لا عنفية (إضرابات، إغلاق مدارس، تظاهرات)، وفي أحيان أخرى توظف "المقاومة المسلحة" وكثيراً ما تشمل هذه الأعمال التي تقع في الأراضي المحتلة وإسرائيل نفسها، وعلى طول حدود إسرائيل مع الأردن ولبنان، هجمات متعمدة على الإسرائيليين، وفي فترات مقاومة الأصوليين الإسلاميين للقصيرة بين ١٩٩٤ - ١٩٩٦،

دمر الفدائيون باصات إسرائيلية في مراكز تل أبيب والقدس أحتوت العشرات من الإسرائيليين.

ردت إسرائيل على كلا شكلي النشاط، العنيف وغير العنيف بتدابير متنوعة، فتهاك عيدها للقانون الدولي واتفاقيات حقوق الإنسان، وعلى سبيل المثال، قامت إسرائيل ودون محاكمة بطرد مئات من النشطاء السياسيين من الأراضي المحتلة لمجرد الاشتباه في أن بعضهم على صلات بـ "المقاومة المسلحة"، واشتباه بآخرين لمجرد قيامهم بـ "الإثارة" و"التحريض" السياسيين^(٢٢). وعادة ما اتُخِرت عقوبات صارمة للأشخاص المشتبهين بما تُسميه إسرائيل إرهاباً أو تحريضاً على الإرهاب، ففي خلال السنوات بين ١٩٦٧-١٩٨١، هدمت السلطات الإسرائيلية أو خُتِمت بالشمع نحو ١٣٠٠ منزلاً، عادة ما تكون لمن اشتبه بأنهم من المقاومة المسلحة، ودمرت ٧٠٠ منزل آخر أو نحوها أو خُتِمت بالشمع أثناء الانتفاضة، انتفاضة الفلسطينيين شبه العنيفة التي وقعت ما بين ١٩٨٧-١٩٩٣ وبعمامة، عادة ما تكون المنازل المدمرة منازل أخوة المشتبه بهم وأخواتهم وآبائهم ولطفالهم، مما يجعل هذا الإجراء شكلاً من أشكال العقوبات الجماعية. وعادة لا يسمح للعائلات بإعادة بناء منازلها، وكثيراً ما هدمت المنازل قبل تقديم المشتبه به إلى المحاكمة أو قبل الحكم عليه بأية جريمة^(٢٣).

ومن المؤكد أن أكثر الإجراءات المضادة للمقاومة شيوعاً هو الاعتقال. فخلال الثلاثين عاماً من الاحتلال مرّ أكثر من خمسين ألف فلسطيني على نظام السجن الإسرائيلي، معظمهم أثناء أعوام الانتفاضة. واعتقل آلاف آخرون بأوامر إدارية، أي أنهم لم يحاكموا أو يدانوا أبداً من قبل أية محكمة قانونية. فالسلطات العسكرية لديها سلطة اعتقال أشخاص لسنة أشهر دون محاكمة، قابلة للتجديد بإذن قاضٍ، ولا تزال السجون

الإسرائيلية تحتفظ بأكثر من خمسمائة معتقل إداري، قلة منهم أمضت أعواماً في السجن دون أن يفتوا أبداً أمام محاكمة^(٢٤).

غير إن معظم السجناء - تضم السجون الإسرائيلية اليوم نحو خمسة آلاف سجين فلسطيني - حوكموا من قبل محاكم عسكرية. أفرجت المحاكم عن عدد ضئيل جداً من المشتبه بهم، وكثيراً ما انتقدت الأحكام بأنها غير عادلة، إذ يمكن لصبي يبلغ الخامسة عشرة من عمره أن يمضي عاماً أو عامين في السجن لرميه حجراً على سيارة، ومن جهة أخرى مالت المحاكم العسكرية والمدنية الإسرائيلية إلى أن تكون لينة جداً مع جنود أو مدنيين إسرائيليين قتلوا فلسطينيين، وكثيراً ما تجمد الأحكام أو الأولم ويكتفي بفرض نوع من الخدمة عليهم بين جماعتهم، هذا وقد استعمل جهاز الأمن الإسرائيلي (وأقل منه جيش الدفاع الإسرائيلي ووحدات الشرطة) أشكالاً متنوعة من التعذيب بانتظام، مثل الحرمان من النوم، الضرب، عدم التبول، إطلاق الكلاب المسعورة، لسعات الكهرباء، الحمامات الباردة، والأوضاع المؤلمة، وظلت هذه الممارسات تمارس بانتظام طوال أعوام ضد السجناء الفلسطينيين^(٢٥).

وفي مجرى الانتفاضة، قتلت قوات جيش الدفاع الإسرائيلي، برصاص عادي ورصاص بلاستيكي، نحو ألف فلسطيني، العديد منهم قسراً، وقد قُتل معظمهم أثناء اشتباكات بين الجنود ورماة الحجارة المتظاهرين^(٢٦).

وأثناء الانتفاضة أيضاً، قُتل المئات من المشتبه بأنهم مسلحون على يد وحدات عسكرية أو وحدات شرطة سرية طالما اتهمت بالتصرف كعنف موت، وفي مواجهة هذا الاتهام، قال المتحدثون الرسميون الإسرائيليون: إن الظروف الشاذة لعمليات مثل هذه للوحدات - فرق صغيرة ترتدي ثياباً عربية وتعمل في وسط البلدات العربية دون دعم وثيق من قوات نظامية - تجعل سرعة الضغط الإصبع على الزناد أمراً بديهياً للحفاظ على الذات^(٢٧).

وبينما لم يقتل العرب أو يجرحوا خلال السنة أعوام من عمر الانتفاضة إلا حفنة من رجال هذه القوات السرية، لجأت قوات جيش الدفاع الإسرائيلي إلى إجراءات جماعية بالجملة لتقمع للتمرد بين سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، وكثيراً ما فرض حظر تجول من أربع وعشرين ساعة أو حظر تجول من الغسق إلى الفجر على مدن أو قرى بأكملها - منعاً للمكان من الذهاب إلى العمل أو من العيش حياة عادية لأيام متعاقبة^(٢٨).

وقد تعرضت إدارة إسرائيل للأراضي المحتلة للنقد ولا تزال؛ لأن إسرائيل تدعي أنها ليست مجبرة قانونياً على تطبيق شروط اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة باحتلال الأراضي. صحيح أن إسرائيل طرف في جميع اتفاقيات جنيف الأربع، إلا إنها لم توقع البروتوكولين الإضافيين الملحقين بها لسنة ١٩٧٧، وتقول الحكومة الإسرائيلية إنها تطبق في الممارسة الفعلية ما تسميه "أحكام" الاتفاقية الرابعة "الإنسانية" على الأراضي المحتلة دون تحديد أية أحكام هي الأحكام "الإنسانية"، هذا وقد هاجم الفلسطينيون والدول العربية هذا الموقف غير المقبول من قبل حليف إسرائيل الأساسي، الولايات المتحدة الأمريكية، أو من قبل أية دولة رئيسية أخرى^(٢٩).

وأحد أسباب رفض إسرائيل تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة قانونياً، هو أن حكومة حزب العمل التي كانت في سدة الحكم سنة ١٩٦٧ خشيت: من أنها إن طبقت الاتفاقية التي تشير مادتها الثانية إلى "جميع حالات الاحتلال الجزئي أو الكلي لأراضي طرف سامي متعاقد"، فإنها ستعترف فعلياً بالأردن سيداً سابقاً على الضفة الغربية، بينما تعتبر إسرائيل الأردن دولة في حالة حرب معها احتلت الضفة الغربية بشكل غير شرعي وألحقتها بشكل غير قانوني^(٣٠).

والواقع أن إسرائيل هي التي تثير أفعال استفزازية ضد العرب عامة وآخرها ما أثارته الصحف الإسرائيلية والتلفزيون الإسرائيلي ببث مشاهد يوضح فيها قتل الأسرى المصريين العزل من السلاح على أيدي القوات الإسرائيلية في حرب ١٩٦٧، وقبل الخوض في عرض تلك القضية، نوضح بداية تأثير حرب ١٩٦٧ على الجانب المصري والإسرائيلي، لكي نصل إلى حقيقة القضية من بدايتها إلى نهايتها.

حرب ١٩٦٧

في صيف عام ١٩٦٦ أصدرت القيادة العسكرية المصرية التي كان على قمتها المشير "عامر" و"شمس بدران" حركة تنقلات وتعيينات ضخمة تضمنت نقل عدد كبير من كبار القادة والضباط من المناصب التي كانوا يتولونها على رأس التشكيلات والوحدات ليحل محلهم في مناصبهم لاعتبارات الأمن قادة وضباط آخرون لا مؤهل لمعظمهم سوى أنهم من أهل الثقة والولاء بصرف النظر عن كفاءتهم العسكرية أو مؤهلاتهم القيادية^(٣٢).

وفي أواخر شهر مايو ١٩٦٧ وعندما تخرج للموقف العسكري على الجبهة مع إسرائيل بعد إتمام الحشد المصري في سيناء وسحب قوات الطوارئ للدولية وإغلاق خليج العقبة في وجه الملاحة الإسرائيلية، وأصبح نشوب القتال متوقعا بين يوم وآخر انتاب المشير عامر والوزير "شمس بدران" القلق، فقد كانا على يقين من أن معظم من تولى من أهل الثقة والولاء في وقت السلم لا يصلحون بتاتا لتولى قيادة تشكيلاتهم ووحداتهم الميدانية أثناء المعركة، وسوف ينكشف ذلك عند نشوب القتال، وأن الموقف بات يستلزم مراعاة عامل الكفاءة وحدها عند اختيار القادة الذين سوف يخوضون غمار المعركة المنتظرة، ولكن الأوان في الواقع كان قد فات لتصحيح هذه الأوضاع الخاطئة^(٣٣).

وفى محاولة بائسة لتصحيح الأمور قبل وقوع الكارثة أصدرت القيادة العسكرية قبل أيام من نشوب الحرب قراراً كان يقضى بتغيير لثى عشر قائداً من قادة الفرق ورؤساء الأركان.

ولم يكن فى إمكان القيادة بالطبع أن تشمل حركة التغيير أكثر من هذا العدد خشية انهيار الهيكل العام للقيادات؛ ولذا ظل بعض أهل الثقة برغم ضعف قدراتهم العلمية والميدانية محتفظين بمناصبهم القيادية الخطيرة سواء فى القيادات بالقاهرة أو فى قيادات الجيش الميدانى فى سيناء؛ بسبب ضيق الوقت وفوات الأوان فقد بلغت الأزمة ذروتها وباتت الحرب على الأبواب^(٢٤).

وإن أغلب القادة الجدد لم يتمكنوا من تسلم مهام قياداتهم، كما ورد فى مذكرات الفريق أول محمد فوزى - إلا يوم ٤ يونيو أى قبل نشوب الحرب بيوم واحد، مما كان يعنى أن التشكيلات الميدانية البرية تم إعدادها للقتال وتدريبها على أيدى أولئك القادة من أهل الثقة، ثم دخلت هذه التشكيلات المعركة فى اليوم التالى بقيادة قادة آخرين لا يعرفون من أمر ضباطهم وجنودهم شيئاً، ولم يكن لهم برغم كفائتهم دراية بالخطط للموضوعة والأهداف المطلوب تحقيقها، وليس لهم خبرة سابقة بالأرض التى سيقاوتون عليها، كما أن القوات التى قاتلت تحت قيادتهم لم يكن لديها أى وقت للتعرف على قائدها الجدد مع أن أساس النجاح فى القيادة هو أن يكون بين الجنود وقائدهم رباط وثيق وثقة متبادلة ليتمكنهم خوض المعارك بنجاح وإحراز النصر^(٢٥).

وهكذا جنى نظم تقريب أهل الثقة والولاء الكاذب واستبعاد أصحاب الكفاءة والخبرة والرأى الشجاع على مصر والقوات المسلحة، وكان بلا شك أحد العوامل الرئيسية فى وقوع هزيمة ٥ يونيو.

تأثير الهزيمة على "عبد الناصر" و"عامر"

عقب ضربة للطيران الإسرائيلية صباح يوم ٥ يونيو ١٩٦٧ التي ألحقت بالقوات الجوية المصرية لأدخ الخسائر، كان الموقف في مكتب المشير "عامر" بالقيادة العامة للقوات المسلحة بمدينة نصر يدعو لخيبة الأمل، فقد اهتزت أعصاب المشير "عامر" عقب هذه الكارثة التي جعلت التشكيلات والوحدات البرية المصرية المنتشرة في أرجاء سيناء مكشوفة تماماً أمام الطيران الإسرائيلي^(٣٦).

وفي أثناء الضربة الجوية الإسرائيلية وما بعدها تولت اتصالات الفريق أول "صديق محمود" قائد الطيران المصري للتليفونية بالمشير بطريقة دلت على أن أعصابه قد انهارت بعد فقد معظم طائراته، إذ كان يبكي في التليفون، وأوضح أنه كان يهدف من اتصالاته المستمرة تبرير الكارثة التي حلت بالطيران المصري بإقناع "عامر" بأن عدد الطائرات المقيمة على المطارات المصرية تبلغ ألف طائرة؛ نظراً لأن طائرات أمريكية وبريطانية اشتركت مع الطائرات الإسرائيلية في غاراتها، وأن إسرائيل لا تملك طائرات ذات مدى بعيد، بحيث يمكن لطائراتها الوصول إلى مطار الأقصر كما جرى، واتصل "عامر" تليفونياً بـ "عبد الناصر" وأخبره أن عدد الطائرات المقيمة على مطارات مصر أكثر مما يملك العدو، وأن هناك طائرات أمريكية تغير على مطار الأقصر، وطلب منه أن يبحث عن حل سياسى، وأن يصدر بياناً يتهم فيه أمريكا بالمشاركة في العدوان، ولم يستجب "عبد الناصر" لمطلب "عامر"، وطلبه أن يثبت له تدخل الطائرات الأمريكية بأن يحضر له ولو بجناح طائرة واحدة عليه العلامات الأمريكية^(٣٧).

واتضح أن كل ما ذكره الفريق "صدقي محمود" للمشير كان أبعد ما يكون عن الحقيقة، ولم يتبع المشير "عامر" للأسف أثناء إدارته للحرب الأساليب السليمة للقيادة وإجراءات المعركة الصحيحة بأن تكون اتصالاته للمباشرة مقتصرة على الفريق "أول عيد المحسن مرتجى" قائد الجبهة أو الفريق "صلاح محسن" قائد الجيش الميداني، وأن يترك لهذين القائدين مسئولية مواجهة الموقف وإدارة المعركة ضد العدو، وأن تكون توجهاته وأوامره الصادرة لهما منبثقة عن تقديرات الموقف التي تجربها هيئة العمليات الحربية الموجودة بغرفة العمليات المجاورة لمكتبه، وكان يرأسها وقتئذ الفريق "أنور القاضي"، فقد اتضح أن المشير "عامر" قام باتصالات مباشرة عديدة مع قادة وضباط بعض للوحدات الفرعية دون أخطار قياداتها الأعلى^(٢٨).

وكان "عبد الناصر" قد حضر إلى مقر القيادة بعد ظهر يوم الاثنين ٥ يونيو، وعندما التقى مع "عبد الحكيم عامر" في مكتبه أخبره "عامر" بأن الدفاع الجوي أسقط طائرة أمريكية في ترعة الإسماعيلية بعد ضربها، ولكن "عبد الناصر" أكد له أنه تبين أنها إسرائيلية وليست أمريكية، وطلب منه الاتصال بالمهندس "مشهور أحمد مشهور" رئيس هيئة قناة السويس وقتئذ، ليتأكد منه بنفسه عن صحة الخبر، واتصل "عامر" بالفعل مع "مشهور" الذي أكد له أنها طائرة إسرائيلية، وحاول "عبد الناصر" عدة مرات أن يستفسر من المشير "عامر" عن خصائص مصر في الطائرات وعن حقيقة الموقف على جبهة القتال، ولكن المشير كان يتهرب من الإجابة بأن يشغل نفسه في الرد على المكالمات التليفونية، وأخيراً طلب منه الرئيس أن يتفرغ له ولو لمدة ربع ساعة ولكن دون فائدة، فقد كان مستمراً في الاتهام في الرد على التليفونات، وكان القائد العام ليس لديه مساعدين أو مكترتبة للقيام بهذه الأعمال البسيطة^(٢٩).

وقد شكّا "عبد الناصر" فيما بعد إلى صديقه "ثروت عكاشة" وزير الثقافة الأسبق عن سوء المعاملة التي تلقاها يوم ٥ يونيو حينما زار لأول مرة بعد نشوب الحرب مركز القيادة العامة، فقال: "أحب أن أشهدك على أنني قد عوملت أسوأ معاملة من "عبد الحكيم عامر" و"شمس بدران" منذ صباح ٥ يونيو فبمجرد وصولي إلى القيادة العامة لأكتبين حقيقة الموقف لم أجد من يلقي لي بالاً أو يعنى حتى بالرد علي فإذا ما تساعلت عن أمر من الأمور، يعجز "عبد الحكيم" عن أن يجد إجابة، ومما أثار دهشتي أنني رأيت المشير يتصل تليفونيا بالعرش، يحاول تحريك أحد الأتوية، فتساعلت أين قادة الفرق الخمس، وأين قائد الجبهة وكيف يحرك المشير قوات خاضعة لقائد الجبهة دون إذن؟، حاولت مناقشته لكنه كان متوتراً للغاية فلم يرد علي في حين كان "شمس بدران"، واقفاً كالمدحول، لقد كان الشلل الفكري مسيطراً على جهاز القيادة بأسره. وبعد قليل تبنى المشير يقول: لقد أسقطنا للعدو مائة طائرة فقلت له: غير معقول لقال الأمريكيان يحاربونا، قلت له غير معقول، قال: لابد أن تعلن على الفور اشتراك الأمريكيان في القتال. قلت: "أعطني الدليل، وهنا ثار المشير ثورة عنيفة، واتسحب "عبد الناصر" وتركه بعد أن تبين هزيمة الجيش المصري" (٤٠).

انسحاب الجيش المصري من سيناء

لتخذ "عامر" قرار الانسحاب لكل القوات من سيناء بعد ظهر ٦ يونيو ١٩٦٧، وعندما سأل "عامر" عن الموقف وأخبار المعركة من زملائه، قال لهم (قررنا الانسحاب العام وأن نتسحب قواتنا إلى غرب قناة السويس) (٤١). وسأل عن السبب في هذا القرار الخطير فقال: إن الطائرات تصطاد المدرعات المصرية في الصحراء وهي مكشوفة لها، ولابد أن نتسحب إلى المناطق الزراعية حتى يمكن إخفاؤها إنما المطلوب هو إنقاذ أولادنا (٤٢).

وقد روى الفريق أول "محمد فوزى" فى مذكراته كيف أصدر المشير عامر قرار الانسحاب قائلاً: "طلبتنى المشير بعد ظهر يوم ١٩٦٧/٦/٦ قائلاً... علوزك تحطلى خطة سريعة لانسحاب القوات من سيناء إلى غرب قناة السويس ثم أضاف.. أمامك ٢٠ دقيقة فقط"، وفوجئت بهذا الطلب إذ إنه أول أمر يصدر لى شخصياً من المشير الذى كانت حالته النفسية العصبية متهارة، بالإضافة إلى أن الموقف لا يسمح بالمناقشة أو الجدل أو معرفة دوافع التفكير فى مثل هذا الأمر، فقد كانت القوات البرية فى سيناء عدا قوات الفرقة ٧ مشاة متماسكة حتى ذلك الوقت، ولم يكن هناك ما يستدعى إطلاقاً التفكير فى انسحابها، واسرعت إلى غرفة العمليات حيث استدعيت الفريق "أنور القاضى" رئيس الهيئة واللواء "ممدوح تهامى" مساعد رئيس الهيئة، وجلسنا فترة قصيرة نفكر فى أسلوب وطريقة انسحاب القوات، وانتهى الأمر بوضع خطوط عامة وإطار واسع لتحقيق الفكرة ودونها التهامى فى ورقة وتوجهنا إلى المشير، وقرأ "التهامى" الورقة له بأن الانسحاب يتم فى أربعة أيام وثلاث لىالى، وفوجئنا بصوت المشير يرتفع موجهاً الحديث إلى.. (أربعة أيام وثلاث لىالى يا فوزى.. أنا أعطيت أمر الانسحاب خلاص) ثم دخل إلى غرفة نومه التى تقع خلف المكتب مباشرة بطريقة هستيرية بعد أن ازداد وجهه أحمراراً أثناء الحديث بينما انصرفنا نحن الثلاثة مندهشين من حالة المشير^(١٢).

ومما يدعو للعجب أن أمر الانسحاب لم يصل إلى القائد الذى كان المفترض أن يكون أول من يتلقاه وهو الفريق "مرتجى" قائد الجبهة كى يصدر تعليماته إلى التشكيلات التابعة له بالنظام الذى سوف تتم به عملية الانسحاب إذ أن الانسحاب هو مرحلة رئيسية من مراحل الحرب مثل التقدم والدفاع والهجوم، وله عناصره وإجراءاته التى تدرس فى الكليات والمعاهد

العسكرية التى ينبغى أتباعها بدقة حتى لا تتحول عملية الانسحاب إلى حالة عارمة من الفوضى والذعر والارتباك، وهو الأمر الذى جرى للأسف للجيش المصرى أثناء انسحابه من مواقعه فى سيناء إلى غرب القناة^(٤٤).

ومما يثير الدهشة أن الفريق أول "مرتجى" قائد الجبهة لم يعلم بأن أمر بالانسحاب العام قد صدر لقواته إلا عن طريق قائد الشرطة العسكرية قبيل فجر يوم ٧ يونيو، فقد أبدى لمرتجى دهشته لبقائه هو وأفراد مركز قيادته فى مكانهم بينما كل للقوات إما قد وصلت إلى غرب القناة أو لم تفلح فى طريقها للوصول إليه^(٤٥).

وكان أمر الانسحاب الذى لم يسبق له مثيل فى غرابته والذى أصدره المشير "عامر" يقضى بانسحاب جميع القوات فى ليلة واحدة (ليلة ٧/٦ يونيو) تاركة أسلحتها ومعداتنا الثقيلة ولا يحمل أفرادها سوى أسلحتهم الخفيفة مع مراعاة أن يكون للتحرك فى مجموعات صغيرة متفرقة^(٤٦).

وعقب الزيارة التى قام بها "عبد الناصر" للقيادة العامة يوم الاثنين ٥ يونيو وما قوبل به هناك من سوء معاملة من المشير "عامر" وشمس بدران، كما صرح بعد ذلك أزملاته، وعندما لاحظته من اهتزاز أعصاب المشير أثر ضربة الطيران الإسرائيلية^(٤٧) وما أضحى عليه من توتر وعجز عن القيادة، تعهد "عبد الناصر" عدم الحضور مرة أخرى إلى القيادة العامة، وترك المشير عامر يتصرف وحده فى مواجهة الموقف الميؤوس منه، وقبع بعيداً فى منزله بمنشية البكرى كى يجرى اتصالاته السياسية بالعالم الخارجى، وليطلب من أصدقائه من رؤساء الدول نجدة مصر عسكرياً بإمدادها بما يمكنهم إرساله من الطائرات، وسياسياً بمساندتها فى الأمم المتحدة ومجلس الأمن^(٤٨).

وإزاء تدهور الموقف العسكري اتصل "عبد الناصر" بعد ظهر الثامن من يونيو ١٩٦٧ بوزير الخارجية "محمود رياض" وطلب إليه الاتصال بالسفير "عوض القوتى" مندوب مصر الدائم بالأمم المتحدة ليبلغه أن الجمهورية العربية المتحدة (مصر) توافق على وقف إطلاق النار بدون أى شروط (أى بعدم ربط هذه الموافقة بضرورة انسحاب القوات الإسرائيلية إلى مواقعها الأولى قبل نشوب القتال كما جرى العرف في جميع الحالات المماثلة)^(٤٩).

ومن المؤسف أن قائد الجيش الميداني الذي أبلغه المشير "عامر" بنفسه شفويًا أمر الانسحاب أغفل إخطار رئيسه قائد الجبهة بذلك الأمر، كما نسي ما تعلمه في كلية القادة والأركان عن الطريقة الصحيحة لإجراء عملية الانسحاب، وضرورة إصدار أمر عمليات للتشكيلات يتضمن تنظيم هذه العملية الصعبة المعقدة، وترك قواته تهول في فوضى وارتجال دون أى نظام أو ترتيبات إلى قرب القناة تحت رحمة طيران العدو، مما أصابها بخسائر فاحشة^(٥٠).

الخلاصة أن حرب ١٩٦٧ أدت إلى هزيمة مصر عسكرياً وسقوط مكانة مصر الدولية بين الدول العربية والعالم برمتيه، وجاءت تلك الهزيمة نتاجاً لتخطيط أمريكي إسرائيلي يستهدف كسر تجربة "عبد الناصر" وضمان تقديم مصر تنازلات اقتصادية وسياسية للغرب بشكل لا يتناسب مع أفكار للقومية العربية في تلك الأونة، وضرب الطموح المصري في المنطقة العربية من أجل الاعتراف بوجود دولة إسرائيل والتعامل معها باعتبارها الدولة الكبرى في تلك المنطقة؛ ولهذا كان لابد للإدارة الأمريكية من نسج مؤامرة لهزيمة مصر وكسر طموحها القومي، وفرض إسرائيل على الدول العربية من خلال قواتها العسكرية وانتهاكاتها التي لا تتفق مع الإنسانية ولا المواثيق الدولية ضد الشعوب العربية، وأبسطها قتل الأسرى المصريين العزل، وكذلك قتل كثير من المدنيين المصريين في حرب ١٩٦٧، علاوة على الكثير من الممارسات الوحشية ضد الفلسطينيين.

اليهود امش

- (١) إرشيف جيش الدفاع الإسرائيلي ٦٥/٤٩/١٠٩٦ "سرية سي". تقرير للكتيبة ١٠٣، التوقيع غير مقروء، ٢ تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩٤٧.
- (٢) المصدر السابق.
- (٣) إرشيف جيش الدفاع الإسرائيلي ٦٥/٤٩/١٠٩٦، تقرير اللواء ١١٨، أغسطس ١٩٥٤.
- (٤) المصدر السابق.
- (٥) إرشيف جيش الدفاع الإسرائيلي ٦٥/٤٩/١٠٩٦ "سرية سي". تقرير للكتيبة ١٠٣.
- (٦) وثائق الدفاع ووزارة الحربية المصرية، محفظة (٣) ملف "ب" منكرة من الهيئة العليا بـفلسطين إلى وزارة الخارجية المصرية حول معاملة اليهود السيئة الأسرى العرب ١٩٤٨/٩/٩.
- (٧) المصدر السابق "منكرة من رئاسة أركان حرب الجيش إلى وزارة الحربية والبحرية بشأن المعاملة غير الإنسانية التي يتلقاها الأسرى العرب لدى اليهود، ١٩٤٨/١٠/١١.
- (٨) المصدر السابق.
- (٩) المصدر السابق.
- (١٠) إرشيف جيش الدفاع الإسرائيلي ٦٥/٤٩/١٠٩٦/تقرير للكتيبة ١٠٣.
- (١١) المصدر السابق.
- (١٢) نفسه.
- (١٣) إرشيف جيش الدفاع الإسرائيلي ١٠٠٤/٥١/٢٥ "سرية إ" تقرير وحدة ١٠١/١٩٥٦-١٩٦٤.
- (١٤) مذكرات "أرييل شارون"، ص ١٥١-١٦٦.

- (١٥) مختارات إسرائيلية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، السنة الأولى، للعدد الثامن، أغسطس ١٩٩٥، ص ٤٧ و ٤٨.
- (١٦) المصدر السابق.
- (١٧) إرشيف جيش الدفاع الإسرائيلي ١٠٠٤/٥١/٢٥ سرية إر تقرير وحدة ١٠١/١٩٥٦-١٩٦٤.
- (١٨) المصدر السابق.
- (١٩) إرشيف جيش الدفاع الإسرائيلي ١٠٩٦/٤٩/٢٥٨ " تقرير اللواء ١١٨، أغسطس ١٩٥٤.
- (٢٠) إرشيف جيش الدفاع الإسرائيلي ١٠٩٦/٤٩/٦٥/ تقرير الكتبية ١٠٣.
- (٢١) المصدر السابق.
- (٢٢) المصدر السابق.
- (٢٣) بتسليم، "التحقيق مع الفلسطينيين أثناء الانتفاضة"، ١٩٩١.. "تقرير شاباك" (القدس).
- (٢٤) المصدر السابق.
- (٢٥) المصدر السابق.
- (٢٦) إرشيف جيش الدفاع الإسرائيلي ١٠٩٦/٤٩/٦٥/ تقرير الكتبية ١٠٣.
- (٢٧) بتسليم، "تعذيب روثيني: وسائل تحقيق جهاز الأمن العام، القدس.
- (٢٨) بتسليم، "التحقيق مع الفلسطينيين أثناء الانتفاضة"، ١٩٩١.. "تقرير شاباك" (القدس).
- (٢٩) "www. Idf.il/english/doctrine.stm" (جيش الدفاع الإسرائيلي، مجموعة القواعد لقوات الدفاع الإسرائيلية).
- (٣٠) نفس للموقع السابق.
- (٣١) نفس الموقع السابق، "مركز بيتسليم" (أوهام ضبط النفس).

- (٣٢) جمال حماد: أسرار ثورة يوليو، ج ٢، ص ١٤٤٧-١٤٤٨.
- (٣٣) المرجع السابق، ص ١٤٤٨.
- (٣٤) نفس المرجع السابق والصفحة.
- (٣٥) منكرات للفريق "محمد فوزي"، ص ٣٥٨-٣٦٣.
- (٣٦) نفس المرجع السابق والصفحة.
- (٣٧) نفسه.
- (٣٨) جمال حماد: أسرار ثورة يوليو، ج ٢، ص ١٤٤٩-١٤٥٠.
- (٣٩) المرجع السابق، ص ١٤٥١.
- (٤٠) نفسه.
- (٤١) منكرات عبد اللطيف البغدادي ج ٢، "تحطيم الأكلية"، ص ٢٨٨.
- (٤٢) نفسه، ص ٢٨٩ إلى ٢٩١.
- (٤٣) نفسه، ص ٢٩١.
- (٤٤) جمال حماد: أسرار ثورة يوليو، ج ٢، ص ١٤٥١.
- (٤٥) المرجع السابق، ص ١٤٥٢.
- (٤٦) المرجع السابق، ص ١٤٥٣.
- (٤٧) المرجع السابق، ص ١٤٥٣-١٤٥٤.
- (٤٨) المرجع السابق، ص ١٤٥٤-١٤٥٥.
- (٤٩) نفس المرجع السابق والصفحة.
- (٥٠) نفسه.

الفصل الأول

اعترافات إسرائيلية على قتل الأسرى المصريين

- نبذة تاريخية عن "وحدة شاكيد".
- الفيلم الوثائقي عن "وحدة شاكيد".
- أدلة وقرائن إسرائيلية على قتل الأسرى المصريين.
- كتاب كتلة الأسرار.

كشف الفيلم الوثائقي الذي بثته القناة الأولى الإسرائيلية المجزرة التي أرتكبت في حق الـ ٢٥٠ أسيراً مصرياً للذين قتلوا في حرب ١٩٦٧، ذلك العمل الذي قامت به بعض وحدات الجيش الإسرائيلي بقيادة "بنيامين بن إليعازر" (الوزير الحالي للبنية التحتية ورئيس الوحدة في حرب يونيو)، والذي يمثل أمراً لا يقبله أي شرع أو قانون، كما أنه يعبر عن العقيدة السياسية والعسكرية لإسرائيل في تنفيذ بعض سياساتها غير المشروعة في الشرق الأوسط^(١).

ورغم ما صرح به "بنيامين بن إليعازر" بأن الجنود لقتلوا كانوا فدائيين فلسطينيين وليسوا جنوداً مصريين، فإن هذا القول يفتقد الصحة والمصداقية، ومن ناحية أخرى فإن قتل النفس التي حرم الله قتلها إلا بالحق هو عمل تجرمه الأديان السماوية والإعراف الدولية والتفقيات جنيف الأربع^(٢).

ولكن نتساءل لماذا تم بث هذا الفيلم في هذا التوقيت بالذات؟ (في ٢٥ فبراير ٢٠٠٧).

تلك لأسباب عديدة وأهمها: أن تسريب هذه المعلومات في هذا التوقيت يهدف إلى جذب انتباه العالم بعيداً عن الضغوط التي تتعرض لها إسرائيل لسرعة تسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي^(٣)، كما يستهدف الفيلم في ذات الوقت للتأثير سلباً على الشارع المصري والعربي بصفة عامة سياسياً ومعلوياً، بالإضافة إلى محور هزيمة إسرائيل في حربها مع حزب الله في يوليو ٢٠٠٦، وأيضاً لتصفية حسابات بين القادة الإسرائيليين بعضهم وبعض^(٤).

إن هذا الفيلم لم يثر ردود فعل قوية فقط على الساحة المصرية المصرية، وإنما على الساحة الإسرائيلية أيضاً؛ حيث نادت بعض الأصوات الإسرائيلية الداعية للسلام بمعالجة المتورطين في هذه المنجحة، بل وعرضهم على المحكمة الجنائية الدولية. أما في مصر طالب بعض المسؤولين

المصريين بضرورة معاقبة المتورطين في هذه المنحبة، بل وطرد السفير الإسرائيلي "مالم كوهين" من القاهرة^(٥).

ولكن وفي غمرة هذا الغضب المتفشى سواء في الأوساط السياسية المصرية أو حتى في أوساط الجماعات الداعمة للسلام في إسرائيل يطرح التساؤل ما الذى يدفع تل أبيب إلى عرض شريط وثائقي يكشف عن قيام إحدى الوحدات العسكرية بقتل الجنود المصريين، خاصة وأن القضية فجرتها "تل أبيب" بنفسها بداية من قيام التلفزيون الإسرائيلي بالتسجيل مع "بن اليعازر" وحتى مع الجنود ممن كانوا تحت إمرته وإدلائهم باعترافات مثيرة للغضب وتدينهم من خلاله^(٦).

إن رؤية هذا الشريط بل وعرضه يحمل مدلولاً في منتهى الأهمية، وهو ممارسة إسرائيل لضغوط نفسية ترهيبية على العرب ومصر من أجل إظهار قوتها السياسية بل والعسكرية التي كانت ومازالت رادعاً قوياً لها تستطيع بواسطته صد أى هجوم من الممكن أن تتعرض له^(٧)، خاصة وأن مصر في الآونة الأخيرة انتهجت عدداً من السياسات التي أصابت تل أبيب بالقلق ومنها إحياء برنامجها النووي السلمي، وهو الإعلان الذي لا يزال يقابل بتفسيرات تعكس حالة القلق التي تسيطر على تل أبيب، خاصة وأن دخول مصر رسمياً للنادي النووي؛ يعنى أن المنطقة مستخل في سباق محموم لن يكون في النهاية لصالح إسرائيل، خاصة لو وضع في الاعتبار استمرار إيران في برنامجها النووي الذي يصيب إسرائيل أيضاً بالقلق، حيث أن كبار المسؤولين الإيرانيين وعلى رأسهم الرئيس "محمود أحمدى نجاد" مازلوا يهددون بالقضاء على إسرائيل ملوحين باستخدام السلاح النووي للقيام بهذا الهدف^(٨).

الأهم من هذا كله تزامن تفجير عرض هذا الشريط بعد أيام من القبض على الجاسوس المصرى "محمد العطار" لتقول إسرائيل كلمتها في هذه القضية،

وتوجه رسالة إلى الشعب المصري وبالتحديد المخابرات المصرية من أن الرد على القبض على الجاسوس "محمد العطار" هو وجود قوة رادعة إسرائيلية قتلت المصريين من قبل، ومن الممكن ممارسة نفس السياسة في المستقبل حال تغير سياسة مصر تجاه إسرائيل؛ لأن السلام المبرم بين مصر وإسرائيل هو سلام أتى من منطلق قوة إسرائيل وليس أى شئ آخر، وأن كشف القاهرة عن شبكة العطار لا يقلل من قوة إسرائيل وتقوفا على مصر^(٩).

ويمكن طرح استنتاجات كثيرة في تلك القضية المثيرة للجدل، والتي آثارها تل أبيب وبالتحديد التلفزيون الحكومي لتفتح ملفاً شاككاً في السلام المؤقت بين مصر وإسرائيل، لتتعمق الأزمات التي تقف في وجه هذا السلام، وتعوقة عن السير كما هي عادته منذ أن بدأ رسمياً عام ١٩٧٩^(١٠).

أن عرض القناة الأولى بالتلفزيون الإسرائيلي هذا الفيلم عن وحدة "شاكيد" الخاصة بالجيش الإسرائيلي وقيامها بقتل الأسرى المصريين في حرب ١٩٦٧، يجعلنا نتطرق إلى تاريخ "وحدة شاكيد" ثم الفيلم الوثائقي الذي تم بثه قبل الحديث عن قضية قتل الأسرى المصريين العزل^(١١).

نبذة تاريخية عن "وحدة شاكيد"

وحدة "شاكيد" وحدة عسكرية خاصة (مثل الوحدة ١٠١ التي أنشأها أرييل شارون) بدأت بخمسة وعشرين جندياً، أنشئت عام ١٩٥٣ لمواجهة مسلل الفدائيين للعرب من سيناء، وبعد عامين أخضعت لسيطرة قيادة المنطقة الجنوبية لتقاتل في كل الحروب ضد العرب من حرب السويس (١٩٥٦) إلى حرب أكتوبر (١٩٧٣)^(١٢).

مؤسس تلك الوحدة ولقدها الأول بدوى معلم اسمه "عبد المجيد خاطر"، انضم للجيش الإسرائيلي عام ١٩٤٨ ليخرج من دينه ويغير اسمه،

وكان 'بنيامين بن إيلعازر' نائب قائد هذه الوحدة عام ١٩٥٤ ثم أصبح قائداً لها عام ١٩٥٦^(١٦).

وفي عام ١٩٧٤ جرى تفكيك تلك الوحدة مبدئياً، وبعد خمس سنوات من ذلك التاريخ لم يعد لها وجود نهائي، ومع إنشاء لواء 'جفعاتي' للشهير عام ١٩٨٣ أطلق اسم شاكيد على إحدى كتائبه تمجيداً له^(١٧).

الفيلم الوثائقي عن "وحدة شاكيد"

أثار التقرير الإخباري الذي خرج من إسرائيل عن الفيلم الوثائقي "روح شاكيد" غضباً واسعاً في مصر، وفتح جرحاً قديمة، فقد سبق أن أعلنت إسرائيل قبل أكثر من عشر سنوات عن ارتكابها لمجازر جماعية ضد الجنود المصريين في حرب يونيو، بالإضافة إلى وثائق هيئة الأمن القومي الأمريكي عن السفينة "ليبرتي" التي أغرقها الإسرائيليون وحرقوا بحارتها بالنابالم، عندما كانت تقف في المياه الدولية بين مصر وإسرائيل ترصد وتراقب وتسجل تلك المجرزة، ومن بين تلك الوثائق التي نجت من الغرق فيلم واقعي صورته أجهزة التجسس في السفينة لعملية بقيادة "أرييل شارون" الذي كان مسؤولاً عن لواء من الألوية الثلاثة التي حاربت في سيناء، لنجح ونفن أسرى مصريين^(١٨).

جاء اسم الفيلم الوثائقي "روح شاكيد" نسبة لوحدة شاكيد، وقد توقع للمخرج الإسرائيلي "ران درليستي" مخرج الفيلم بعض ردود الفعل السلبية على فيلمه، مؤكداً أن التقارير الصحفية أعطت صورة مشوهة عن عمله، وأن الفيلم لم يكن يتعلق أبداً بقتل مجيء حرب أو أسرى حرب، وأن الجيش الإسرائيلي كان يقاتل فرقة كوماندوز فلسطينية لم تستسلم في المنطقة بين العريش وغزة، وأعترف بأنه كان هناك استعمال مفرط للقوة، ولكن الأمر لم يكن يتعلق بأسرى؛ ولكن الحقيقة أن ما جاء في الفيلم الوثائقي الإسرائيلي أكد بالصوت والصورة وقوع مجزرة ضد جنود مصريين عقب انتهاء القتال في يونيو ١٩٦٧^(١٩).

وقد تناول الفيلم في الثلث الساعة الأولى منه طبيعة عمل وحدة شاكيد الخاصة التي كانت تعمل على الحدود الجنوبية، وكانت من مهامها حماية المستوطنات الإسرائيلية في قطاع غزة وسيناء في الفترة من ١٩٥٤ حتى عام ١٩٦٨ مع بداية حرب الاستنزاف. وفي بداية الفيلم قدمت المذبة شرحاً للموضوعات التي يتناولها الفيلم بداية من إنجازات كتيبة "شاكيد"، بما في ذلك أنشطتها في كل من سيناء وقطاع غزة ولبنان والضفة الغربية^(١٧).

المشهد الأول

بدأ الفيلم بعرض طاوله يجلس عليها المحاربون القدامى لوحدة "شاكيد"، وهم:

"يئني كودار" (مؤسس الوحدة الاستطلاعية في حرب الأيام الستة) وهو يؤكد أن رجال هذه الوحدة لم يكونوا يرتدون الملابس العسكرية، وإنما كانوا يقومون بالحراسة بالملابس المدنية لكي يستطيعوا الإمساك بالمتسللين الذين قد يهربون إذا ما شاهدوا ملابسهم العسكرية^(١٨).

"تسيفي زامير" (قائد الوحدة الجنوبية من ١٩٦٢ - ١٩٦٤ وكان رئيس مكتب للمواد سابقاً) والذي كان من قصاصي الأثر الذين يقومون بتحديد عند المتسللين واتجاهاتهم، وكانت القوة تقوم بمطارنتهم بعد ذلك، ويشير "زامير" إلى أنه بعد سنة من إقامة "وحدة شاكيد" أي في عام ١٩٥٥ قامت الوحدة بتأمين الحدود مع مصر فكانت هناك ٣ ألف حالة شمال، وقد أصيب حوالي مائتي إسرائيلي بينما تم -حسب زامير- قتل ألفين من المتسللين^(١٩).

"باقيير بيلج" وهو من قادة وحدة الاستطلاع وتم قتله عام ١٩٥٩.

"صالح الهيب" (الذي خدم في شاكيد من ١٩٥٨ - ١٩٦٨ وكان قائد طاقم قصاصي الأثر) ويروى كيفية مقتل "بيلج" عندما لاحظ إثنان من المتسللين يزحفون ناحيتهم، فقام صالح بالانكاف حولهما وقتلها بعد أن قتلوا "بيلج".

"أسمى تسالخين" (عميد احتياط خدم في وحدة شاكيد من ١٩٦٩ - ١٩٧٣ وكان قائد مدرعات) واليوم هو مقول أعمال حفر.

"عاموس باركوني" الذي أتى إلى الخدمة في وحدة شاكيد بأوامر من "موشى ديان" وقام بتعليم الجنود قواعد قص الأثر التي تعلمها من والده^(٢٠).

المشهد الثاني

بعد ذلك يمرض الفيلم الوثائقي صور مجموعة من السيارات وقد خرجت لتسلك نفس الطريق الذي سارت عليه "وحدة شاكيد"، ويذكر معلق الفيلم أنه في عام ١٩٥٤ خرجت تلك الوحدة للدفاع عن حدود الدولة من جهة قطاع غزة وعلى طول حدود مصر حتى وادي عربة^(٢١).

كما يشير المعلق إلى أن عددا كبيرا من اللاجئين الفلسطينيين، كانوا قد فروا إلى قطاع غزة بعد حرب ١٩٤٨ وهناك أقيمت مخيمات للاجئين والتي ضمت مقاتلين.

وقد تحدث من المحاربين القدامى لوحدة شاكيد خلال هذا المشهد كل من الآتي ذكرهم:

"يئيف توفيمان" خدم في عام ١٩٥٥ في وحدة شاكيد، وذكر أنه قد صدر إليه الأمر بضم أربعة كوماندوز وخمسة قصاصي أثر ليقوم بتعقب المتسللين على الحدود المصرية، وكان من مهامه القيام بتسوية الطرق، وتمهيدها يوميا لإظهار أي أثر لأقدام المتسللين.

ويشير المعلق إلى أنه في مقابل وحدة شاكيد تم إنشاء وحدة ١٠١ في عام ١٩٥٤ بقيادة "أرييل شارون" وكانت تضم ٢٥ مقاتلاً وتقوم بحراسة الحدود في وادي عربة على الحدود الأردنية، وقد أنشأ "موشى ديان" هذه الوحدة نتيجة الحوادث المتعددة التي وقعت على غرار مقتل إسرائيلي في أوتوبس كانوا في طريقهم لإيلات، وكانت القيادة السياسية تحاول منع قتل الإسرائيليين على طول

الحجود مع مصر والأردن بعد اشتعال فتيل الحرب، ولذلك أنشأت الوحدتين شاكيد و١٠١، وكانت إسرائيل تتعامل مع كل من يعبر حدودها عن طريق وحدتي شاكيد و١٠١ وليس عن طريق الجيش الإسرائيلي^(٢٧).

"يبنى بيلا" أحد القواد في وحدة شاكيد من ١٩٥٩ - ١٩٦٣ ويعمل اليوم مديراً عاماً للفرقة الغنائية لمسرح الكيبوتس، وقد تحدث عن قواعد إطلاق النار والاشتباك في الوحدتين، حيث قال أنه كان يتم إطلاق النار في حالة تعرضه للخطر^(٢٨).

"يهوجا ميلمد" (عقيد احتياط خدم في شاكيد من ١٩٦٦ - ١٩٧٠ واليوم يعمل خبير في الاقتصاد وهو حاصل على دكتوراه في الاقتصاد) وتحدث كذلك عن الخدمة العسكرية في أجواء الصحراء، وكيف أن هذا كان ممعاً بالنسبة لهم؟ ويتذكر كيف أنه كان يشعر أن صحراء اللقب كلها كانت تحت أمرته وأنه كان يشعر بأنه ملك!!^(٢٩).

"بينامين بن إيعازر" قائد شاكيد من ١٩٦٦ - ١٩٧٠ واليوم هو وزير البنية التحتية، وقد تذكر أنه في اليوم الذي تسلم فيه القيادة أدرك مدى الفرق بين الخدمة في هذه الوحدة وبين الخدمة في الجيش الذي يتميز بالانصياع للتام للأوامر، وأكد أن الأفراد في الوحدة كانوا يقومون بتجربة سلاحهم داخل الفرقة، وتحدث عن عدم الانضباط العسكري للوحدة، ولكن رغم ذلك أكد أن تدريبات أفرادها كانت قاسية^(٣٠).

المشهد الثالث

بعد ذلك أظهر الفيلم أعضاء الوحدة وهم يتناولون وجبة غذاء عند "صالح الهيب"، وأثناء وجبة الغذاء تلك، ذكر "دانيال اتكر" (مقدم خدم في شاكيد كقصاص أثر من ١٩٦٣ - ١٩٦٥) أنه عندما قامت حرب ١٩٦٧ كان تكليف وحدة شاكيد بمواجهة الكوماندز المصري في سيناء، وبعد انتهاء

الحرب تم تكليف الوحدة بمتابعة وحدة كوماندز مصرية، كانت في قطاع غزة والتسحبت عبر أراضي سيناء^(٢٦).

ونكر "يلريف جرشوني" (مقدم احتياط خدم في وحدة شاكيد من ١٩٦٥-١٩٦٨، وكان في السابق طياراً مقاتلاً ويعمل الآن مديراً لشركة "ستارت لوف"، وهو الوحيد الذي تم تغطية وجهه)، أنه قد حصل على طائرتي هليكوبتر "بابير" كانتا تقومان بالتحليق في الجو للبحث عن الكوماندوز المصري، وقال: وقعت بمهاجمتهم وقتلهم وكنا نكتب على سراويلهم عدد القتلى منهم^(٢٧).

وقال المعلق على الفيلم أنه بعد يومين من القتال أحصوا عدد القتلى وكان ٢٥٠ جندياً، وقد أوضح "جرشوني" إلى أي مدى كان خطر الأسرى أمراً مبالغاً فيه "لقد كانت هناك قوات لا تمثل خطراً علينا وقد هاجمناهم من أعلى".

وقد استعرض الفيلم بعض صور الجنود المصريين يستسلمون وهم يرفعون أيديهم، وهي صور التقطها جنود إسرائيليون، وتعليقاً عليها يذكر "جرشوني" حرفياً "أنه في نهاية حرب ٦٧ وجدت وحدة كوماندوز مصرية على حدود غزة وبعد يومين تم تحديد ٢٥٠ جندياً منها، وكنا نعلم أنهم خائفين وبعضهم اختبأ في الرمال ولكننا وجدناهم"^(٢٨).

وتحدث "بنيامين بن اليعازر" وقال "لقد كنا نعاني من هذه الوحدة، ولم يكن ممكناً السماح لها بأن تتسحب، خاصة وأن معها سلاحاً، وبالتالي كان يجب مطاردتها".

بينما قال "جرشوني": "لقد كنا نعمل تحت ضغط أن هذه العملية غير رسمية وغير منظمة ولا يستطيع أحد أن يشرحها، وأستطيع القول أن كل من شارك في العملية كان يعمل تحت وطأة الخطة ولا ينتظر الأوامر"^(٢٩).

كما تحدث أحد أفراد الوحدة ويدعى "يوسف جولار" (عقيد احتياط خدم في وحدة شاكيد ١٩٦٥ - ١٩٧٢، وكان قائد لواء مدرع سابقاً واليوم هو رجل أعمال)، وقال "ركبت سيارتي وكنت وقتها ضابط استطلاع وسرت بالسيارة عند القنطرة، وكنت استمر في التقدم قدر المستطاع"^(٢٠).

ثم استعرض للفيلم حرب الاستنزاف ودور وحدة شاكيد فيها على طول جبهة قناة السويس وسلطت الصورة على "بن إليعازر" الذي قال "لقد منعت وحدة شاكيد دخول المصريين إلى سيناء، وقمنا بمطارتهم وقتلنا كثيراً منهم داخل سيناء، وأعطينا أقصى حد من الأمان للقوات الإسرائيلية".

ثم تحدث "يوسف" قائلًا: وقد وصلنا إلى عدة أماكن وعند اشتداد الحرب كان هناك ضابط صغار يتخون القرارات، وفي نهاية الأمر فإن أهداف المعركة اتخذ قرارها الجيش وليس المستوى السياسي، وأن حدود إنهاء الحرب بعد ذلك تم تركها لضابط صغار لم يكونوا قادرين على تصور الموقف^(٢١).

لحظة وفراق إسرائيل على قتل الأسرى المصريين

تأتي القرينة الأولى عندما أعترف الجنرال "أرييه بيرو" الإسرائيلي بأنه سفك بيده نماء ٤٩ جندياً مصرياً وقموا في الأسر خلال حرب ١٩٥٦، وكانوا عزلاً غير مسلحين ثم تم صفهم في صف واحد وقيدت أيديهم وأرجلهم من الخلف، وقد أمرهم بأن يستلقوا على وجوههم في الأرض ويرفخوا على تراب الصحراء، وبعد ذلك وجه مدفع رشاش على أجسادهم، وبصن اعترافه قال: "شاركتم بيدي في قتلهم ولم يصرخ أي أحد منهم؛ لأنهم كانوا في حالة صدمة، ولم يستغرق الأمر برمته سوى دقيقتين"^(٢٢).

وقد أشار "بيرو" إلى أنه أُرشيف وزارة الدفاع الإسرائيلية يحتوي على وثائق تؤكد قوله في قتل الأسرى المصريين، وجاء اعترافه بسبب المعركة السياسية التي حدثت بينه وبين خصومه السياسيين في يوليو ٢٠٠٥

حينها^(٣٣)، وتحدث عن تلك المجزرة في مؤتمر صحفي، وذكر أنه "بلغ من العمر ٦٩ عاماً، ولا يخشى في حياته أي شيء، ولا يسعى لمنصب، بل يريد أن يترك سيرته لأبنائه نظيفة غير ملوثة، بعد أن أشار "رافائيل إيتان" رئيس حزب "تسوميت" لرائدكالي حالياً إلى مسؤوليته عن قتل الأسرى العرب، ومن ثم استعرض "بيرو" المجزرة التي أدارها، وهو برتبة النقيب، وكان يشاركه فيها ضابط آخر برتبة الملازم لم يكشف عن اسمه، وكان "بيرو" قائد فصيلة في كتيبة العمليات الخاصة ٨٩٠، وكان الأسرى المصريين بحوزته، عندما صدرت له الأوامر بالتحرك جنوباً، وبحسب ما استغفته الذاكرة في اعترافه، قال أنه لم يكن يملك من الوسائل ما يمكنه من تحريك الأسرى معه، وكان لديه خوف كبير، إذا أطلق سراحهم، أن يشوا به وبجنوده إلى اللقوات المضرة التي تلاحقه، وأمام الصحفيين قال: "إنه تأثر كثيراً لما حدث، ولكنه نخور بما أقره وإذا تكررت نفس الظروف فإنه سيكرر العمل نفسه"^(٣٤).

وكان قائد كتبية ٨٩٠ مظاهرات في ذلك الوقت "رائداتيل إيتان" رئيس حزب "تسوميت الزايدكالي"، والذي تقلد منصب رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، وكان وزيراً وعضواً للكنيست، وكان يؤهل نفسه لخوض انتخابات ١٩٩٦ ليصبح رئيساً للوزراء، الرجل الذي فجر تلك القضية لكي يطرح بخصومه السياسيين في صيف ٢٠٠٥ في تل أبيب، وعندما ضيق الصحفيون الخناق على "بيرو" بشأن مدى علم الجنرال "إيتان" بالمنبحة أجابهم بكلمة واحدة: أسألوه!

إن تلك المعركة السياسية دفعت "بيرو" لأن يعلن للصحفيين أنه "من
يسكت إذا ما قرروا إلقاء اللثام ليدفع ثمن الجريمة وحده، مهدداً بالكشف
عن أسماء كل من يتحمل المسؤولية عن هذه الجريمة"^(٢٥).

وفي ١٦ أغسطس ١٩٩٥ خرجت وكالة "أنباء أسوشيتد برس" بتقرير لمزاولتها في القدس "كارين لوب" عنوانه (القوات الإسرائيلية قتلت

العديد من أسرى الحرب المصريين) وفيه أشارت المراسلة بوضوح لتورط رئيس الوزراء الإسرائيلي (آنذاك) "إسحاق رابين" في المنبذة، وأن الوقائع التي كشف عنها "بيرو" طغت على وسائل الإعلام، وأنها أحدثت دويًا لدى الرأي العام الإسرائيلي في مدى تجاهل الجيش الإسرائيلي للقوانين العسكرية وعدم التزامه بالمبادئ الأخلاقية، ولكنت المراسلة أن المتحدث باسم جيش الدفاع البريجادير جنرال "عاموس جيلاد" رفض التعليق تمامًا على الفضيحة بينما أشاح "رابين" بوجهه عن الصحفيين عندما حاصروه بالأسئلة عن مدى صدق رواية "بيرو" وأصدر مكتبه بيانًا يدين فيه قتل الأسرى المصريين، وإن اعتبر الجريمة مبالغًا فيها من قبل "بيرو"، مؤكدًا أن مثل هذه الأمور تحدث ولكنها "حوادث فردية متفرقة بعيدة عن علم القيادة الإسرائيلية" (٣٦).

لكن المهم أن شهادة المؤرخ اليهودي "يوري ميلشتاين" عضو أكاديمية نيويورك للعلوم في حوار مع المراسلة أكدت على وقوع تلك الجرائم مع الجنود المصريين بعد أن رفعوا أيديهم طلبًا للاستسلام، كما نقلت المراسلة شهادة المؤرخ العسكري وعضو الكنيست الإسرائيلي "مائير بيل" الذي قال: "أن موسى ديان الذي كان رئيسًا للأركان أثناء حرب ٥٦ كان على بينة من تلك الجرائم وأنه أتب إيتان عليها" (٣٧).

وفي ذات اليوم وفي حوار لراديو إسرائيل كشف "أرييه يتسحاقى" الباحث بجامعة "باريلان" أنه أثناء عمله في إدارة التوثيق بجيش الدفاع الإسرائيلي، اكتشف أن وحدة استطلاع تدعى "شاكيد" وكان يقودها الجنرال "بليامين بن إليعازر" قتلت المئات من الأسرى المصريين الذين ألقوا أسلحتهم، وهاجموا في الصحراء خلال حرب ١٩٦٧ وقال "يتسحاقى": أنه بنفسه بعد انتهاء حرب ١٩٦٧ قام بدراسة حول تلك الوحدة، ووجد أن عددًا كبيراً من الضباط الذين تولى أعلى المناصب السياسية في إسرائيل حالياً شاركوا فيها،

وانتهت الدراسة بتوثيق سبع حوادث متفرقة بشهود ووثائق، كان ضحيتها ١٠٠٠ جندي مصري أسير قتلوا مخالفة لكل الأعراف والمواثيق الدولية^(٣٨)، وأنه قدم هذه الدراسة في حينها إلى رئيس الأركان في هذا الوقت، الذي تواطأ مع كبار قادة الجيش لإلقاء الدراسة إلى سلة المهمات، وذكر الباحث بالنص: "إن كل كبار قادة الجيش بمن فيهم موشى ديان (وزير الدفاع في ذلك الوقت) كانوا يعرفون ما جرى وأن أحدا منهم لم يكلف خاطره أن يدين هذه الأعمال"^(٣٩).

وفي اليوم التالي ١٧ أغسطس ١٩٩٥ أخرجت صحيفة "يديعوت أحرونوت" بتقرير للصحفي "جاي برون" كان عنوانه "الأسرى المصريون أمروا بحفر قبورهم قبل أن يقتلهم فيها الجيش الإسرائيلي"^(٤٠)، وفي التقرير كتب الصحفي شهادته عما رآه بعينه كجندي لحتياط شارك في حزب ٦٧، فقال بالحرف "في ثالث أيام الحرب رأيت ١٥٠ من أسرى الحرب المصريين يعمدون بعد محاكمة صورية؛ التفسير الذي قاله لنا كبار الجنرالات العسكريين، إن الذين تم قتلهم هم من الفدائيين الفلسطينيين الفارين من قطاع غزة وسلموا أنفسهم إلينا على أنهم جنود مصريون ليفلتوا من القتل، لقد شهدت إعدامهم في منطقة "عين رأسى" في الثامنة من صباح ٨ يونيو في محيط مطار للعريش، ودخل مقر قيادة الجنرال "إسرائيل طال" الذي كنت أخدم تحت إمرته، ودخل المقر أيضاً كان يوجد مثلث من الأسرى المصريين محتجزين، وكان بوسعنا الفرجة عليهم وهم جالسون على الأرض وأيديهم وراء أعناقهم وأمامهم جنديان إسرائيليان يقاتلون أي جندي يتم لاختياره، وبعد محادثة قصيرة خافتة يتم اقتياد المصري إلى وراء المبنى بمائة متر ليحفر لنفسه حفرة في ١٥ دقيقة ويعدم بعدها بنفحة من طلقات رصاص البندقية من طراز عوزي ليفن فيها، كنت وزملائي نراقب كل شيء في صمت إلى أن صدرت أوامر العقيد "إشيل" قائد

كثيرة الاتصالات بأن تنتهي من الفرجة، ونصرف لشئوننا، وعندما ظهر له أننا ننتال في تنفيذ أوامره سحب مسدسه وصوبه علينا وهددنا به أن لم نطع الأوامر، وبحلول الظهيرة جاعنا ضابط مخابرات يروى لنا حكاية الفدائيين المتورطين في قتل اليهود، وفي صبيحة اليوم التالي كانت هناك أخبار في مقر القيادة بشأن قتل المئات من الجنود المصريين في مناطق أخرى من العريش عن طريق إذابتهم في ماء النار^(٤١).

ويشير كتاب "كتلة الأسرار" الذي ألفه الصحفي الأمريكي "جيمس بامفورد" في ٢٠٠١ إلى أن إغراق الإسرائيليين لسفينة المخابرات الأمريكية (ليبرتي) يوم ٨ يونيو ١٩٦٧، وقتل ٣٤ جندي أمريكي وأصابة ١٧١ كانوا على متنها في مساء ذلك اليوم، إنما جاء للتغطية على قتل ٤٠٠ أسير مصري في العريش، وحرمان وكالة الأمن القومي الأمريكية من حصيلة ما توافر لطاقم سفينة التجسس من براهين وأدلة توثق هذه المجزرة التي طالبت عدداً كبيراً أيضاً من المدنيين المصريين^(٤٢)، والأخطر من هذا أن المؤلف قال بالنص "أن إدارة ثرينيس "جونسون" في البيت الأبيض والكونجرس الأمريكي كانت على يقين من المجزرة، وقامت بالتنصية على الموضوع". وسوف نتناول ذلك للكتاب بعد ذلك^(٤٣).

وفي ٢٨ أغسطس ٢٠٠٥ خرجت مجلة التايم الأمريكية بتقرير كتبه "ليزا برايان" من القدس عنوانه (اعترافات جندي) قالت فيه: أن "ميشيل زوجار" عضو الكنيسة السابق وأحد المقاتلين الإسرائيليين في حرب ٦٧ أعترف بأنه شاهد بعينه اثنين من الطهاة الإسرائيليين يقتلون ثلاثة من الأسرى المصريين بسكاكين المطبخ في وضع النهار وأن أعمال ذبح الأسرى، كانت تتم في كل الحروب التي خاضتها إسرائيل، وأن هذه الأعمال تحظى بقدر كبير من التفاضى من القادة العسكريين الكبار^(٤٤).

"أرييل شارون" كان رئيس الوحدات الخاصة في حرب ٥٦ وكان من أبرز الوجوه التي عملت مع "موشى ديان" في حرب ٦٧ علق وقتها على الفضيحة لمراسلة مجلة التايم بقوله: "إن تأنيب الذات على مثل هذه الجرائم هو اقتحار قومي، ومن العسير على الذين يجلسون اليوم على مقاعد وثيرة ينصون بالهواء المكيف أن يتفهموا الظروف في الميدان خلال حرب صعبة" (٤٥).

وفي عدد ٧ أكتوبر ٢٠٠٥ خرجت مجلة التايم بتقرير كتبه "فريدريك بينتون" من واشنطن وأسهمت فيه من القاهرة "أمانى رضوان" ومن القدس "أريك سيلفر" كان عنوانه (فتح للجراح الغائرة). جاء فيه "إن الأحداث التي تلت اكتشاف المصريين لمقبرتين جماعيتين في العريش للأسرى المصريين الأسبوع الماضي، وضعت اعترافات العسكريين الإسرائيليين المتقاعدین بقتل الأسرى المصريين وغيرهم من المدنيين المصريين غير المسلحين خلال حربى ٥٦، ٦٧ في سياق يتجاوز الاعتراف بالذنب وعرضت السلام المصرى الإسرائيلى إلى الخطر" (٤٦).

وكشف د. "إسرائيل شاحاك" من جامعة "بن جوريون" النقاب عن أن آلاف الجنود المصريين الذين وجدوا أنفسهم خلف خطوط القوات الإسرائيلية في حرب ١٩٦٧ عثموا بكل حسن نية إلى الجنود الإسرائيليين متوقعين أن يعاملوا كأسرى، وأشاروا لهم إلى الطريق المؤدية إلى قناة السويس أو مدينة العريش سعياً في الحصول على شربة ماء أو كسرة خبز، لكن الجنود الإسرائيليين تركوهم نهياً للحر والعطش والجوع أو يائسهم ودهسهم تحت جنزير الدبابات، بالإضافة إلى أن لقادة الإسرائيليين كانوا يستقلون طائرات الهليكوبتر لاصطياد الجنود المصريين في الصحراء وهم بدون سلاح أو مؤن (٤٧).

كتاب "كتلة الأسرار" وثيقة مهمة لملاحقة الجناة

مؤلف الكتاب "جيمس بامفورد" واحد من أهم خبراء الأمن القومي ومؤلفاته من العلامات المهمة في التاريخ لأنشطة الاستخبارات الأمريكية، وهو من الكتاب المشهود لهم بالدقة والأمانة في الطرح، وتظهر مقالاته على نحو دائم في صحف كبرى في مقدمتها "نيويورك تايمز"، وربما يكون توقيت ظهور للكتاب في صيف عام ٢٠٠١ ثم حوالت نوفمبر من العام نفسه من الأسباب التي حولت الأنظار عن أحد الكتب الجادة الموقفة عن سر خطير لم ينل حظاً في الإعلام العربي والأمريكي إلا قليلاً.

كتاب "كتلة الأسرار" الذي عرضته عدة صحف عربية، وظهرت ترجمت كاملة له، يشير بالدليل القاطع إلى أن هناك عملية تغطية واسعة النطاق على جريمتين، الأولى قتل الجنود المصريين، والثانية قصف البارجة "ليبرتى" الأمريكية التي كانت موجودة على بعد ٢٠ كليومتراً من ميناء العريش في الثامن من يونيو عام ١٩٦٧^(٤٨).

تمكن "بامفورد" من الوصول إلى معلومات ووثائق بالغة الأهمية من وكالة الأمن القومي NSA، يقال أن الكثير منها ربما مازال في طي الكتمان حتى اليوم عن طبيعة عمل للوكالة التي توصف بأنها مستودع الأسرار، وأهمية الكتاب هي أنه يعري جوانب خفية عن إدارة عمليات من وراء الستار وبعيداً تماماً عما يقال للرأى العام الأمريكي، وكانت الوكالة تستخدم الطرق التقليدية في جمع المعلومات مثل طائرات التجسس والجواسيس وسفن التجسس^(٤٩)، وفي الحديث عن العلاقة بين قضية منبحة الأسرى المصريين على يد القوات الإسرائيلية في العريش واستهداف السفينة الأمريكية "ليبرتى" في ٨ يونيو ١٩٦٧، يؤكد "بامفورد" أن السبب الحقيقي لإقدام إسرائيل على مهاجمة البارجة التي كانت ترفع العلم الأمريكي وتعمل تحت قيادة أمريكية

وعلى متنها أكثر من ١٨٠ ضابط وجندي أمريكي؛ هو النقاط "ليبرتي" تسجيلات صوتية واضحة عن قيام القوات الإسرائيلية بارتكاب عملية إبادة جماعية بحق جنود مصريين سلموا لأنفسهم، وتخلوا عن أسلحتهم بعد أن داهمتهم القوات للمعتنية في معارك سيناء^(٥٠).

ونكر بامفورد إن إسرائيل رافقت السفينة الأمريكية لساعات قبل أن تنقض النيران الإسرائيلية عليها وتقتل ٣٤ أمريكياً، وتصيب العشرات وتغرق جميع قوارب النجاة، وفي الوقت الذي أقرت فيه إسرائيل فيما بعد بالخطأ الكبير، فإن الولايات المتحدة تراجعت عن التحقيق الرسمي في الأمر^(٥١).

ويبنى "بامفورد" قضيته على أساس أن الإسرائيليين كانوا على دراية تامة بأنهم يهاجمون سفينة تجسس أمريكية، والهجوم كان الهدف منه طمس الأدلة التي جمعتها السفينة عن اللفظائع والمذابح التي ارتكبتها القوات الإسرائيلية على أرض سيناء على بعد ٢٠ كليومتراً من السفينة وتحديداً في مدينة العريش، حيث كان الجيش الإسرائيلي يقوم بنصفية المئات من الجنود والمدنيين المصريين المقيدين والعزل، ويقول المؤلف إن "البنتاجون" فرض حظراً كاملاً على تسريب معلومات حول غرق السفينة "ليبرتي" وهدد أيّاً من طاقم السفينة الأحياء بالعقاب، ويشير إلى أن الرئيس "جونسون" أعرب عن عدم أكتراثه بغرق السفينة لدرجة أنه "لم يكثرث بغرق السفينة من عدمه حيث لم يكن لديه نية لإخراج حلفائه"^(٥٢).

قدم المؤلف شهادات حية للناجين من الكارثة تؤكد أن إسرائيل هاجمت ليبرتي عن عمد، وأن الحادث لم يقع بطريق الخطأ.

ونقل عن مجلة "المشاهد السياسي" ما نشرته في عام ٢٠٠١ بخصوص السفينة ليبرتي، وحقيقة مذابح العريش التي أكدها الفيلم الوثائقي للتلفزيون الإسرائيلي.

"خفف الكوماندر "ويليام ماكجوناكل" سرعة البارجة البحرية "ليبرتي" قبل دخولها إلى قناة السويس في أواخر شهر مايو ١٩٦٧ في خضم أجواء إعلامية تتحدث عن إمكانية نشوب حرب في الشرق الأوسط بين إسرائيل والدول العربية، خصوصاً مصر بقيادة الرئيس "جمال عبد الناصر"، وكانت مصر قد طردت قوات السلام التابعة للأمم المتحدة من أراضيها وحشدت إسرائيل دباباتها على الحدود المصرية الإسرائيلية في صحراء سيناء فيما أعلنت مصر التعبئة العامة، وأغلق الرئيس عبد الناصر مضائق ييران، وبالتالي خليج العقبة مانعاً عبور السفن. ورغبت وكالة الأمن القومي الأمريكية بجمع المعلومات عن الموضوع عبر أجهزتها التكنولوجية المتطورة؛ ولعل هذا السبب دفعها إلى إرسال السفينة ليبرتي إلى قناة السويس مع العلم أن إسرائيل كانت تدعى أن مصر مستنّهة هجوماً عليها^(٥٣) ١١.

وأشار إلى أن الولايات المتحدة كانت سترتكب خطأ كبيراً لو مارست عملاً عسكرياً ضد مصر أو أي دولة عربية؛ فلذا منها أن النار قد أطلقت على السفينة "ليبرتي" من الأطراف العربية وغير العربية (الاتحاد السوفيتي)، وكان الاتحاد السوفيتي مضطراً إلى الرد على هذه النيران؛ مما كان سيؤدي إلى اشتباك عالمي أمريكي سوفيتي^(٥٤).

ورغب الأمريكيون في معرفة عدد أفراد القوات المصرية ولوعية الأسلحة التي كانت بحوزتهم، واعتبرت المراقبة عبر السفينة ليبرتي الوسيلة الأفضل لجمع مثل هذه المعلومات، وفي ٥ يونيو ٦٧ في الساعة الثامنة وخمس وأربعين دقيقة صباحاً شنت إسرائيل هجوماً جوي على المطارات المصرية، ومرت خلال ٨٠ دقيقة للجزء الأكبر من سلاح الجوى المصرى، وتحركت أيضاً ميدانياً بحيث حركت دباباتها من صحراء سيناء باتجاه قناة السويس، وشوشت الحقيقة إعلامياً بقولها أن مصر هي التي شنت الهجوم على

إسرائيل، وأن الأخيرة كانت تدافع عن نفسها، وأبلغ "والت روستو" مستشار الأمن القومي الأمريكي النبا مشوشاً على غير حقيقته، وطبعاً أبلغه الرئيس "ليندون جونسون" كما سمعه، وتلقى "جونسون" رسالة من رئيس الوزراء السوفيتي "اليكسي كوسيجين" يشير فيها إلى أن ولجب كل الدول للعظمى وقف الحرب، وطالبه بممارسة ضغط على إسرائيل لوقف هجومها، واتصل "كوسيجين" هاتفياً بالرئيس "جونسون" بشأن الموضوع نفسه، وقال الأخير أن الولايات المتحدة لا ترغب في للتدخل في الأزمة^(٥٥).

وكانت طائرة تجسس أمريكية من نوع (سى ١٣٠) تحلق عالياً في أجواء شرق البحر المتوسط، وتحاول جمع المعلومات عن الوضع الميداني لوكالة الأمن القومي، وانطلقت من مطار أثينا حاملة تفاصيل الساعات الأولى للحرب، وصورت الطائرة ما حدث على شاطئ البحر المتوسط لمنطقة الشرق الأوسط ثم نقلت الأشرطة المصورة من الطائرة إلى مكان تظهر الأفلام للتابع لوكالة الأمن القومي المسمى (يو إس آيه ١٣٠ جى)، ودعى اختصاصيون في الترجمة من العبرية لإعطاء صورة كاملة عن فحوى الأشرطة الكلامي، خصوصاً أن معظمه كان بالعبرية^(٥٦).

وانطلقت فيما بعد طائرة تجسس أخرى من نوع (آيه سى ١٢١) غطت عمليات المراقبة فيها شواطئ قناة السويس المحاذية لمناطق العمليات، وكانت تحلق على ارتفاع ١٢ ألف إلى ١٨ ألف قدم، وضم طاقم الملاحين "مارفن نويكى" الذى كان ضليعاً فى اللغتين العبرية والروسية بالإضافة إلى لغته الإنجليزية^(٥٧).

وقد تحدث هذا الضابط إلى مؤلف الكتاب "بامفورد" وأكد له خطورة المهمة فى تلك الليلة إذ كان يمكن لأى من الجانبين المصرى والإسرائيلى إسقاط الطائرة، ومن وقت لآخر كانت طائرة الـ (آيه سى ١٢١) تأتي لتدعم

طائرة لـ (سى ١٣٠) وتخفف الضغط عنها، وفي المياه كانت السفينة "ليبرتى" تكمل جولاتها البحرية باتجاه المناطق الساخنة وبما أنها كانت تقوم بمهمة تجسسية فقد سمحت لها قيادتها الأمريكية بالاقتراب من الشواطئ خلافاً لكل السفن الأمريكية الأخرى التي كانت تجول في المنطقة (لبنان - سوريا - إسرائيل - مصر) كما توجهت ٢٠ سفينة حربية سوفيتية، ونحو تسع غواصات إلى المنطقة، وعندما اقتربت ليبرتى لتصبح على بعد ١٢ ميلاً فقط من صحراء سيناء قلق بعض المسؤولين في وكالة الأمن القومي، وطالبوا بانسحابها، وكان الخطر عليها أثيراً من الجهتين المصرية والإسرائيلية، إذ أن المصريين اعتقدوا أنها تساعد الإسرائيليين بينما أدرك الإسرائيليون مهمتها التجسسية وتأثيرها السلبي على خططهم، وابتعدت ليبرتى لتصبح على بعد ٢٠ ميلاً من الشاطئ في صباح ٨ يونيو ١٩٦٧، وبعد أن فشلت قيادة الأمن القومي الأمريكي في إيصال إنذاراتها إلى "ليبرتى" مرت السفينة على مقربة من مدينة العريش الصحراوية المصرية في ظل مراقبة الطائرات الحربية الإسرائيلية لها^(٥٨).

وقال مراقب إسرائيلي في إحدى هذه الطائرات أن باستطاعتنا قراءة الحروف المكتوبة على السفينة، وهي "جى تى ار ٥" وهو غطاء يستعمل لسفن التجسس التابعة لوكالة الأمن القومي الأمريكي، وبعد تجاوزها مدينة العريش توجهت "ليبرتى" نحو قطاع غزة، وفي الثامنة والنصف صباحاً ارتدت فجأة إلى الوراء بعد انعطافها لـ ١٨٠ درجة، وبعدها تأكدت من بلوغها هدفها واتصل الكوماندو "ماكجوناكل" بممسول وكالة الأمن القومي سائلاً عن إمكان المكوث بعيداً عن الشاطئ فقال له الأخير: إن ذلك يؤثر سلباً على التقاط المعلومات، وفي ذلك الحين كانت الطائرات الحربية الإسرائيلية

تحوم حول السفينة، وكانت الطائرات الأمريكية للتجسس تراقبها من أعلى، وفجأة دخلت "ليبرتى" إلى منطقة قريبة من منارة العريش؛ حيث كانت ترتكب فيها للقوات الإسرائيلية مذبحه إبادة جماعية فى قتل الأسرى المصريين العزل^(٩٩)، كما كانت ذبابتها تمنع فى قتل المشاة المصريين المستسلمين، كما ذهبت القوات الإسرائيلية عسكريين هندية (اثنين) تابعين لقوات الأمم المتحدة، وقتلت عسكريين هنودا آخرين أتوا لتجنبتهم ثم حطمت الشاحنة التى كانت تقلهم وقتلت معظم ركبها^(١٠٠).

ولدى مرور "ليبرتى" فى منطقة العريش كان الإسرائيليون يرتكبون هذه المجازر ضد المعتقلين المصريين، فقد وجدوا صعوبة فى احتجازهم فى سجون فاختاروا الطريقة السهلة وقتلهم كمجموعات بعد جمعهم حول مسجد العريش، وأرغموا رفاقهم على دفنهم، وقد أبلغ "برون" فى ٨ يونيو ١٩٦٧ أنه رأى ١٥٠ أسيراً مصرياً يقتلون وهم يضعون أيديهم خلف رؤوسهم فى منطقة العريش، كما أشار المؤرخ الإسرائيلى "أربيه بترحاكى" إلى أن عدداً من الجنود الإسرائيليين أبلغوه بأنهم ارتكبوا مثل هذه الجرائم فى صحراء سيناء ومنطقة العريش^(١٠١).

وكان "أربيل شارون" موجوداً فى جنوب منطقة العريش لدى حدوث هذه المجازر، بل أنه كان المسئول هو الآخر عن بعض المجازر^(١٠٢).

ويؤكد "يتزحاكى" أن قيادة الجيش الإسرائيلى برمتها علمت بالمجازر التى ارتكبت فى العريش وسيناء فى يونيو ٦٧ وبينهم "موشية دليان" و"اسحق رايبين" ولم يتخذ أحدهم أى عقوبات بحق المذنبين بل على العكس حاولوا التستر على الأمر ومنعوا صدور تقرير فى عام ١٩٦٨ حول هذا الموضوع^(١٠٣).

ويقول المؤلف دخلت سفينة "يو إس إس ليبرتى" المزودة بأجهزة تجسس وتنصت تبلغ قيمتها ١٠,٢ مليون دولار إلى البحر الأبيض المتوسط، وفي الحادية عشرة صباحاً أدرك المسؤولون الإسرائيليون وجود ماكينة تجسس ضخمة ترافق تجاوزاتهم ومذابحهم، وأدركوا ذلك جواً وبحراً وبراً، وكانوا واعين تماماً بأنها سفينة أمريكية لأن للحروف السابق الإشارة إليها واسم السفينة عليها كان ظاهراً، بالإضافة إلى العلم الأمريكى الذى يرفرف على متنها، ومع ذلك قصفوها وأغرقوها^(١٣).

ويروى الكتاب بالتفصيل عملية القصف الإسرائيلى للمتعمد، ويؤكد أكثر من مرة أن "ليبرتى" كانت على مقربة من المنطقة التى ارتكب فيها الجيش الإسرائيلى مجزرة بحق الجنود المصريين المستسلمين وجنود الأمم المتحدة الهنود، كما يؤكد أن المراقبة الإسرائيلية استمرت ساعات طويلة، ولابد أن تكون قد تأكدت أن السفينة أمريكية حتى أنها التقطت صوراً واضحة لها، ومع ذلك اتخذ القرار الإسرائيلى بضربها، وفي الساعة الثانية عشرة وخمس دقائق أطلقت ثلاثة قوارب حربية إسرائيلية من ميناء أشدود باتجاه "ليبرتى" ورفقتها طائرات حربية إسرائيلية مجهزة بالقنابل والصواريخ^(١٤).

وفي الساعة الواحدة وأحدى وأربعين دقيقة بدأت النيران الإسرائيلية تقصف "ليبرتى" وفجأة شعر الكوماندر "ماكجوناكل" بأن السفينة ستقصف، وصرح لمساعدته بلينتر "أعتقد أنهم سيهاجمون"، وبعد ذلك بدأت رشقات الرصاص والقذائف تنوالى من البحر ويرافقها القصف من الجو، وعلت صرخات الاستغاثة وطلب النجدة من السفينة والتقطت طائرات التجسس الأمريكية تسجيلات مفادها أن السفينة تواجه هجوماً من طائرات حربية وتطلب المساعدة، وسمع فى الوقت ذاته طيار إسرائيلى يقول لرفيقه "هائل - هائل السفينة تحترق"، وكان البحارة فى وضع ضياع كامل إذا لم يدركوا من كان يهاجمهم الموفيت- العرب أم من؟ ووجهت الطائرات الإسرائيلية

ضرباتها إلى آليات الاستجداء، وعلى الرغم من ذلك فقد سمعت السفينة الأمريكية "ساراتوجا" التي كانت تسير في عرض البحر المتوسط نداء استغاثة، وبعد ذلك قطعت الاتصالات كلياً عن "ليبرتي"^(٦٥).

ويؤكد الكاتب أنه أثناء وقوع فصف "ليبرتي" لم يدرك الإسرائيليون وجود طائرات أمريكية تراقبهم من فوق، وأن البحارة في السفينة نفسها لم يعرفوا أيضاً حقيقة هذا الأمر.

وفي الساعة الثانية وسبع وعشرين دقيقة بدأ هجوم إسرائيلي آخر على "ليبرتي" للإجهاد عليها بواسطة الطوربيد من الزوارق الإسرائيلية، وتزايد عدد القتلى والجرحى من طاقم السفينة، وعلت نداءات النجدة ويقول الكاتب: إن الإسرائيليين بعدما أجهزوا على المدنيين والأسرى وموظفي الأمم المتحدة في صحراء العريش قرروا ألا يتركوا أى أمريكى حياً ليشهد على ما رآه وذلك عبر إغراق السفينة لـيبرتي وبحارتها، وقد تحدث بعض الناجين من العملية وبينهم "توليب تورنى" للمؤلف مؤكداً أن إطارات النجاة المطاطية التي كانت ترمى من السفينة إلى المياه أطلق الإسرائيليون الرصاص عليها لتعطيلها ومنع الناجين من البحارة الأمريكيين من استعمالها، وأضاف أنهم كانوا يرغبون بقتل أكبر عدد ممكن من^(٦٦).

وقد شاهد الكوماندر "ماكجوناكل" العلم الإسرائيلي على أحد الزوارق، وتأكد من حقيقة الأمر، وحاول السير بالسفينة إلى مكان يستطيع فيه إنقاذ العدد الأكبر من البحارة.

وأخيراً وصلت رسالة الاستغاثة من "ليبرتي" إلى الأسطول السادس الموجود جنوب "جزيرة كريت" وتوجهت أربع طائرات من نوع "يه ١" باتجاه لـيبرتي، كما فعلت الأمر نفسه أربع طائرات أخرى من نوع "سكاي

هوك أيه. ٤ من السفينة "مارتوجا"، وأبلغت "ليبرتي" في الساعة الثالثة وخمس دقائق أن نجدة من الأسطول السادس أثبتة باتجاهها^(١٧).

وأبلغ "والت روستو" الرئيس "ليندون جونسون" بأن "ليبرتي" هوجمت من دون أن يعلمه الأخير بهوية الذين شنوا الهجوم، وقيل لـنائب مدير وكالة الأمن القومي "تورديلا" أن بعض كبار القادة السياسيين في واشنطن لم يرغبوا في كشف هوية المهاجمين ليتجنبوا إحراج إسرائيل حتى إن بعضهم تمنى إغراق السفينة كي لا تتمكن الصحافة الأمريكية من تصويرها، وإثارة الرأي العام ضد الإسرائيليين^(١٨).

ومن هنا تحولت الرواية الرسمية إلى أن "ليبرتي" قصفت خطأ من جانب القوات الإسرائيلية، وبعد ساعات على حدوث الهجوم طلبت إسرائيل رسمياً من الرئيس "جونسون" طمس الموضوع، وأصدر "البيتاجون" لمرأ بالتعقيم الكامل على الأمر، ولم يسمح لأى من كان بالإدلاء بأى معلومات عن الحادث باستثناء مجموعة قليلة من السياسيين في واشنطن.

واستدعى "جونسون" بعض كبار قادة البحرية والقوات المسلحة لديه في وقت كانت عمليات الإنقاذ مازالت جارية، وقال: "إنه يهمه ألا يفضح حلفاءه ولا يكثرث لمصير السفينة"^(١٩). وجرف ما تبقى من السفينة إلى الشاطئ وعلى متنها الضحايا الـ ٣٤، ونقلت الأشرطة السرية من طائرات التجسس الأمريكية إلى وكالة الأمن القومي، وجرّت محاولات لإعادة ترميم السفينة ولكنها فشلت، وفي ٢٨ يونيو ١٩٦٨ أخرجت من الأسطول الحربى، وفي ٢٨ أبريل ١٩٦٩ دفعت إسرائيل تعويضاً قدره ٢٠ ألف دولار أمريكى لكل من الجرحى الأمريكيين الذين أصيبوا على "ليبرتي"، وقد دفعت ١٠٠ ألف دولار إلى كل عائلة من عائلات الضحايا، ونالت البحرية الأمريكية ٧ ملايين دولار من إسرائيل ثمناً لتحطيم السفينة، وعلى الرغم من هذه المبالغ الزهيدة،

فقد اعتترضت إسرائيل عليها وخفضتها إلى ٦ ملايين دولار، ولم يحاكم أحد لا على مجازر العريش ولا على مجزرة "ليبرتي"، وفيما بعد اختلقت الحكومة الإسرائيلية شتى الأعذار للحادث، ولكن الأكلة موجودة بحوزة وكالة الأمن القومي، وقد أخفت بذلك إدارة الرئيس "ليندون جونسون" جريمة إسرائيلية ذهب ضحيتها ٣٤ بحاراً أمريكياً وجرح على أثرها ١٧١ جندياً أثناء قيامهم بخدمة بلادهم^(٧٠).

وقال الجنرال "جون مويسون" الذي كان قائداً لعمليات وكالة الأمن القومي لمؤلف الكتاب "لا أحد يصدق للتفسيرات الإسرائيلية بأن الأمر كان خطأ". وقال "فيليب تورنى": رئيس جمعية بحارة ليبرتي للمؤلف "إن قائدنا يخشون مواجهة اللوبي الإسرائيلي القوي، ويجب إجراء تحقيق شامل في هذا الموضوع"^(٧١).

وقبل وفاة الكوماندنر "ماكجوناكل" بالسرطان في عام ١٩٩٨ قال: "الآن استطيع القول إن الهجوم كان متعمداً ولن التحقيق لم يكن كافياً، وأن العلم الأمريكي كان يرفرف على السفينة" ومات بعد ذلك بأربعة أشهر^(٧٢)، وحتى بعض القادة السياسيين الأمريكيين يؤكدون الآن أنهم صمتوا لأن الأوامر صدرت إليهم بالصمت، ولم يكثر الكونجرس الأمريكي حتى لبحث الموضوع، على الرغم من مطالبة الأدميرال توماس مورو (رئيس القوات المسلحة الأمريكية المشتركة) بذلك، ولابد من توفير كل الأشرطة التي سجلتها طائرة (إيه سي ١٢١)، وقد مر أكثر من أربعة عقود من الزمن على تلك الجريمة، ولأنه حان وقت الإفراج على هذه الأشرطة وخرجها من أدرج وكالة الأمن القومي؛ لأنها تجاوزت مرحلة السرية بشأن "ليبرتي" وقتل الأسرى المصريين في العريش^(٧٣).

وقد صدر كتاب في ١٩٩٤ بعنوان "تأكيد" للمؤرخ "أوري ميلشتاين" جمع فيه كل الشهادات التي تشير إلى تورط الوحدة المذكورة في تصفية المئات من المصريين والفلسطينيين بعد إنتهاء الحرب وبعد استسلامهم في كتيبان الصحراء بالقرب من لعريش^(٧٤).

كما قام الباحث التاريخي "موطى جولاني" من قسم التاريخ في جيش الدفاع الإسرائيلي بإعداد بحث عن قتل الأسرى المصريين بعنوان "حرب سيناء ٥٦ جوانب سياسية وعسكرية" ولقد سبقه تقرير من قوات الطوارئ الدولية في عام ٥٦ مقبلاً إلى المذبحة التي قام بها الجنود الإسرائيليون في داس، وطلبت من إسرائيل تفسيراً لوجود العديد من حالات قتل الأسرى المصريين المقيدون في قلب سيناء^(٧٥)، كما قام الصحفي "ماتير أرون" في جريدة "دافار" بنشر الموضوع وإجراء لقاءات مع العسكريين الذين شاركوا في المذبحة والبحث عن أفراد الكتيبة التي تولت قتل الأسرى المصريين وعمال الترحيل المصريين في مصر مثلاً، وكان للعقيد احتياط "دان وولف" والحائز على نوط شرف أول من ألقى بشهادته للصحفي، حيث أخبره أن المسئول عن إصدار أوامر القتل هو قائد الكتيبة "رافئيل إيتان" الذي أصبح قائد الأركان وعضو كنيست ورئيساً لحزب يميني وتقلد منصب وزير الزراعة في حكومة "شلمير"، وكان مرشحاً لرئاسة الوزارة في عام ١٩٩٦، والذي نفذ عمليات الإعدام قائد السرية "إرييه بيرو" ووصف "وولف" قتلهم لعمال الترحيل المصريين في اليوم الثاني من المعركة^(٧٦).

ويقول "وولف" في شهادته "كان عدد عمال الترحيل ٢٠ أو ٢٥ شخصاً، وكانوا جميعاً يرتدون الجلابيب البيضاء، ويعملون في تمهيد الطرق، وكانوا يؤساء لأنهم يؤدون العمل الصعب، وعندما رأونا تجمد بعضهم في مكانه، وبعضهم سقط على الأرض والآخر هرب، ولم تكن عملية الإعدام

متخصصة" أما قائد السرية والمنفذ لعمليات الإعدام حسب أقواله التي ذكرها لصحفي "يديعوت أحرونوت" فقد أكد أنه "بعد عشرين عاماً منحت لي فرصة بأن أؤر شرم الشيخ بعد أن أصبحت منتجعاً مصرياً وعادت لأصحابها، وكنت في كل مرة أسير أنظر إلى الطريق لأرى بين الصخور الهياكل العظمية للمصريين الذين قتلهم في قاذش"، لقد كنت شخصاً خيراً، لأنني أعطيت فرصة للذين قتلهم كي يروا السلاح بقدر الإمكان قبل التلويح منهم، وعرفت أنه في المكان الذي أطلقت عليهم الرصاص فيه لم يستطع أحد أن يدفنهم، وأنهم سيظلون كالستار الأحمر يذكر المصريون على الدوام بعدم مضايقتنا^(٧٧).

وسأقتل بعض من قاله الرجل عن المنبحة مع تجنب كثير من القصص البشعة التي ذكرها تفصيلاً للصحف الإسرائيلية، يقول بيرو عن ضحاياها كان يوجد جنوب موقعنا محجر وكان عدد العمال ٤٩ رجلاً وليسوا كما قيل ١٥ أو ٢٠ أو ٣٠ كلهم عمال ترحيل بعضهم من البدو وبعضهم من مصر وأصدر "إيتان" قائد الكتيبة أمراً بتقييدهم وقتلهم، وكنوا في فزع وانهيار تام وتخلصنا من المصريين"، ويضيف "أن أحد الأسرى هرب، وكان مصاباً في صدره وقنمه ولكنه عاد بعد ساعات بسبب العطش الشديد، وهو يسير على أربع بدلاً من أن ينقض على أي رديتير سيارة ويفرغه في جوفه أو ينتظر مرور دورية مصرية عاد هذا (الحمار) إلي ليطلب مني ماء أو يقتل لكي يلحق بزملائه^(٧٨).

وفي جريدة "يديعوت أحرونوت" تنبأه "ليلون" أمام الصحفي في حوار مع، وقال له: "أنا الذي أطلقت النار على الأسرى المصريين في معر مثلاً أنا البطل الرئيسي في هذا" فسأله الصحفي هل تشعر بالندم؟ أجاب لا. ثم سأل سؤال آخر: هل تحب أن يطلقوا النار على جنودك؟ فرد: لا أحب أن

يسقط جنودي أسرى. ومن ثم قال له الصحفي: هذه جريمة حرب؟ فكانت
لجأته: حسنا فليكن الأمر كذلك (٧١).

ويقول الكاتب الإسرائيلي "أوري ليفنيري": إن ما حدث في ممر متلا
يعتبر شيئاً هيناً بالمقارنة إلى ما حدث بعد ذلك عند شرم الشيخ، حيث قتل
هناك مئات من الأسرى المصريين، ويقول بيرو: هذا صحيح لقد قتلنا الكثير،
كان عدد القتلى في ممر متلا أكثر من ٤٠، وكذلك قتلنا عدداً في "رأس سدر"،
وبعد ذلك قمنا بتصفية كتيبة باكلمها في "رأس محمد" و"شرم الشيخ"، وأعترف
بتركه الأسرى يموتون من العطش، ويقول العقيد "داني وولف" عما حدث
للأسرى المصريين "قام قائد الكتيبة "مرسيل طوبيا" برصهم، وكانهم في عرض
مسرحي ونزع أسلحتهم ثم أطلق عليهم للرصاص، بعد ذلك نزعوا ساعات اليد
والخواتم والدبل وحافظات النقود التي بها عملة مصرية، كان هذا المشهد
يتكرر مع كل مجموعة من الجند الأسرى، وفي كل كليو متر نتقدم فيه رأيت
بعض الرفاق يجردون المصريين من كل شيء ثم يطلقون النار عليهم"، وأشار
إلى مجموعة من الجند السودانيين وقعوا في الأسر واستسلموا لهم، وكان نائب
قائد الكتيبة قد أمره بنقلهم إلى "شرم الشيخ" حيث توجد أقباص لحبسهم، ولكنه
التقى "بيرو" في الطريق، وسأله بيرو عن سبب مصاحبته للأسرى فأخبره أنها
أوامر رئيسه فقال له: إنه حمار مثلك وأمره بالابتعاد عن الأسرى الذين أدركوا
ما سيحدث لهم فالتفتوا حوله وتوسلوا إليه، وبدأت دفعات رصاص تتطلق
عليهم، ويقول شاهد آخر وهو مقدم احتياط "عاموس تثمان" إنه كان يستبدل
خزانات الرشاش مثل المجنون بدون أن يشعر بذلك لقد طارت المصريين..
كنا نصطادهم بلا أي قواعد" ويتباهى الرجل بحلته يعتبرها من ذكرياته، وهي
إن سيارة قيادة مصرية توقفت على بعد ٤٠ متراً ونزل منها ضابط مصري
وأخرج مسدسه ورفعت سلاحه، وأصبح المصري في مرمى التصويب ولكن

بدلاً من أن يصوب المدمس على إطلاق الرصاص على رأسه، ولقد أخذت هذا المدمس على سبيل الذكرى^(٨٠).

وصرح "شاؤول زليف" في يناير ١٩٩٥ بأن "بيرو" ارتكب جريمة إبادة ومعه مجموعته، عندما قاموا بإطلاق النيران على سيارة لوري محملة بعمال مدنيين مصريين، وكان إطلاق النار يتم بشكل عشوائي؛ لدرجة أن ثقوب طلقات الرصاص غطت جانبي السيارة، وعندما توقف إطلاق النار، اقترب "بيرو" من الشاحنة التي كانت مكدسة بالعمال المصريين، وعندما فتح بابها الخلفي تساقطت الجثث فوق بعضها، ويعتقد "زليف" أن عدد الموجودين في السيارة كان خمسين فرداً تقريباً، ويقول أن أغلبهم كانوا يرتدون جلابيب بوضاء، وكان هناك عدد من الجرحى على قيد الحياة، وقد قام نائب رئيس السرية وهو من المصريين لـ "بيرو" بالإجهاز على الجرحى بالرصاص إلى أن نفذت الذخيرة منه.

وقد نشرت جريدة معاريف تحقيقاً بتاريخ ٤ أغسطس ١٩٩٥ حرره "رفائيل فيشر" ذكر فيه أنه من خلال شهود العيان واعترافات من قلموا بتلك الجرائم ثبت أن قوات الإسرائيلية أقدمت على القتل والتمثيل بجثث عمال المحاجر قرب ممر متلا يوم ٨ يونيو عام ١٩٦٧، وأن الكتيبة رقم ٨٩٠ مظلات بقيادة "بيرو" كانت تتنافس في قتل وتعذيب الأسرى من الجنود والضباط المصريين، وفي إحدى الجرائم قتل ما يزيد على ٣٠٠ عامل مصري كانوا يعملون في حقل بترول "لبو رديس"، حيث أجبروهم على الجلوس على الأرض وسكبوا عليهم البنزين ولشعلوا فيهم النار وهم أحياء^(٨١).

ونشر الصحفي "جاي بارون" في جريدة "يديعوت أحرونوت" عن أحد الجنود الذي كان شاهد عيان لما حدث للأسرى المصريين، بالإضافة إلى ما جاء في كتاب الدكتور "أرييه يترحاكي" وهو أستاذ محاضر زائر، قسم دراسات

أرض إسرائيل في جامعة "بار إيلان" الإسرائيلية^(٨٢)، الذي كتب عن لقاءات مع ضباط إسرائيليين شاركوا في الأحداث، فيذكر أحدهم عندما كان ضابط احتياط في الحرب شاهد هو وزملائه المجندين كيف كان يتم اقتياد الأسرى المصريين في ثالث أيام الحرب إلى الإعدام، وكانت عمليات الإعدام تتم في مطار العريش، الذي تركزت فيه قيادة لواء وحدته العسكرية، وأنه قد سمع في صباح ذلك اليوم أن مئات من الأسرى المصريين يجري تجميعهم في مقر القيادة، ونفحه الفضول للذهاب لمشاهدة هؤلاء الأسرى ليجد حوالي ١٥ منهم تم تكتيسهم داخل مخبأ للطائرات، وكان الأسرى جالسون جنباً إلى جنب، وأيديهم مقيدة، ثم يتم بعد ذلك اقتياد الأسرى إلى مكان يبعد حوالي ١٠٠ متر خلف مخبأ الطائرات، ويعطون الأسير جاروفا ثم يطلبون منه أن يحفر الأرض تحت قدميه وبعدها يأمره رجال الشرطة الإسرائيليون بترك الجاروف بعيداً، وعندئذ يتقدم أحد الجنود وهو يحمل منفعاً رشاشاً ماركة عوزي نحو الأسير الأعزل وهو داخل الحفرة ثم يطلق عليه دفتين من الرصاص، وكانت كل دفعة تنطلق منها ثلاث أو أربع رصاصات، وكان الأسير يسقط فتيلاً في الحال، وعلى هذا الحال تكررت العملية مع كل الأسرى المصريين حتى امتلأت الحفرة عن آخرها بجثث القتلى من الأسرى المصريين^(٨٣).

وحتى في حرب ٧٣ كتب الأديب الإسرائيلي "زوهار" الذي كان يقوم بعملية توعية نفسية في الجيش الإسرائيلي، أنه رأى بعض الجنود اليهود يركلون جثث شهداء مصريين، وسأل عن السبب فقيل له أن الغرض من ركل الجماجم الحصول على الأسنان الذهبية للموتى، ولقد تعرض لهجوم مكثف من الصحافة الإسرائيلية؛ لأنه بما كتبه يعطى المجال للمصريين للمطالبة بتعويضات، ونشرت صحيفة "دي فيلت" الألمانية في الأسبوع الأول من شهر مارس ٢٠٠٧ حولاً مع أحد أفراد جنود الجيش الإسرائيلي المتقاعدين، وقد أجرى المقابلة مراسل الصحيفة في غزة، واشترط الجندي

مع المراسل عدم نشر اسمه لخطورة المعلومات، والتي قد تؤدي به إلى المحاكمات الدولية، وفيما يلي ننشر شهادة الجندي الإسرائيلي التي تؤكد على قتل الأسرى المصريين^(٨٣).

يقول الجندي الإسرائيلي السابق: "تلقيت أوامر من قيادة سلاح المدرعات الإسرائيلية عقب حرب ٦٧ أن أمر بدبابتي على أجساد المئات من الجنود مفقدي اليمين، وعلمت فيما بعد أنهم أسرى الجيش المصري ولا أستطيع أن أحصى عدد هؤلاء الجنود من كثرتهم، لكن ما أستطيع أن أحده أني سرت فوق الجنود لمسافة تزيد على ١٥٠ متراً، وكنت أسمع أصواتهم وهم يتألمون ويلفطون أنفسهم الأخيرة"^(٨٤).

وأضاف الجندي "كان هناك بعض الضباط يسرون خلف الدبابة لإطلاق النار على الجنود الذين لم يموتوا تحت جنائير الدبابة، وطلب منا فقد الوحدة وقتها في سيناء تجهيز مقابر جماعية لدفن الجثث، وكان زملائي الجنود في الوحدة لا يعاون بعملية قتل الأسرى، ويقولون إننا في حرب، وإن لم نقتلهم لقتلونا، وكتوا يفخرون بي وأقاموا لي احتفالا خاصا لأنني فزت ببطولة قتل المصريين"^(٨٥).

ونكر وقتئذ بأنه سمع عن أماكن أخرى في سيناء تم فيها قتل الجنود المصريين، فقد روى له جندي إسرائيلي بأنه شاهد بعينه "بنامين بن اليعازر"، والذي كان يقود فرقة "شاكيد" إبان حرب ٦٧ في معسكر اعتقال الحسنة في صحراء سيناء، وهو يطلق النار على جندي وضابط مصريين وأرداهما قتيلين، وأشار له إلى أن "إليعازر" كان يتحدث العربية بلكنة عراقية مع الجنود المصريين.

وفي حرب عام ١٩٥٦ يذكر المؤرخ العسكري الإسرائيلي "أهارون بروم" أن قائد سلاح المظليين في الجيش الإسرائيلي في ذلك الوقت لجنرال "أرييل شارون" أمر بقتل المئات من الجنود المصريين بعد استسلامهم، وقام

للتليفزيون الإسرائيلي في أوائل الثمانينيات بعرض أفلام وثائقية ومقابلات صحفية مع جنرالات وجنود ختموا في حرب ١٩٥٦، أكدوا فيها أن إعدام أسرى الحرب كان أمراً مألوفاً بالنسبة للعسكرية الإسرائيلية، وفي حرب عام ١٩٦٧ لا يحتاج للمرء إلى شهادات الإسرائيليين والأفلام الوثائقية التي ينتجونها^(٨٦).

وفي عام ١٩٥٦ تم إعدام أسرى أيضاً، حيث يذكر "شارون" نفسه. أنه قام بقتل ٤٩ عاملاً مصرياً في أكتوبر عام ١٩٥٦، وقتل ٥٦ عاملاً من عمال البترول واعتال ١٨٦ مدنياً وعسكرياً في نوفمبر عام ١٩٥٦ في شرم الشيخ، من بينهم نزلاء مستشفى شرم للشيخ العسكري^(٨٧).

الیهو امش

- (١) الأهرام (٢٠٠٧/٣/١١) حوار مع السفير "محمد بملوني" ص ٩.
- (٢) انظر ملحق رقم (١).
- (٣) الأهرام (٢٠٠٧/٣/١١) حوار مع السفير "محمد بملوني" ص ٩.
- (٤) نفسه.
- (٥) نفسه.
- (٦) نفسه.
- (٧) نفسه.
- (٨) أسامة الدليل: الأهرام العربي، ٢٠٠٧/٣/١٠ "بن اليعازر أباد الأسرى المصريين".
- (٩) نفسه.
- (١٠) Cassese (Anton's), International Criminal Law, Oxford University press 2003.p54.
- (١١) التلفزيون الإسرائيلي، القناة الأولى، ٢٥ / ٢ / ٢٠٠٧. (مادة إعلامية وثائقية عن وحدة شاكيد).
- (١٢) نفسه.
- (١٣) نفسه.
- (١٤) نفسه.
- (١٥) نفسه.
- (١٦) نفسه.
- (١٧) نفسه.
- (١٨) نفسه.

(١٩) أروى ميلشتاين: شكيد، ترجمة حكومة إسرائيل، القدس، الطبعة الثانية، ١٩٩٦، ص ٢٦-٤٦.

(٢٠) نفسه.

(٢١) نفسه.

(٢٢) نفسه.

(٢٣) النليفزيون الإسرائيلي، للقناة الأولى، ٢٥ / ٢ / ٢٠٠٧. (مادة إعلامية وثائقية عن وحدة شاكيد).

(٢٤) نفسه.

(٢٥) نفسه.

(٢٦) نفسه.

(٢٧) نفسه.

(٢٨) أروى ميلشتاين: شكيد، ص ١١١.

(٢٩) نفسه، ص ١١٤-١١٩.

(٣٠) نفس المصدر السابق والصفحة.

(٣١) نفسه، ص ١٣٣-١٥٢.

(٣٢) New York Times "Peruo Statements" 18/7/2005

Ibid. (٣٣)

Ibid. (٣٤)

Ibid. (٣٥)

Karin Loop, Associated Press, Israel's Troops Killed (٣٦)

Egyptians wars Prisoners, 16/8/1995., p.7.

Ibid. (٣٧)

(٣٨) يديعوت أحرونوت "أرييه يتسحاقي" للباحث بجامعة "باريلان" حوار

مع راديو إسرائيل عن الأرشيف الإسرائيلي ١٦ أغسطس ١٩٩٥

(٣٩) المصدر السابق.

(٤٠) يديعوت أحرونوت، الأسرى المصريون أمروا بحفر قبورهم قبل أن

ينفذهم فيها الجيش الإسرائيلي "جاي برون"، ١٧ أغسطس ١٩٩٥.

(٤١) المصدر السابق.

James Bamford, Body of Secrets, New York, nd2, (٤٢)

2002, p. 74.

(٤٣) Ibid. p.75.

Liaza. Barban, New "Confess of Solider" 28/8/2005 (٤٤)

Yor Times

(٤٥) Ibid.

Fredrik, Pontoon; Time "Opening Hurts" 2 Oct 2005 (٤٦)

(٤٧) Ibid.

(٤٨) الأهرام، ٢٠٠٧/٣/٧، تقرير (عزت إبراهيم) كتاب كتلة الأسرار وثيقة

مهمة.

New York Times, "Bamford Secrets", Aug2001. (٤٩)

James Bamford, Body of Secrets, New York, nd2, (٥٠)

2002, p.82.

(٥١) Ibid.

(٥٢) Ibid..pp,99-103

(٥٣) Ibid.p,105

(٥٤) Ibid.pp,105-113.

Ibid. (٥٥)

Ibid. (٥٦)

pp,116-127..Ibid (٥٧)

Ibid. (٥٨)

Ibid. (٥٩)

Congressional Record of the 108 th Congress, Second (٦٠)

Session, October 11.2001 Washington. No, 130-135.

Congressional Record of the 108 th Congress, op.cit, (٦١)

.No, 137

.Ibid (٦٢)

Ibid. (٦٣)

Ibid. (٦٤)

, op.cit ,No,131-135. Congressional Record of the -108 (٦٥)

th Congress

Ibid. (٦٦)

Ibid. (٦٧)

James Bam ford, Body of Secrets , New York, nd2 (٦٨)

,2002 ,p 129

Ibid. (٦٩)

Ibid.pp.171-176. (٧٠)

Ibid. (٧١)

Ibid. (٧٢)

New York Times, "Bam ford Secrets" , Aug2001. (٧٣)

- (٧٤) الأسبوع، ٢٠٠٧/٣/١٢، زبيدة عصمت كم يساوى الدم المصرى .
(٧٥) المصدر السابق.
(٧٦) المصدر السابق.
(٧٧) يدعوت أحرارونوت: (مقال) للكاتب، مجهول 'مصر تثير أزمة سياسية نحو قتل أسرى' ٢٠٠٧/٣/١٤.
(٧٨) المصدر السابق.
(٧٩) المصدر السابق.
(٨٠) المصدر السابق.
(٨١) جريدة معارف تحقيقاً بتاريخ ٤ أغسطس ١٩٩٥ حرره 'رفائيل فيشر (هل تم قتل الأسرى المصريين؟).
(٨٢) يدعوت أحرارونوت: مصر تثير أزمة سياسية نحو قتل أسرى، ٢٠٠٧/٣/١٤.
(٨٣) "Hamburg" 6/3/2007 "Kriegs gefangene" "Die Welt" (أسرى حرب) (Dutch).
Ibid. (٨٤)
Ibid. (٨٥)
Ibid. (٨٦)
www.oppc.pna.net/mag/mag1/pl-13.htm. (٨٧)

الفصل الثاني

شهادات مصرية على قتل الأسرى المصريين

- شهادات المدنيين المصريين على عمليات قتل الأسرى.
- شهود من الجنود الأسرى المصريين.
- دور أهل سيناء في حماية الجنود المصريين.

لم تكن مذبحتي "بنيامين بن اليعازر" و"أرييل شارون" تجاه أسرى مصريي الأولى أو الأخيرة، فأرض سيناء شاهدة على مئات المذابح والجرائم الإسرائيلية ضد الجنود المصريين في سيناء.

ومما يلتفت الانتباه أن الصحف ووسائل الإعلام الإسرائيلية تعترف بذلك في صفاقة لم يسبق لها مثيل، إن ما يرويه شهود العيان بهذا الخصوص يثير الحزن، ويثبت تقصير الحكومة المصرية في حق هؤلاء الشهداء المصريين. لم يتوان شهداء مصر الأبرار ولم يتردد أي منهم عن دفع حياته ثمناً بسيطاً لكرامة بلاده، لم يتخل أي منهم عن ولجه تجاه وطنه الذي ينوب فيه عشقاً حتى اختلطت دمائهم الطاهرة بتراب ذلك الوطن، بعد أن اعتدت القوات الإسرائيلية على الحدود المصرية واحتلت أرض سيناء، لتستكمل مشروع دولتها الكبرى "من النيل إلى الفرات"، بمعونة الولايات المتحدة الأمريكية وبمشاركتها في العدوان على مصر، وذلك لكسر ألف "عبد الناصر" الذي رفض في أكثر من موقف الاعتراف بإسرائيل دون حل للقضية الفلسطينية.

تلك الذكريات على وقائع مؤلمة ومروعة تعرض خلالها الأسرى المصريون العسكريون والمدنيون لأبشع أنواع القتل والتعذيب وامتهان الكرامة الإنسانية حتى الأطفال والنساء والشيوخ لم يسلّموا من ذلك للمذابح، وسبلي هؤلاء بشهادتهم لما حدث في حقهم من القوات الإسرائيلية من معاملة تتنافى تماماً مع الشرائع السماوية^(١).

شهادات المدنيين المصريين على عمليات قتل الأسرى

وأولى هذه الشهادات يرويها الشيخ "إبراهيم عطية" من قبيلة "الحيوان" برأس سدر عن مذبحه أرتكبها الجنود الإسرائيليون ضد الأسرى المصريين في منطقة "صدر حيطان" بجنوب سيناء في ١٩٦٧، حينما دهسوا

الجنود المصريين بالدبابات، ووجدت جثة ضابط مصري عرف من أوراقه أنه كان "عريساً جديداً"، ويضيف أن الإسرائيليين خطفوا اثنين من أبناء قبيلتي "الصوالحة" و"الحيوان" منذ احتلالهم لسيناء، وحتى الآن لا نعرف مصيرهما، هل هم شهداء أم مفقودون؟^(٢)

ويقول الشيخ "عبد هاشم مرشد" كبير قضاء جنوب سيناء العرفي، أن هناك منبحة ارتكبتها الإسرائيلون ضد الجنود المصريين في منطقة "عين صدر" بجوار قلعة "صلاح الدين" بجنوب سيناء، حيث قامت المجندات اليهوديات، وهن يضحكن بضرب المصريين وتعذيبهم وإطلاق النار عليهم. بل أن شقيقه كان في معركة للدبابات ولا يعرف مصيره بعد أن خطفه الإسرائيليون.^(٣)

ويضيف الشيخ أن القوات الإسرائيلية كانت تستغل انسحاب الجيش المصري في ١٩٦٧ وانقطاع المياه عن كثير من وحداته، فكانوا يتركونهم يعانون من العطش لأيام طويلة، وهم يسرون في الصحراء ثم يصطادونهم في جماعات، وهم في حالة إعياء شديد ويسخرون منهم ويعذبونهم ثم يتبادلون إطلاق النار وقتل الجنود المصريين.

وقال: "أن كل مناطق سيناء تشهد على المذابح الإسرائيلية، وإذا ما تم حفر أي مكان في سيناء فستجد جثثاً لجنود مصريين بعضهم تم دفنهم أحياء"^(٤).

وذكر "سليمان اليماني" شيخ قبيلة "آل اليماني" ببئر العبد، أنه في صباح ٥ يونيو عام ١٩٦٧ ضرب الطيران الإسرائيلي مدرسة "بئر العبد" الإعدادية بالصواريخ والقنابل، وكان ذلك هو اليوم الرابع لامتحان نهاية العام، وأستشهد التلاميذ كلهم فقام الأهالي بجمع أشلائهم لدفنهم إلا أن الطائرات الإسرائيلية أغارت على الأهالي ومنعتهم من دفن فلذات أكبادهم^(٥).

ويؤكد الدكتور "كمال غبريال" الذي كان يشغل منصب مدير مستشفى العريش العام في يونيو ١٩٦٧ أن حالات كثير من الجنود والمدنيين المصريين، وصلت المستشفى بعد أن عذبهم الإسرائيليون وبتروا أعضائهم، وجاء الحاكم العسكري الإسرائيلي آنذاك، وطلب منه عدم الاحتفاظ بسجلات للمرضى وعدم حفظ أسماء الضحايا من الجنود المصريين^(١).

كما يذكر "سليمان فرج جابر" ٥٩ عاما من أبناء سيناء، أنه مع وقوع حرب ١٩٦٧ كان مجنّداً ضمن الحرس الوطني بمدينة العريش، ومع ضرب المدينة نزح إلى الصحراء، حيث يقم أهله وأسرته بقرية الميدان غرب مدينة العريش، وأقام مع أهله في القرية، وبعد أسبوع من نشوب الحرب توجه إلى طريق العريش - القنطرة، فوجد بجوار الطريق أكثر من ٤٠ شهيداً قتلهم الجيش الإسرائيلي بالرشاشات من إحدى الدبابات المجنزرة وهم عزل لا يحملون أى سلاح، وكانت الجثث متناثرة في المكان فقام بدفنها في نفس المكان، وكانت الطلقات موجهة إليهم من الخلف، والمكان الذي قتلوا فيه الآن يقع تحت الطريق الزوجي الجديد العريش - القنطرة^(٢).

أما "سالم حمدان" ٥٦ عاما من نفس القرية فيقول أنه شاهد أكثر من ٢٠ شهيداً بمنطقة "زقة مشار" - الزقة هي عبارة عن أرض مسهلة وسط جبال من الكتبان تزرع بالنخيل لقريةها من المياه الجوفية - ووسط هذا المكان تم قتلهم جميعاً عن طريق طائرة مروحية هبطت أعلى الكتبان الرملية، ونزلت منها فتاة رمتهم بالرصاص رغم توسلهم واستغاثتهم وإعلان استسلامهم، وقد تم قتلهم وهم يقومون بطهى الطعام بعد صلاة الظهر بجوار أحد عيون المياه الجوفية، وقبل تناولهم الطعام قامت المجنّدة الإسرائيلية بقتلهم جميعاً دون رحمة أو شفقة من الرشاش الذى كانت تحمله، وقد وقعت هذه الجريمة البشعة ثالث أيام الحرب، وقام المواطنون

فيما بعد بدفن الجنود الشهداء في أماكنهم، وكان هؤلاء الجنود في طريقهم إلى القنطرة بعد إعلان الانسحاب^(٨).

ويضيف سالم حمدان أنه شاهد أحد الجنود بمنطقة الميدان وقد أصيب بطلق نارى دخل في ظهره وخرج من بطنه، وقد استشهد بعد أصابته بمسافة ٥٠٠ متر من مكان إطلاق النار عليه.

ويروى الحاج "مسعد حصينى" ٧٦ عاما، كيف تعرض الجنود المصريون ثالث أيام الحرب لإطلاق نار من جانب إحدى الدوريات الإسرائيلية وهم ينسحبون من العريش في اتجاههم إلى القنطرة سيرا على الأقدام على الطريق الرئيسى العريش - للقنطرة، وتم قتل أكثر من ٤٠ أسيرا بجانب الطريق بمنطقة "أبو حصينى" وكان المشهد مرعباً، حيث كان الجنود لشهداء فوق بعضهم، ولعدم خبرتهم في السير في الصحراء اضطروا إلى السير على الطريق الأسفلتى، مما جعلهم هدفاً سهلاً للطائرات الإسرائيلية^(٩).

في حين حكى الشيخ "عامر سلامة علمر" ٨١ عاما ما شهده من الأحداث قتلًا أنه أثناء وقوع الحرب كان يعمل بالسكة الحديد بمنطقة "الغريف" غرب مدينة العريش وبعد ٢٥ كم عن مدينة العريش، وبعد نزوحه ومعه أسرته بعيداً عن الطريق الرئيسى العريش - للقنطرة هرباً من الدوريات الإسرائيلية، وبعد ثلاثة أيام من نشوب الحرب، وجد في منطقة تسمى الغريف ما بين خط السكة الحديد والطريق الأسفلتى حفرة كبيرة فيها أكثر من ٥٠ جثة لشهداء المصريين قتلوا بالرصاص ونزع منهم السلاح، حيث قامت دورية إسرائيلية بقتلهم جميعاً، وهم يسيرون على الطريق الرئيسى^(١٠).

ويذكر الشيخ "عامر سلامة" المشهد قاتلاً أنه تأثر كثيراً عندما شاهد الجنود المصريين يحتضنون بعضهم البعض، بعد أن ماتوا قتلى بالرصاص بجانب الطريق، في مشهد حزين لم ير مثله طوال حياته.

لما الحاجة "زائدة إبراهيم سليمان" وتبلغ من العمر ٦٥ عاماً من مواطني العريش فقد شاهدت الموت بعينها وسقوط الشهداء والمصابين أمام عينيها، وروت ما شاهدته في جنوب حي المساعدة قائلة أنها بعد نزوحها مع أهالي العريش إلى الصحراء هرباً من الحرب في أول أيامها إلى منطقة تسمى "رقبة أبو عياد" جنوب حي المساعدة حالياً وقد تجمع بها عدد من الأهالي وأسره و عدد كبير من الجنود المصريين المنسحبين من للعريش، كانت المنطقة مملوءة بالنساء والأطفال والشيوخ، وفي اليوم الرابع من الحرب وفي الساعة العاشرة والنصف صباحاً هبطت طائرة إسرائيلية مروحية على تلك المنطقة، ونزل منها عدد من الضباط والجنود الإسرائيليين وحاصروا المكان من جهة الغرب والشمال، وقاموا بإطلاق النار العشوائي دون رحمة أو شفقة على الأطفال والنساء والشيوخ، وقد قام الجميع برفع الرايات البيضاء لهم، ولكنهم لم يتوقفوا عن إطلاق النار الذي استمر لمدة ربع ساعة^(١).

وتضيف الحاجة "زائدة" أن الأهالي أصيبوا بالهلع والرعب، وأثناء ذلك وجدت طفلتها الصغيرة ٦ سنوات بجانبها تنزف الدماء فهرعت لها فوجدتها مصابة بطلق نارى في ظهرها والدم ينزف من جسدها، وأثناء إنشغالها بطفلتها أصيب شقيقها "سليمان" بطلقات نارية في رجليه وبديه وظل ينزف دماً من الإصابة وعجز عن الحركة، وسالت الدماء في المنطقة أمام عينيها وبعد نصف ساعة من إطلاق الرصاص، أُلغيت الطائرة فشاهدت أكثر من عشرين جندياً مصرياً ممن كانوا معها في المنطقة قد قتلوا وتشوهت جثثهم، بالإضافة إلى قتل أربعة مواطنين من الأهالي، وقد فقدت ابنتها الصغيرة بعد شهرين من أثر الإصابة، وأصيب شقيقها بعاهة مستديمة إلى أن توفاه الله عام ١٩٩٠.

وتؤكد الحاجة "زايدة إبراهيم" أنها لن تنسى هذا المشهد أبداً، خاصة الجثث الملقاة على الأرض وللنساء اللتى سالت بالمنطقة، أنها مشاهد مرعبة أصابت الأطفال والنساء والشيوخ بالفزع، حيث شاهدوا الموت أمام أعينهم بعد أن ارتوت الأرض بدماء الشهداء، وكذلك بدماء المصابين من المدنيين الذين ظلوا ينزفون ولا يستطيع أحد أن يسعفهم، فمنهم من مات متأثراً بجروحه ومنهم من ظل على قيد الحياة بعد أن تم توفير جمال لحملهم إلى مستشفى العريش بعد الحادث بأربعة أيام. لقد قتل الإسرائيليون المواطنين المدنيين المصريين الأبرياء والجنود الأسرى الذين أعلنوا انسحابهم، ولم يلتفتوا إلى النساء اللاتي رفعن أغطية رؤوسهن البيضاء وتسمى (الشاشة) واستمرروا في إطلاق النار على الجميع^(١٢).

ويشير "موسى رويشد" الذى فقد عينه وضلوع صدره فى السجون الإسرائيلية بسبب التعذيب البشع، إلى أنه فى منطقة "الخروبة" بمركز "الشيخ زويد"، وكانت هذه المنطقة تضم عدداً من المواقع العسكرية، قامت القوات الإسرائيلية بعد نشوب الحرب بصف الجنود المصريين وسطحهم على الأرض لتمر على أجسادهم للدبابات وهم أحياء. ويروى "موسى الرويشد" الذى اشتهر باسم صائد الألغام قصة قتل ٣ جنود مصريين بمنطقة الوادى الأخضر شرق العريش، فيقول أن ضابطاً مصرياً وثلاثة من الجنود كانوا يقاومون ببسالة فى موقعهم بدشمة حصينة أعلى للكتبان الرملية لمدة يومين متتاليين دون توقف وتمكنوا من قتل العديد من الجنود الإسرائيليين وتمير دباباتين للعدو إلى أن تم نغزت ذخيرتهم فاضطروا إلى الاستسلام ومن شدة غيظ وحقد الصهاينة بسبب شجاعة الجنود المصريين وبسالته قاموا بإطلاق النيران عليهم أثناء تسليم أنفسهم إلا أن أحد الجنود نجا من الموت بأعجوبة رغم إصاباته المتعددة بجميع أنحاء جسده.

وبضيف الرويشد كلما أتذكر هذه المشاهد البشعة ضد الأسرى في ١٩٦٧ أتذكر هذه النصب التذكارية الإسرائيلية الموجودة على أرض سيناء، التي نصر الحكومة المصرية على إيقاتها أمام أعين أهل سيناء.

"غانم حماد حمدان" ٥٦ عاماً، من شهود العيان الذين أدلوا بكلمتهم، ويتذكر للرجل ما رآه من قتل الأسرى في حرب ٦٧ فيقول أنه شاهد مقتل أكثر من ٢٤ شهيداً من الجنود بمنطقة تسمى "رقبة سمعان"، ففي اليوم الثالث من الحرب رأى الجنود المصريين يستقلون في مزرعة من النخيل على بعد ٥٠٠ متر من الطريق الرئيسي عند الكليو ١٧ غرب العريش، ثم شاهد طائرة إسرائيلية مروحية تمر أعلى المنطقة في الساعة الثانية عشر ظهراً، ومن ثم اختبأ وسط بعض الأشجار وهبطت الطائرة وسمع صوت إطلاق نار من على بعد مائة متر تقريباً، وبعد حوالي ربع ساعة انفجرت الطائرة، وبعد ذلك بساعة ذهب هو إلى مكان هبوط الطائرة فشاهد ٢٤ جثة تحت النخيل متناثرة من الجنود الأسرى الذين لا يحملون السلاح، وقد قتل الجنود وهم مجهزون الطعام لأنفسهم، حيث كانوا يقومون بالمعجن في الخوزة ليجهزوا لأنفسهم طعاماً يأكلونه^(١٣).

لما أكثر المشاهد دموية فكانت بمنطقة وادي العريش فهي التي شاهدها الحاج "حمدان عطية عبد رفاعي" ٧٥ عاماً من مكان حي "أبو صقل" بالعريش، حيث قامت إسرائيل بمنطقة وادي العريش ثاني أيام الحرب، بقتل مئات الجنود والضباط بالدبابات وقتلت الجميع في هذه المنطقة، حيث إن هذه المنطقة كانت موقعاً للمدفعية المصرية، وقد تناثرت الجثث إلى أشلاء في كل مكان بجوار وادي العريش، وبعد أسبوعين من قيام الحرب وقتل الأسرى، قامت القوات الإسرائيلية باعتقال الشباب في المنطقة، وأجبروهم على حمل للجثث التي نهشتها الكلاب ورميها داخل أحد

السراييب القريبة فى مقابر جماعية، وكان عدد من الجثث أشلاء مقطعة وقام الشباب بحملها على أكتافهم، وكانت بعض الجثث ليس لها أى معالم، وبعد أن أنهى الشباب جمع الجثث المتناثرة، قامت قوات الاحتلال باستخدامهم كسخرة فى عمل طرق لمساراتهم فى المنطقة^(١٤).

ويشير الحاج "حمدان" إلى أنه بعد أن استخدموهم كسخرة قاموا باعتقالهم لمدة أربعة أيام بمبنى الهلال الأحمر المصرى، واعتدوا عليهم بالضرب دون رحمة بحجة أنهم فدائيون، وقد أصيب هو فى وجهه ورأسه، ومازالت الإصابات ظاهرة حتى الآن.

لما عن الاعتقالات العشوائية، فيرويهما الأسير -فى ذلك الوقت- "محمد اللبثى خليل" ٥٨ عاماً، فيقول أنه فى مساء ثانى أيام الحرب وبالتحديد يوم الثلاثاء السادس من شهر يونيه بمنطقة "أبو صقل" الملاصقة لشاطئ البحر، خرجت عليهم من البحر قوة من الدبابات والمدركات التى قامت بمحاصرة المنطقة واعتقال كل من هو فوق ١٨ عاماً، ولم يبق بالمنازل سوى للنساء والأطفال والشيوخ فوق ٧٠ عاماً، وقامت بترحيلهم بعد صلاة المغرب مشياً على الأقدام فى طابور وأيديهم فوق رؤوسهم إلى منطقة "وادي العريش" ومنها إلى منطقة "الأبطال" للمجاورة للجندى المجهول، وتم تجميعهم فى منطقة "الأبطال" وتقيدهم من الخلف وإلقائهم على وجوههم على الأرض فى صفوف، وبعد ساعة من الزمن تقريباً بدأت إحدى الدبابات تستعد لتمر على أجسادهم، ولكن إحدى الضابطات من الجيش الإسرائيلى برتبة رائد أمرت بتوقف الدبابة وبترحيلهم فى أتوبيسات إلى مطار العريش، وذلك حوالى الساعة الواحدة والنصف ليلاً، ومن المطار تم ترحيلهم إلى منطقة "بئر سبع" حيث أدخلوهم وراء سلك شائك لمدة ٦ أيام دون طعام وشراب، وبعد ذلك تم ترحيلهم إلى

معسكر اعتقال "عتليت" شمال حيفا، وشاهد بهذا المعسكر آلاف الجنود المصريين والأردنيين والفلسطينيين والسوريين وعدداً من أهالي العريش، وتبادل في هذا المعتقل بالفريق "صلاح ياقوت" من القوات المسلحة، وكان معه في هذا المعتقل عدد من أهالي العريش، حيث لم يُسلم من التعذيب حتى الأصم والأبكم والمتخلف ذهنياً من أهالي العريش، وتم اعتقالهم لمدة ثلاثة شهور ثم أخرج عنهم.

لما أكثر المشاهد المروعة فيتحدث عنها الأسير "محمد نصار العلاقي" ٦٣ عاماً - وكان وقتئذ يعمل في إحدى العيادات الخاصة بحي "أبو صقل" حالياً - قائلاً أنه يوم نشوب الحرب كان يعمل بمستشفى "العريش العام" وفجر ثلثي أيام الحرب أخبره أحد زملائه في المستشفى بمرض والده بالمنزل، واضطر إلى العودة إلى منزله بمنطقة "أبو صقل" فوجد الحي محاصراً بالجيش الإسرائيلي، ونجح في التسلل إلى المنزل عبر المنازل وأطمئن إلى أن والده بخير، وقبل موعد أذان المغرب بساعة تقريباً سمع صوت للشيخ "محمد رفاعي" مؤذن مسجد "أبو صقل" ينادي في الميكروفون طالباً خروج الجميع من المنازل ومن لا يخرج من منزله سيتم تقجير بيته، ولثناء خروجه من المنزل وجد للشيخ بلا ملابس لا يستر جسمه سوى سروال طويل، وأمره الجنود الإسرائيليون بأن ينادي على المواطنين بميكروفون يدوي بالخروج من المنازل، وبعد أن تم جمع الشباب والرجال أبعد النساء والأطفال وتم ترحيلهم إلى منطقة الواحة بواحد الريش سيراً على الأقدام، وبعد ذلك تم ترحيلهم إلى منطقة الجندی للمجهول، ثم منطقة الواحة بحوالي مسافة ١ كيلو وأيديهم على رؤوسهم وبعضهم معصوب العينين وكانوا مقبدين من الخلف ثم ألغواهم أرضاً على وجوههم، وفي الفجر

تم ترحىلهم إلى مطار العرىش، بعد أن أخذت كل متعلقاتهم من ذهب وأموال وساعات وملابس، ولم يبق على أجسادهم سوى للملابس الذاخلىة^(١٥).

وىستكمل "نصار" حدىثه عن ذكرىات اعتقاله فىقول أنه بعد وصول الأسرى إلى المطار تم قنلهم دلكل صالات المطار فوق بعضهم، وفى الصباى أجبر الجيش الإسرائىلى الشىباب للمعتقلىن على جمى الجنث الموجودة بالمطار والمتناثرة فى كل مكان ورمىها داخل الخنادق المخصصة للجىش المصرى، وقام الإسرائىلىون بدفن للجث فى مغابر جماعىة، وكان المطار ملئاً بأسرى الجيش المصرى وكذلك بالأسرى المدينىين^(١٦).

وفى السماء تم ترحىلهم فى سىارات لورى مكشوفة وقام الإسرائىلىون بعمل سلم للسىارة النقل من الشىباب المعتقل حتى يمكن للمعتقلىن الأخرىن الصعود إلى السىارة فوق أجساد زملائهم.

وىشىر "نصار" إلى أنه تم حشرهم فى سىارات اللورى معصوبى الأعىن ومكتوفى الأىدى، ولا يعلم أين وجهتهم، ولثناء سىرهم كان الجنود الإسرائىلىون على الطرىق يقذفونهم بالمعلبات، وفى منتصف اللىل وصلوا إلى منطقة "بئر سىع"، وتم اعتقالهم فى معسكر داخل سلك شائك لمدة ستة ألىم للملابس الذاخلىة دون طعام أو شراب، وفى اللىوم السادس تم توزىع رعىف خبز لكل أربعة أفراد وبصلة وعلبة ملئىة بالمىاه للشرب، وفى نفس هذا اللىوم تم ترحىلهم إلى معتقل "عتلىت" بشمال فلسطين المحتلة داخل عابىر لمدة ٦ شهور.

وفى منطقة "الخروبة" بمرکز "الشىخ زوىد" يعلق "حسن زاید صوان زاید" ٥١ عاماً، على قصة مقتل عمه "دروىش مصبىح زاید" ١٩٦٧، فىقول أن القواى الإسرائىلىة ألقت للقبض على عمه "دروىش مصبىح زاید"، بمنطقة "قبر عمىر" بمرکز "الشىخ زوىد" فى الأسبوع الأول من حرب ١٩٦٧ بعد

احتلال الإسرائيليين سيناء وكان بالملابس المدنية؛ حيث أنه مجند بالحرس الوطني بالجيش المصري بمدينة العريش، وكان برفقته في نفس هذا اليوم أحد الأقارب من المدنيين، وبعد إلقاء القبض عليه تم تفتيشه وتم العثور معه على كارتنيه للحرس الوطني وصورة شخصية له بالملابس العسكرية، وبمجرد أن علموا أنه مجند في الجيش المصري أمروه بالانصراف من المكان، وبعد عدة خطوات من الانصراف، قامت القوة العسكرية الإسرائيلية بإطلاق النار عليه من الخلف بعدد من الرصاصات استقرت في ظهره، وظل ينزف دماء حتى ألقى مصرعه، وانصرفت القوة بعد أن إطمأنت على مقتله وأطلقوا مراح رفيقه^(١٧).

"على عبد الرحمن دلود" - واحد من الأسرى المصريين الذين نجوا من الذبح في مجازر الأسرى بالعريش- يتذكر ما حدث لزملاته آنذاك ويقول "كان الإسرائيليون يأخذون الضباط والجنود إلى حفيرة الطائرات ثم يطلقون عليهم الرصاص، ولمرونا بدفن بعضهم وترك البعض لكي تأكله الكلاب"^(١٨).

ويقول "طغيان شعيب جيد" في شهادته للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان عام ١٩٩٥، بأنه وقع في الأسر مع زملائه يوم ٦ يونيو بمنطقة "الشيخ زويد" بالعريش وبعد أسره قام الجنود الإسرائيليون بتفتيشهم، ثم أخذوا منهم الخواتم والساعات والنقود، ومن ثم وضعوهم في مكان محاط بسلك شائك ومكشوف، وكان معه عشرات من الضباط والجنود والمدنيين بينهم أطفال، ومكثوا في ذلك المكان لمدة يومين بدون طعام ولا مياه^(١٩)، وخلال هذه الفترة كان الجنود الإسرائيليون يسبونهم ويضربونهم بعكب البندقية على الظهر؛ مما تسبب في إصابته بإنزلاق غضروفي مازال يعاني منه حتى الآن، ثم علقوا على أكرولات الأسرى المصريين التي يلبسونها

نجمة داود وبعد ذلك نقلوهم إلى معسكر "عتليت"، وكانوا يعيشون على رغيف واحد في الوجبة لكل أسير، وبعد حضور الصليب الأحمر أخذوا لهم مياهًا وسمحوا لهم بالاستحمام، وكان دخل كل عنبر ١٠٠ أسير، وكانوا يقومون بأعمال النظافة في المعسكر يوميًا، وإذا طلب الواحد منهم طعاماً زيادة عن رغيف القينو كانوا يضربونه بكعب البندقية أو بالأيدى أو بالقدم وأحياناً يتم "كية" بمصدر ساخن، كما أنه شاهد الجنود الإسرائيليون يضربون بعض الأسرى بالنابالم في وجعهم، ولثناء نقلهم من "الشيخ زويد" إلى معسكر "عتليت" أطلق الجنود الإسرائيليون النار من الرشاشات على الأسير المصري "محمد عبد المحسن الصياد". بدون أسباب فأصيب في البطن، ومات وتركوه في الصحراء وهندوهم بأن يكون مصيرهم مثله^(٢٠).

شهادة أخرى يرويها الحاج "رشاد خليل الحمصاني" ٧٠ عاماً من مواطني مدينة العريش منطقة "أبي صقل"، يقول أنه كان يوجد معسكر للجيش المصري به أكثر من ألف جندي وضابط في حرب ١٩٦٧، وبعد تبادل النيران مع القوات الإسرائيلية أسر جنود الموقع المصري وتم توثيقهم بالحيال من الخلف وعصبوا أعينهم وقاموا بجمع العشرات من المواطنين للمنتبين بالمنطقة، وكان "الحمصاني" واحداً منهم وأوقفوهم في طابور واحد بجوار المعسكر، وقام الجنود الإسرائيليون بإشهار أسلحتهم في وجعهم، وقالوا لهم باللغة العربية الركيكة أنتم مكلفون بقتل جنث هؤلاء الجنود بعد قتلهم ثم جاءت سيارة جيب يعلوها مدفع رشاش تمسك به جندي إسرائيلية وأطلقت دفعات نارية من المدفع الرشاش تجاه الأسرى العزل فسقط منهم مئات من الشهداء، ويستطرد قائلًا: بعد ذلك حضرت مجموعة جنود إسرائيليين آخرين، وقاموا بإعادة إطلاق النار على الجنود المصريين للتأكد من أنهم قارقوا الحياة، ثم قاموا بتهديد الباقيين بأنهم سيلقون نفس المصير إن لم يمتثلوا

لأولهم بدفن جثث هؤلاء الشهداء قبل غروب الشمس، ولم تكن لديهم أى أدوات للحفر فيحتمل داخل المعسكر عن مخلفات حديد أو صفائح أو أى شئ يساعدهم على الحفر وبين اليكاء وقراءة آيات القرآن وللتكبير بصوت عال تمكنوا من حفر بعض القبور وقاموا بنفهم بصورة جماعية، وهذه القبور فى مكان مقبرة "لبنى صقل" الحالية، وقد طلب الأسرى من الجنود الإسرائيليين السماح لهم بالصلاة على الشهداء فرفضوا، واستدرك فى حزن عميق فقال: "أن اثنين من بيننا امتنعا عن المشاركة فى الحفر وسبوا الجنود الإسرائيليين غير عابئين بتهديداتهم، وحاول إحدما الإمساك بأحد جنود الاحتلال، فأطلق عليه وإبلا من الرصاص فسقط على أثره مضرجاً فى دمه وعندما ذهب الآخر للدفاع عن الشهيد اتضح فيما بعد أنه نجله، وقد لقي نفس المصير"، ويذكر الحاج رشاد أنه يوم ٥ يونيو ١٩٦٧ كان هناك ١٠ جنود مصريين مصابون، وكثروا فى طريقهم إلى المستشفى للعلاج فى سيارة رقم ٢٣ أجرة سيناء، وكان خلفهم سيارة أخرى برقم ٥٠ أجرة سيناء وبها أيضاً ١٠ مصابين، وعند محطة العريش فى منحل البلد فوجئوا بدبابة إسرائيلية وجنود إسرائيليين قرب جامع المالح، وألقوهم ثم ألقوا الجنود المصابين من السيارات وقتلوهم، وفى يوم ٦ يونيو شاهد "رشاد" فى شارع "على أين لبنى طالب" بالعريش دبابة إسرائيلية تدس سيارة جيب مصرية بها ضابط و ٤ جنود مصريين، ولم يتم دفن القتلى حيث اختلطت لحومهم وعظامهم بهيكل السيارة، وفى يوم ١٢ يونيو وفى الطريق ما بين العريش ورفح عند منطقة "جرادة" أوقفت القوات الإسرائيلية سيارة نصف نقل مارة على الطريق، وأخرجوا منها المصريين وقتلوهم وأخذوا منهم النقود والساعات ثم طلبوا منهم رفع أيديهم، وقامت فتاة إسرائيلية بضربهم بالرشاش، وهى تقول بسخرية "تول جنود عبد الناصر" (٢١).

الحاجة "سنية محمد النجار" - ٦٠- علماً مبتورة الأكمال وتقيم بالمقابر منذ سنوات عديدة- تقول أنها حارسة (غفيرة) هذا المكان الذي استشهد فيه وأنها وشقيقها بيد المحتل، وذلك لرفضهما حفر المقابر للجنود المصريين - وهما الشخصان اللذان أشار عليهما الحاج "الحمصاني" في شهادته- وأضافت أن هذا المكان الذي به دماء أبيها وشقيقها هو المكان الذي اختارته لكي تعمل به كغفيرة على المقابر لتكون قريبة من رفات للشهيد (٢٢).

وعلى الساحل مباشرة مقبرة جماعية لمئات الأسرى المصريين يرونها شهود العيان كما شاهدوها، فيؤكد "حجاج الكاشف" ٧٨ عاما من مواطني العريش، أنه رأى بعينه الجنود الإسرائيليين وهم يجمعون الأسرى المصريين العزل ويؤمّنونهم بأنهم سوف يتم نقلهم إلى القاهرة ويأمرّونهم بالاصطفاف ووجوههم متجهة لساحل البحر ثم يقومون بإطلاق النار عليهم حتى قتلوا ويغادرون المكان.

"عزى محمود الصالحى" -فلسطينى أسر مع المصريين فى المنطقة التى كان بها وحدة "شاكيد" الإسرائيلية بقيادة "إليعازر"- يقول أنه وقع فى الأسر يوم ٩ يونيو ١٩٦٧، حيث كان يقوم بنقل المصابين من الجنود إلى المستشفى فى سيارة نصف نقل، وعندما رآه دبابة إسرائيلية حاول الاختباء خلف عمود ثم حاول الهرب فأطلقوا النار عليه فأصيب برصاصة فى كتفه، ولكنه تحامل على نفسه وزحف حتى وصل إلى منزله، وهناك وجد مجموعة من الإسرائيليين فى انتظاره وتم أسره وبعد الأسر أخذوه إلى الميدان بوسط العريش ثم إلى مطار العريش دخل ساحة قضاء واسعة مكتوفة، وهناك وجد حوالي ١٢ ألف أسير مصرى وظل فى الساحة لمدة ٣ أيام بدون طعام ولا شراب ومات الكثير من الأسرى ثم نقلوهم إلى "بئر سبع"، وأخذوا ٥ أسرى لسؤالهم عن سلاحهم ووجدتهم وفى مكان خلف المعسكر أطلقوا عليهم الرصاص، ثم نادوا عليه قائلين: تعالى لدفن أخاك المسلم (٢٣).

"فيسل محمد" شاهد عيان آخر على مذابح الأسرى المصريين على يد "بينامين بن إيلعازر" يقول أنه تم تجميع الأسرى في "بئر سبع" وشاهد "موشى ديان" و"بينامين بن إيلعازر" يصدران الأوامر بقتل الأسرى، وكانا يهتقان بصوت عال "فنبحوهم جيداً" وكان الجنود الإسرائيليون يهتفون بعد قتل كل مجموعة من الأسرى المصريين.

ويذكر "محمد عبد التواب عثمان" أحد الأسرى المصريين المدنيين، ماحدث له في الأسر، حيث أُرِسَ في ٦ يونيو ٦٧ قرب العريش ثم نقل هو وزملائه إلى مطار العريش يوم ٨ يونيو ٦٧، وبعد ذلك أمرهم الإسرائيليون بالنوم داخل حظائر الطائرات بعضهم فوق بعض، وفي صباح اليوم التالي مات ٧٠ أسيراً من الاختناق، وتم دفنهم في حفر داخل المطار بعد ردم الجير الحي عليهم، وفي مطار العريش أمرهم بدفن حوالي ٤٠٠ جندي مصري من المصابين، ثم شحنهم في سيارات الجيش الإسرائيلي، وطلبوا منهم أن يدفنهم أحياً في الحفر ويردم عليهم للجير الحي، وفي معسكر "بئر سبع" وضع للجنود الإسرائيليون يوم ٢٥ يونيو حوالي ١٠٠ ضابط مصري على حائط ضرب النار وهم رافعوا الأيدي وأعبنهم مربوطة بقطعة قماش سوداء وضربوهم بالعصا حتى وصلوا إلى الحائط وهناك وقفوا صفاً واحداً، ثم أطلق عليهم الإسرائيليون الرصاص وقتلوه في الحال وكانوا يرغبون المدنيين - كما يقول "محمد عبد التواب" - بدفنهم في حفر ولن يردموهم بالجير الحي بدون علامات مميزة أو أسماء^(٢٤).

كما يروى "حسن المالح" من أبناء المنطقة أن الجنود الإسرائيليين كانوا يجمعون الأسرى المصريين بهذه المنطقة ويقتلونهم، وقد بلغ عدد الأسرى المصريين الذين قتلوا بهذه المنطقة ثلاثة آلاف، ويضيف حسن أنه بعد مرور عشرة أيام على الحرب تمكن الأهالي من دفن الجثث ولم الأشلاء

الباقية داخل حفر رملية إلا أنه بفعل الرياح ظهرت بعض الجماجم وعظام الفك على سطح الأرض كما جرفت السيول أعداداً كبيرة من تلك الجثث إلى مياه البحر، ويؤكد أنه شاهد جنود الاحتلال بمنطقة وادي العريش يجمعون الأسرى ويطلقون منهم حفر قبورهم بأيديهم ثم يأمرهم بالانبطاح أرضاً وتقوم اللدابة بالمرور فوق أجسادهم، وكانوا يقومون بجمع الأهالي ويطلقون منهم الاتجاه نحو الشمس ثم يطلقون عليهم الرصاص من الخلف، كما حدث بميدان الفوالخيرية^(٢٥).

ويؤكد الحاج حسن حسين المالح (٦٥ سنة) بحكم مسكنه المجاور لمنطقة للخيل بالقرب من مصب الوادي حيث شاطئ البحر بمنطقة "أبو صقل" إن الجنود الإسرائيليين كانوا يجمعون الأسرى المصريين بهذه المنطقة بعربات النقل ويهملونهم بأنهم سينقلونهم في أتوبيسات للتوجه إلى منطقة القناة، ويأمرهم بالوقوف صفوفاً ووجوههم متجهة إلى البحر ثم يطلقون عليهم الرصاص ويتركونهم قتلى ويغادرون المكان، وتتوالى نفس العملية في عدة أفواج من الأسرى الذين بلغ عددهم التقريبي ثلاثة آلاف أسير، وأكد الرجل أن ذلك قد حدث في منتصف شهر أغسطس ١٩٦٧. وأضاف إن هذه الجثث ظلت على سطح الأرض أكثر من عشرة أيام حتى تمكن بعدها أهالي المنطقة من دفنها في هذه المنطقة.

ويقول الحاج "حسن المالح" أنه أثناء الاحتلال عمدت إسرائيل إلى إخفاء تلك الوقائع والجرائم وضللت الصحافة العالمية، وأضاف أنه كان يوجد شيخ كبير من أبي صقل بالعريش يبلغ من العمر ٨٠ عاماً، وحينما كان في طريقه إلى المسجد ليؤدي الصلاة أطلقوا عليه الرصاص إمام باب المسجد دون إن يقترب أي ذنب، وكان يسير خلف هذا الشيخ بائع متجول يبيع الحلوى للأطفال لم يتركوه أيضاً وأطلقوا عليه الرصاص، وقال أنهم

كانوا يطرقون أبواب المنازل ويطلقون الأعيرة النارية على المواطنين المننيين وأسرهم ويقتلونهم^(٣٦).

وشاهد "المالح" أمام منطقة الولاي جنود الاحتلال وهم يأمرّون الأسرى بحفر قبورهم بأيديهم والانبطاح على الأرض، حيث تسير الدبابات فوقهم، وأكد على أن إمام مسجد السلام "أبي صقل" الشيخ "عبد القادر عثمان"، كان يتسّر على ضابط مصري اسمه "أحمد" جاء إلى المسجد ورفع إشارة بيضاء للاستسلام، وعندما علم الإسرائيليون بوجوده في المسجد مع الشيخ أطلقوا على الضابط ٦ طلقات رصاص فمات، ثم أطلقوا دفعة من النيران على الشيخ "عبد القادر عثمان"، ويقول أن معظم أبناء "أبو صقل" يشهدون على هذه الواقعة.

ويشير المالح إلى أنه كان يوجد شيخ اسمه "سليم إبراهيم" يعمل كإمام لمسجد الحدود أطلق الإسرائيليون عليه النار أيضاً، كذلك شاهد الحاج المالح كلاً من "عبد الأزعر" و"إبراهيم القصلي" للذان كنا يحملان الطعام على الجمل للجنود المصريين المختفين عن أعين جنود الاحتلال، فما كان من الجنود الإسرائيليون إلا أن قتلوهما بالرصاص، ويضيف أن جنود الاحتلال تربصوا لبعض الجنود المصريين أثناء عودتهم من ساحل البحر على بعد ١٠٠ كيلومتر من العريش، وقاموا بعمل كمين لهم وتمكنوا من جمعهم ثم قتلهم جميعاً وهم يجلسون على الأرض رافعين أيديهم لأعلى، وقال: إن الذي قام بهذا العمل الإجرامي مجندة إسرائيلية طويلة القامة، وأنه رغم مرور هذه المدة الطويلة إلا أنه لا يزال يتذكر ملامحها جيداً ومستعد استعداداً كاملاً للتعرف عليها في أي وقت^(٣٧).

ويعطن "الحاج المالح" إصراره وتحديه لأي مسئول إسرائيلي يشكك فيما يقول، وقد شاهد الإسرائيليون في مطار العريش حينما جمعوا المننيين

من المنازل إلى المطار وأطلقوا عليهم النيران داخل المخايي والخنادق الموجودة تحت الأرض، كما شاهد عقب سنوات من الاحتلال عربات الصليب الأحمر التي جمعت ما يمكن جمعه من أشلاء وجثث الأسرى، ويقول الحاج المالح أنه قاد المحققين الصحفيين إلى مواقع الدفن حيث تم الحفر واستخراج بعض الجثث والجماجم والعظام للأسرى المقتولين بأيدي الجنود الإسرائيليين أمام الصحفيين.

وأضاف الشيخ "المالح" قائلًا أنه رأى أعداداً كبيرة من الأسرى المدنيين والعسكريين وهم منبطحون أمام المنازل وعلى المرتفعات، وكان الإسرائيليون يطلبون منهم رفع الأيدي والاتجاه إلى الشمس بحجة تصويرهم ثم يطلقون عليهم النيران من الخلف، وأشار إلى وجود أكثر من مقبرة جماعية في هذه المنطقة وسط أشجار النخيل، ويؤكد إن كل منطقة بها بقع من الزيت هي مقبرة جماعية بها أكثر من قتل بسبب تحلل الجثث وإختلاط الدهون الأتمية بالرمل، وأضاف أنه في عام ١٩٧٣ كان يقدم العون والغذاء والعلاج للإسraelيين المعاندين بعد فشلهم في حرب أكتوبر وعاملهم معاملة إنسانية.

وفي "رفح" قال الحاج "محمد جمعة الجريعة" أنه يوجد عدد من المدافن الجماعية للأسرى بمنطقة معسكر "البرازيل" التي تقع على الحدود الدولية لمصر، وفي جرادة بمنطقة أبو عجيرم بعد "السكاسكة" كانت قوات الاحتلال تطلق النيران على الجنود العزل من السلاح، رغم فائلتهم البيضاء لاعتبارهم أسرى^(٢٨).

ويؤكد الشيخ "سلامة عرادة" إن منطقة الخروب قد امتلأت بالأسرى الذين قتلوا أمام أعينهم، ويؤكد الحاج "إسماعيل خطابي" صاحب أراضي

منطقة الصخرة التي توجد على تل الشيخ زويد إن هناك أعداداً كبيرة من جثث الأسرى تقترب من ألفي أسير^(٢١).

وفي منطقة "بئر أبو عجيلة" جنوب العريش، يقول الشيخ "عطية" جمعة عطية ٦٠ عاماً من أبناء المنطقة، إنه في اليوم الأخير للحرب وانسحاب القوات المصرية تجمع المئات من الجنود المصريين حول البئر ليشربوا من مياهها ويتزودوا بها لمواصلة طريق العودة، وقد قام أحد أبناء المنطقة من البدو بنحر الذبائح لتقديم طعام الجنود، وفجأة وجدا طائفة مروحية تقترب من سطح الأرض، وطلب جندي إسرائيلي عبر مكبرات الصوت من الجنود المصريين الاستسلام، فوقفوا فهبطت الطائرة وخرج منها جنود إسرائيليون وقاموا بتوثيق الأسرى من الخلف وعصب أعينهم ولجأهم في صفوف ثم أطلقوا نيران رشاشاتهم عليهم من الخلف^(٢٢).

أحد المرزاعين ويدعى "سلامة الأحيوي" عثر في شهر يناير من عام ٢٠٠٥ بمنطقة "التمادي" ممر الجدي على رفات خمسة جنود مصريين بملابسهم وموتق الأيدي من الخلف بسلاسل حديدية ومدفونين في مقبرة جماعية، في أثناء قيامه بحفر بئر للمياه بمزرعته، ووصف المزارع هذه الرفات بأنها كانت على صق كبير من سطح الأرض وبعضها متكامل العظام، وكانت السلاسل التي يرتونها تحمل جميع بياناتهم وخوذاتهم العسكرية موجودة وقد أصابها الصدأ، كما عثر مع أحد الجنود على مبلغ مالي وقدره ١١ جنيهًا و٦٥ قرشاً مصرياً بصورة سليمة^(٢٣).

وعقب عرض التلفزيون الإسرائيلي للفيلم التسجيلي الذي كشف عن جريمة قتل الأسرى المصريين البشعة في شبه جزيرة سيناء عام ١٩٦٧ اتصل الحاج "حافظ على حافظ حجازي" بجريدة الأهرام ليبدلي بشهادته على جريمة إسرائيلية جديدة في حق الأسرى المصريين العزل،

ولكنها كانت خلال العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، والحاج حافظ عمره الآن ٧٧ عاماً، وكان عام ١٩٥٦ يمتلك محلاً لبيع اللزجاج والمرايا وبرلوز الصور^(٣٢).

بدأ الحاج "حافظ شهادته" بالفاظ غير واضحة تخرج من فم يرتعش من هول ما يدور في ذاكرته من أحداث مؤلمة وقال "في عام ١٩٥٦ هربت من غزة إلى مصر فوقعت في أسر الجيش الإسرائيلي بالعريش بتهمة أنني فدائي مع أني كنت أحمل بطاقة شخصية مكتوب فيها أني أعمل ساعياً في جريدة للقاهرة التي كان مقرها شارع منصور بباب اللوق^(٣٣)، ومكثت في خيمة تابعة للجيش الإسرائيلي بالعريش بمكان على مقربة من الساحل لمدة ٢٠ يوماً تعرضت خلالها للضرب والتعذيب والكي، ولا تزال آثار التعذيب باقية على جسدي حتى الآن، وأثناء تلك الفترة رأيت بعيني الجنود الإسرائيليين يحتجزون ما يتراوح ما بين ٦٠ و ٧٠ أسيراً مصرياً وفلسطينياً بعضهم جنود والي بعض الآخر من المدنيين، وكانوا موثوقي الأيدي ومعصوبي الأعين، وفي هذه الأثناء كانت الجرافات تعد حفراً كبيرة ليلقي الجنود الإسرائيليون في كل واحدة فيها بين ١٠ و ١٥ أسيراً لتفهم أحياء، وبعد أن أطلق الجيش الإسرائيلي سراحي سرت على أقدامي من العريش حتى للقنطرة شرق نحو ٦ ليال^(٣٤).

شهود من الجنود الأسرى المصريين

"محمد حمزة مصطفى علوان" -جندي بسلاح المشاة تم أسره بمنطقة البحيرات المرة يوم ٦ يونيو ٦٧ في منطقة جبل لبنى بسيناء- يقول: أن القوات الإسرائيلية امرت حوالي ١٥٠ جندياً مصرياً من وحدات مختلفة بالاستسلام، وبمجرد استسلامهم جميعاً قامت الدبابات الإسرائيلية بمطارنتهم ودهسهم^(٣٥).

وهناك شهادة "أمين عبد الرحمن محمد" الذي كان جندياً باللواء ١١٨ مشاة وأسر في ٦ يونيو بعد استسلام أفراد اللواء للقوات الإسرائيلية، ثم أمرهم الإسرائيليون بخلع ملابسهم العسكرية، إلى أن أصبحوا "بالفائلة والشورت" وبدون أسلحة، وكانوا جميعاً في حالة عطش شديد، وعندما طلبوا ماء للشرب قال لهم الجنود الإسرائيليون: الضباط أولاً، فقام الضباط إلى المياه ثم وقفوا حولها في حلقة كبيرة، وفجأة أطلقوا النار عليهم، وقد رأي بعضهم ولحماء تسير منهم بغزارة، وكان البعض الآخر يتلوى من الألم وهو يلفظ أنفاسه الأخيرة، وبعد ذلك بدؤوا في تصفية صف الضباط، ثم من يعرف القراءة والكتابة، لقد مات ٣٠٠ أسير في ثانية واحدة ودفنهم للجرفائق^(٣٦).

للملازم "أسامة الصادق" أمضى ٢٨ يوماً سائراً على قدميه في صحراء سيناء بين السابع من يونيو ١٩٦٧ وهو التاريخ الذي قرَّر فيه قائد وحدته الانسحاب من ميدان المعركة، والرابع من يوليو وهو موعد وصوله إلى الضفة الشرقية لقناة السويس^(٣٧).

وخلال هذه الرحلة المضنية رأي بعينه، حسبما أكد في مقابلة مع وكالة فرانس برس، "أسرى مصريين يسجلون مربوطين إلى دبابات إسرائيلية"، كان أسامة الصادق آنذاك ضابطاً شاباً تخرج منذ بضعة شهور من الكلية الحربية في القاهرة في الثالثة والعشرين من عمره، لكن مشاهد أسرى الحرب الذين "مشت فوقهم الدبابات الإسرائيلية" لا تزال ماثلة في ذهنه بعد أربعين عاماً على الحرب التي هزم فيها الجيش المصري أمام إسرائيل، ومع أن أسامة الذي عاد وشارك في حرب ١٩٧٣ قبل أن يتقاعد عام ١٩٨٤ عانى شأنه شأن المصريين كافة "مرارة للهزيمة" إلا أنه يأسف لأن "الصورة الشائعة في الإعلام عن حرب ١٩٦٧ غير حقيقية، والصحافة تقول فقط أن الجيش المصري ترك سلاحه وتسحب ومات كثيرون من جنوده" ويؤكد أنه

حارب وقاوم مع خمسة من أفراد وحدته قبل ولثاء الانسحاب وأنه شاهد "على بطولات فردية عديدة"، ويروي لسامة الصديق أنه لثاء رحلة العودة التي قام بها مع خمسة جنود من منطقة تمرکز وحدته في أبو عجيلة (عند الحدود مع إسرائيل في المحور الأوسط لسيناء) إلى قناة السويس كانوا يتوقعون أكثر من مرة في الطريق بحثاً عن ولحة نخيل للاستراحة وعن آبار مياه ليشربوها منها، ولثاء توقفهم في إحدى مناطق النخيل ليلاً سمعوا صوتاً ينن ويطلب ماء توجهوا نحوه فوجدوا جندياً قال لهم بصوت خافت قبل أن يفارق الحياة أنهم كانوا ١٣ أسيراً دهسم الاسرائيليون بدبابة ورحلوا، ويتابع أسامه أنه وزملاؤه عند حلول الصباح قرروا أن يدفعوا الجندي لكنهم فوجئوا بوجود ١٢ جثة لجنود مصريين مربوطي الايدي من الخلف، وقد تهكت اجسادهم بعدما دهستهم للدبابات الاسرائيلية.

ويضيف الضابط المصري السابق "عندما بدأنا عملية الدفن فوجئنا بأن جثثهم ممزقة أشلاء وقطعاً صغيرة تحت ملابسهم فكنا نكومها ونضعها في الرمال".

ويحكي للرجل قصة أخرى صادفته هو وجنوده أثناء رحلة العودة التي ساعدهم خلالها العديد من البدو سكان سيناء، فيقول أنهم كانوا يستريحون تحت اشجار النخيل ورأوا دبابة اسرائيلية على بعد مائة متر وانبطحوا أرضاً للاختباء ورأوا أربعة جنود مصريين مقيدین بسلك من الصلب الى الدبابة، ثم نزل الجنود الاسرائيليون وفكوا الاسلاك التي كانت تربطهم بالدبابة، وامروهم بالانبطاح أرضاً ولخنوا يركلونهم بأحذيتهم على وجوههم ثم أطلقوا النيران عليهم".

ويشير "إسامة الصديق" إلى أن كل هذه المشاهد لا تزال تؤرقه عندما تحل ذكرى حرب ١٩٦٧ كل عام، لكنه قرر أن يكتب شهادته "ليعرف الأبناء والأحفاد أن جيل ١٩٦٧ كان جيلاً شجاعاً ولم يسلم سلاحه" (٣٨).

عبد السلام محمد موسى -جندى مصرى أسير سابق- يقول أنه ذهب فى أكتوبر ١٩٩٥ إلى قاعدة العريش للجوية مع لجنة تحقيق مصرية فى أحداث يومي ٧، ٨ يونيو ٦٧، حيث أشار بأن عدد الأسرى زاد داخل قاعدة العريش إلى أكثر من ٣٠٠ أسير، وقامت القوات الإسرائيلية بقرضهم الواحد تلو الآخر ثم أخرجوا منهم رجال المظلات والصاعقة وجيش التحرير وقسموهم إلى دفعات كل دفعة عشرة أشخاص كان جرى إعدامهم رمياً بالرصاص، وكان الإسرائيليون يطالبون من الأسرى الباقين حفر المقابر الجماعية ودفن الشهداء على مسافات قريبة من الأرض، كانوا حوالى ٣٠٠ أسير تم قتلهم جميعاً أمام "عبد السلام محمد موسى" ويقول عبد السلام "أنه شخصياً قام بدفن أكثر من عشرون جثة للأسرى مصريين من القاعدة خلال ثلاثة أيام"^(٣٩).

"محمد شاهين السيد" -جندى أسير سابق- قال: "ظللت لمدة أسبوع بمعسكر "الحسنة" بدون طعام ولا مياه، كان عدد الأسرى حوالى ٢٠٠٠ من الضباط والجنود قتل منهم الكثير؛ نتيجة طلبهم المياه، وبعد ذلك نقلوهم إلى "بئر سبع" ثم سمحوا لهم بالشرب مرة واحدة كل صباح، وكانوا يعطون كل خمس جنود رغيفاً من الفينو وبصلة"^(٤٠).

"طله أحمد محمد حماد" -أسير سابق- يروي أنه بعد ما تم أسره مع زملائه، أمرتهم القوات الإسرائيلية بالانبطاح أرضاً على بطونهم، وكانوا حوالى ٥٠٠٠ جندى و ١٥٠٠ ضابط، وكان الجنود الإسرائيليون يرمون لهم أرغفة الخبز، وعندما يهرعون نحوها يضربونهم بالرشاشات"^(٤١).

لم يكن الأمر هكذا في حرب ١٩٦٧ فقط بل أيضاً في حرب ١٩٧٣، بدأ "عبد المقصود حسنين" في شهادته عن المدة التي قضاها أسيراً لدى الجيش الإسرائيلي أثناء حرب أكتوبر، فقال: "كنت ضمن مجموعة تم

أسرها في يوم ٢٣/١٠/١٩٧٣ بعد أن حققت إجازات رائعة طيلة ١٨ يوم منذ بدأ للعبور حيث تم تجميع الجند المصريين الأسرى في مبنى مهجور تعرضوا فيه لعمليات تعذيب بشعة، ولم يتناولوا الطعام طيلة أربعة أيام متواصلة، وكلما مرت ساعات كان الجنود الإسرائيليون يطلقون النار على أحد الجنود المصريين أماناً أو شفقة بالأسلاك لئلا يهرب والهلح في نفوسنا. وكلما أغارت الطائرات المصرية كلما ازدادوا في جرائمهم حتى إنهم في إحدى المرات قاموا بقتل ١٠ أفراد دفعة واحدة، كنا نرى الحقد والحق يتطابق من أعينهم جراء الهزائم التي تعرضوا لها آنذاك، فكانوا يمعنون في التعذيب، حيث وضعوا عصابات على أعين الجند المصريين، وقاموا بتجميعهم في عربات سارت بهم نحو يوم كامل، حيث تم إيداعهم في سجن كتيب شمل كل ستة أفراد في زنزقة، وقد عرف الأسرى بعد ذلك بأنهم في شمال إسرائيل في سجن "عتليت" الذي تعرضوا فيه لضرب مبرح طال الأجهزة التناسلية حتى يحصلوا منهم على معلومات عسكرية حول الجيش المصري ووحداته ومناطق تواجد الصواريخ^(٤٧)، وقد استشهد من الأسرى المصريين حوالي ٥٠ جندي خلال عمليات التعذيب بعد أن رفضوا جميعاً إعطائهم أية معلومات، وبعد ذلك جردوهم من كل ملابسهم دون إسثناء، وقاموا بتصويرهم كل واحد بمفرده، وهناك عشرة أفراد قتلوا رمياً بالرصاص، وقطعت أجهزتهم التناسلية ثم نقلوا إلى منطقة أخرى محاطة بسلك شائك عبارة عن محيط كل خيمة بها ٥٠ أسير وأمام كل خيمة يوضع أمتار جردل لقضاء الحاجة مع اقتران الأرض بالزجاج المكشور وطلقات رصاص فارغة وصخور، حيث كل واحد كان يذهب لقضاء حاجته يأتي مجروحاً وهو ينفذ من أقدامه، كنا كان الإسرائيليون يأخذون من الأسرى دماء من أجل إنقاذ الجرحى الإسرائيليين المصابين، وكانت سن الإبرة

واحدة لا تتغير، حيث تم غرسها في جميع الأسرى المصريين، مما أدى فيما بعد إلى إصابة هؤلاء الجند المصريين بغيرس C للكبد.

ويذكر حسائين أنه في إحدى المرات وقعت مشاجرة بين ثلاثة أسرى وجندي إسرائيلي أنهت بتمزيق للجنود الثلاثة رمياً بالرصاص أمام الجميع، وأمرتهم القوات الإسرائيلية بنفخهم خلال عشرة دقائق فقط، وكان هناك في المعسكر خط أزرق من يقترب منه يموت ويقتل من غير إنذار، كانوا يأتون لهم بملابس راحتها غفنة جداً، وكان الأسرى المصريون يصومون شهر رمضان دون أن يعرفوا وقت الاقطار، وبعد فترة أخرج أحد زملائهم جهاز راديو استطاع أن يخفيه عنهم فعرفوا موعد عيد الفطر^(٤٢).

وفي الصباح الباكر يوم العيد استيقظ المعسكر كاملاً في وقت واحد مسلمين ونصارى يقولون "الله أكبر ٠٠ الله أكبر كبيراً" لصلاة العيد، وكانت الكارثة التي لم يشاهد مثلها في حياتي -حسب حسائين- حيث قام الإسرائيليون بجمع عدد ممن شاهدوهم يكبرون وصعدوا بهم على جبل، وظلوا هناك حتى الغروب ثم انزلوهم بعد ذلك وأمروا كل واحد منهم بحفر مكانه ثم أطلقوا النار عليهم في قبورهم.

وكان هناك مجند اسمه "مختار" من مركز "البلينا" محافظة "سوهاج"، وكان مواظباً على قراءة القرآن الكريم وكان صوته عذباً، أمره بعدم القراءة وعندما رفض ضربه بالمصى ضرباً مبرحاً.

كما ألزموه قبل الحديث مع أي جندي إسرائيلي أن يخاطبوه بقول يا "سيدي" ويضعوا أيديهم فوق رؤوسهم.

ويذكر "حسائين" في الحديث بأن تلك الذكريات، لو ضحت له مدى بشاعة الإسرائيليين، ولأن الآيات الموجودة بالقرآن الكريم تصفهم وصفاً حقيقياً، وأنه يتذكر هذه الأحداث وكأنها ماثلة أمامه الآن، ثم يستطرد في

لحوار ويقول أنه بعد حوالي شهرين جاء رجل أسود إسرائيلي قال لهم "كايرو علوزاكم" وبنلوا ملابسهم بملايس أخرى ثم ركبوا عربات سارت بهم اتجاه سيناء، حيث تمت مبادلتهم بأسرى إسرائيليين فى منطقة "لبي صقل"^(٤٤).

دور أهل سيناء فى حماية الجند للمصريين

رغم المذابح التى تعرض لها آلاف الجنود الأسرى المصريين خلال حرب ٥ يونيو ٦٧ على أيدي الجنود الإسرائيليين فى سيناء إلا أن الآلاف من الجنود والضباط المصريين خلال هذه الحرب نجوا وعادوا إلى مصر سالمين بفضل بطولات وتضحيات أبناء سيناء فى إخفاء وإفقاذ من تبقى من جنود وضباط أحياء، ورغم ما تعرض له أبناء سيناء من اعتقالات وتعذيب وقتل على أيدي الإسرائيليين بسبب مساعدتهم لإخوانهم من الجنود المصريين الناجين إلا أنهم استمروا فى أداء واجبهم الوطنى.

ويؤكد الباحث التاريخى "عزيز الغالى السيناوى" عضو اتحاد الكتاب، أن الماعات القليلة التى سبقت الحرب كان فيها المناخ العام فى سيناء مشحوناً بالتوتر والقلق والترقب، وفى صباح يوم الاثنين الموافق ٥ يونيو ١٩٦٧ تحديداً فى حوالى الساعة الثامنة صباحاً كانت جماهير سيناء وعلى رأسها اللواء "عبد المنعم القرماني" محافظ سيناء وقتها محتشدين على رصيف محطة سكك حديد مدينة العريش لاستقبال طلائع من كتيبة الجيش الكويتى التى كانت تشارك فى حرب ٦٧، حيث كانت هناك حشود قوات الجيش المصرى على للجبهة، وكان وقتها الرئيس "جمال عبد الناصر" قد أمر بسحب قوات الطوارئ الدولية من الحدود المشتركة مع إسرائيل، وكان ذلك بمثابة إعلان للحرب على إسرائيل ودعوة للدول العربية للمشاركة^(٤٥).

وبدأت القوات العربية فى التدفق على الجبهة بسيناء، وصباح يوم الاثنين ٥ يونيو ١٩٦٧ فجأة مرت على رؤوسنا وعلى ارتفاع منخفض

طائرات غربية للشكل لم تتعود مصر على رويتها من قبل، حيث كانت هذه الطائرات من نوع الميراج وبدأت أصوات القنابل والصواريخ تتصاعد، فبدأت إسرائيل بتكمير مطار العريش الدولي، حيث تصاعدت منه أسنة اللهب والدخان؛ وما أن غادر القطار محملاً ومكتظاً بالجنود في العريش متخذاً طريقه إلى ميدان القتال إلا ورأينا القطار يتعرض للضرب بقنابل النابالم بمحطة الأبطال بالعريش، ولتى أصبحت الآن مقر ديوان محافظة شمال سيناء، ثم بدأ بعد ذلك زحف القوات الإسرائيلية بالدبابات والطائرات والعربات المجنزرة والمدافع من يوم الاثنين حتى يوم الأربعاء.

سقطت سيناء بالكامل ما عدا مدينة العريش التي صمدت بعض الوقت بالتحام قلوب الجنود والضباط مع أهالي مدينة العريش في مقاومة شعبية بدأت باستعمال الأسلحة الخفيفة والآر بي جى لتعطيل الدبابات على حدود مدينة العريش حتى انتهت بسقوط مدينة العريش يوم الأربعاء، وكانت قوات الجيش الإسرائيلي تقوم بمذابح مروعة للجنود المصريين بجميع أرجاء سيناء حتى بدأ أهالي سيناء يفتحون بيوتهم للجنود والضباط المصريين الناجين، وقاموا على الفور باستبدال ملابسهم العسكرية وحرقها وإخفائها حتى لا تكشف هويتهم، وبدأ الأهالي في إخفاء مجموعة من الجنود والضباط في كل بيت، وأعطى الأهالي أسباباً مختلفة للجنود الإسرائيليين الذين يقومون بتفتيش البيوت السناوية بحثاً عن الجنود المصريين الهاربين، حيث كانت لهجة ولكنة الجنود والضباط المختبئين لدى الأهالي مختلفة عن لهجة السيناويين، فكان من السهولة على الإسرائيليين كشف الجنود المصريين المختبئين لديهم، وهو ما عرض أهالي سيناء لخطر داهم بالاعتقال والقتل في حالة كشف أى بيت سيناوى يخبئ جنوداً مصريين^(٤١).

وقد بدأ أهالى سيناء فى تشكيل لجنة من أبناء سيناء لعمل بطاقات وهويات بالصور الخاصة للجنود والضباط المختبئين والناجين وكتابة مهن مختلفة لهؤلاء الجنود بخلاف مهنتهم العسكرية، فقام شباب سيناء بمداومة قسم سيناء الشمالى - ربه سجل مدنى - قبل سقوطه فى أيدي قوات الجيش الإسرائيلى واستولوا على البطاقات والهويات الفارغة والأختام الخاصة بعمل الهويات فى السجل المدنى، وبدلوا فى أكبر عملية تزوير هويات للجنود والضباط للمصريين الناجين بمساعدة بعض المصورين من أبناء سيناء الذين بذلوا جهداً غير عادى فى تصوير آلاف الجنود والضباط الناجين وعمل بطاقات وهويات شخصية لهم لإخفاء شخصياتهم العسكرية الحقيقية أمام قوات الاحتلال الإسرائيلى، ونجحت البطولة السيناوية ولكن بعض الجنود والضباط المصريين وقعوا فى الأسر الإسرائيلى؛ بسبب قيام بعض الضباط الإسرائيلىين بتفتيش الجنود حاملى البطاقات المزورة ذاتياً فاكتشفوا الملابس الداخلية العسكرية لهؤلاء الجنود، ومن ثم إرتاب فيهم الإسرائيليون وطلبوا تفتيشهم تفتيشاً ذاتياً؛ خاصة مع وجود علامات فى رؤوس هؤلاء الجنود والضباط من أثر ارتدائهم البارية وغطاء للرأس العسكرى الذى يترك علامات فى رؤوس هؤلاء الجنود، بالإضافة على حلقة الرأس الميرى التى تميز هؤلاء الجنود عن أبناء سيناء، لذلك كان من السهل كشف بعض هؤلاء الجنود والضباط المصريين، وتم قتلهم فى الحال وهم نائمون ومطروحون أرضاً أمام الأهالى، بالإضافة إلى اعتقال أهالى سيناء من الذين قاموا بإخفائهم وتعذيبهم وقتلهم^(١٧).

وقامت مجموعات من أبناء سيناء بالاستيلاء على أموال البنك الوحيد فى العريش فى ذلك الوقت وكان وقتها بنك الإسكندرية، فقام شباب سيناء بالاستيلاء بسرعة على أموال البنك بالكامل قبل أن تقع فى أيدي قوات الجيش

الإسرائيلي، وتم تسليم هذه الأموال لحكومة سيناء الوطنية التي تم تشكيلها في ذلك الوقت، وبدأ حامل هذه الأموال في المرور على بيوت أهالي سيناء المختبأ فيها الجنود والضباط المصريين الناجين بعد عمل حصر وكشفوهم بأسمائهم وذلك لتوزيع رواتب شهرية على هؤلاء الجنود والضباط.

وقامت مجموعات فدائية أخرى من رجال سيناء بتعقب معسكرات الجيش المصري عقب الاحتلال مباشرة وتمت مصادمة جميع معسكرات الجيش المصري بعد انسحاب قواته لتدمير وإحراق هذه المعسكرات المصرية قبل أن تصل إليها قوات الجيش الإسرائيلي، وتستولى على المعدات العسكرية وتستفيد منها، فقام رجال سيناء المدنيون بتعطيل هذه المعدات بسرعة شديدة عن طريق نزع الأجزاء العسكرية الحساسة منها وبهذا أصبحت جثة هامة لا فائدة منها، وهو ما عرف لأول مرة في حرب العصابات بالتدمير الصامت.

وبعد ذلك بدأت رحلة تهريب الجنود والضباط المصريين وإعادتهم إلى مصر، فعندما بدأت الأوضاع بدأ أهالي سيناء في وضع الخطط لتهريب هؤلاء الجنود والضباط عبر صحراء سيناء في جنح الظلام، وتم إنشاء منظمة سرية لتجميع الجنود والضباط المصريين الناجين في منطقة "بئر العبد" و"التلول"، وبدأت عملية تجميعهم من مختلف أنحاء سيناء باتجاه منطقة التجمع ببئر العبد والتلول، وارتدى الجنود والضباط المصريين الملابس البدوية، وتم إخفائهم في القرى البدوية بهذه المنطقة وهي متاخمة لبحيرة البردويل والبحر الأبيض المتوسط، وتم تجهيز اللنشآت ليلاً وأرسل الجنود بها إلى أقرب مكان في الجانب الغربي عن طريق بحيرة البردويل، والطريف إنه كان هناك شخص بدوي مناضل يدعى "عبد العزيز مرزوقة" عمدة مدينة بئر العبد وقتها نصب نفسه قائداً عاماً للقوات المسلحة المصرية

المنسحبة، وصار يعطيهم الأوامر ويرتب عملية إخفاتهم وتهريبهم، ويعطى الأوامر بالانسحاب المنظم حتى لا يقدوا فى أيدى الإسرائيليين، ويوفر لهم المأكول والشراب وأماكن الإخفاء والإيواء ونقلهم بالمراكب الشراعية واللنشات ليلاً عبر بحيرة البردويل متجهين صوب مدينة بورسعيد دون أن تدرى القوات الإسرائيلية، هذا بالإضافة إلى عمليات تهريب القوات المصرية إلى الأردن ومنها إلى مصر، والتي اكتشفتها القوات الإسرائيلية سريعاً، وقامت باعتقال "عبد العزيز مرزوقة" وتعذيبه وإحراق قريبه بالكامل ببئر العبد^(٤٨).

كل هذه البطولات تكشف عن تضحيات أهالى سيناء خلال حرب ٦٧ ونجاحهم فى إقامة حكومة شعبية بديلة أدارت الشؤون المدنية للسكان، بالإضافة إلى الملحمة البطولية التى تمثلت فى إضراب العريش العام الشهير بعد شهرين من الاحتلال فى ١٩ أغسطس ١٩٦٧، حيث أرادت إسرائيل وقتها أن تنقل صورة خاطئة للعالم بواسطة الأجهزة الإعلامية العالمية، بأن أهالى سيناء سعداء بالاحتلال ومتكيفين مع هذا الوضع الجديد، فى ذلك الوقت كانت هناك منظمة شعبية اسمها "صوت العروبة" تشكلت من أبناء سيناء وبعض رجال المقاومة من الجنود والضباط المصريين للناجين، وتم تكوين مجموعات للدعوة للإضراب المفتوح فى ذلك اليوم التى أرادت إسرائيل فيه إيهام العالم بأن أهالى سيناء سعداء بالاحتلال، وفى هذا اليوم فوجئت الأجهزة الإعلامية بمدينة العريش وبقية مدن شمال سيناء خاوية من الأهالى والموظفين والمارة تماماً، والأرض منتشرة عليها منشورات وبيانات ومناهضة للاحتلال؛ مما أخرج الجيش الإسرائيلى وفصحته إعلامياً، هذا بخلاف المؤتمر الوطنى الشهير المعروف بمؤتمر "الحسنة" الذى ناهض الاحتلال وقاوم عملية عزل سيناء عن مصر^(٤٩).

الهوامش

- (١) www.alwatan-news.com/data.neb.eg "Israel in Sinai"
- (٢) مصدر شفهي: حوار مع الشيخ "إبراهيم عطية" من قبيلة "الحيوان" برأس سدر.
- (٣) المصدر الشفهي السابق.
- (٤) مصدر شفهي: حوار مع الشيخ "عبد هاشم مرشد" كبير قضاء جنوب مينااء العرفي.
- (٥) مصدر شفهي: حوار مع "مليمان اليماني" شيخ قبيلة "آل اليماني" ببئر العبد، شمال سيناء.
- (٦) مصدر شفهي: حوار مع الدكتور "كمال غبريال" الذي كان يشغل مدير مستشفى العريش العام وقت العدوان الإسرائيلي على مصر ١٩٦٧.
- (٧) الأسبوع، ٢٠٠٧/٣/١٢، العدد ٥١٩ "شهود عيان" تحقيق: عبد القادر مبارك، ص ٦.
- (٨) المصدر السابق.
- (٩) المصدر السابق.
- (١٠) المصدر السابق.
- (١١) المصدر السابق.
- (١٢) المصدر السابق.
- (١٣) المصدر السابق.
- (١٤) المصدر السابق.
- (١٥) المصدر السابق.
- (١٦) المصدر السابق.

- (١٧) مصدر شفهي: حوار مع حسن زايد صوان زايد، منطقة الخروبة، مركز الشيخ "زويد" العريش.
- (١٨) مصدر شفهي: حوار مع "على عبد الرحمن دلو"، العريش.
- (١٩) مصدر شفهي: حوار مع "طفيان شعيب جيد، من الشيخ زويد، العريش.
- (٢٠) المصدر السابق.
- (٢١) مصدر شفهي: حوار مع "رشاد خليل الحمصاني" ٧٠ عاما من مواطني مدينة العريش منطقة "أبي صقل".
- (٢٢) المصدر السابق.
- (٢٣) مصدر شفهي: حوار مع الحاجة "سنية محمد النجار" مدينة العريش منطقة "أبي صقل" وحوار مع "حجاج الكاشف" ٧٨ عاما من مواطني العريش.
- (٢٤) الفجر، العدد ٩٢، ١٢/٣/٢٠٠٧ "شهادات المصريين"، ص ٣.
- (٢٥) مصدر شفهي: حوار مع حسن حسين المالح (٦٥ سنة) بحكم مسكنه المجاور لمنطقة النخيل بالقرب من منصب الوادي، حيث شاطئ البحر بمنطقة "أبو صقل".
- (٢٦) المصدر السابق.
- (٢٧) المصدر السابق.
- (٢٨) مصدر شفهي: حوار مع الحاج "محمد جمعة الجرايدة" انه يوجد عند من المدافن الجماعية للأسرى بمنطقة معسكر "البرازيل" رفح المصرية.
- (٢٩) مصدر شفهي: حوار مع الحاج "إسماعيل خطابي" صاحب أراضي منطقة الصخرة التي توجد على تل الشيخ زويد.

- (٣٠) مصدر شفهي: حوار مع الشيخ "عطية جمعة عطية" ٦٠ عاماً، منطقة "بئر أبو عجيلة" جنوب العريش.
- (٣١) مصدر شفهي: حوار مع "سلامة الأحيوي" (مزارع) في شهر يناير من عام ٢٠٠٥ بمنطقة "التمادي" مر الجدي بالعريش.
- (٣٢) الأهرام ١٢/٣/٢٠٠٧ "شهود على قتل الأسرى" (تحقيق) للمحقق "مجهول".
- (٣٣) المرجع السابق.
- (٣٤) المرجع السابق.
- (٣٥) الفجر، العدد ٩٢، ١٢/٣/٢٠٠٧ "شهادات المصريين"، ص ٣.
- (٣٦) مصدر شفهي: حوار مع "أمين عبد الرحمن محمد" كان جندياً باللواء ١١٨ مشاة، مارس ٢٠٠٧.
- (٣٧) مصدر شفهي: حوار مع الملازم أسامة الصادق، الجيش الثاني، الفرقة ٢١، اللواء ١١٧ للمنطقة (جنوب للعريش).
- (٣٨) المصدر السابق.
- (٣٩) الفجر، العدد ٩٢، ١٢/٣/٢٠٠٧ "شهادات المصريين"، ص ٣.
- (٤٠) الفجر، العدد ٩٢، ١٢/٣/٢٠٠٧ "شهادات المصريين"، ص ٣.
- (٤١) مصدر شفهي: حوار مع طه أحمد محمد حماد - أسيراً للجيش الثاني، الفرقة ٢١ مشاه.
- (٤٢) مصدر شفهي: حوار مع "عبد المقصود حسنين" الجيش الثاني الفرقة ٢١ مشاه.
- (٤٣) المصدر السابق.
- (٤٤) المصدر السابق.

(٤٥) مصدر شفهي: حوار مع "عزيز غالى السيناوى" (دور أهل سيناء فى حرب ١٩٦٧).

(٤٦) المصدر السابق.

(٤٧) المصدر السابق.

(٤٨) المصدر السابق.

(٤٩) المصدر السابق.

الفصل الثالث

موقف الشارع المصرى

- موقف قوى الشعب.
- موقف مجلس الشعب من قضية قتل الأسرى المصريين.
- موقف المؤسسة الدينية المصرية والجهات غير الحكومية.
- الدعوة القضائية المصرية.
- القوانين والأدلة القانونية (وثائق الصليب الأحمر).

في عام ١٩٩٥ اذاع راديو إسرائيل وبالتفصيل وقائع قتل الأسرى المصريين في حربي ١٩٥٦ و١٩٦٧ عبر وثائق مليئة بالاعترافات وشهادات شهود إسرائيليين على تلك الجرائم، وتناولت الاعترافات والشهادات جرائم شارون وزئيفيل إيتان وأرييه بيرو ومارسيل طوبياس و"عاموس نيمان" وبنيامين بن اليعازر، وكان ضمن الشهود العقيد "داني وولف" وشاؤول زيف والمؤرخ "مقير باعيل" وأوري مليشتاين، ثم جاء ذكر تفصيلي لكل تلك الوقائع بحريتي "معاريف" و"ها آرست"، وكل ذلك حدث في شهر أغسطس ١٩٩٥ أي أنه منذ ذلك التاريخ ظهرت اعترافات قادة الحرب الإسرائيليين وأمام شهود عيان إسرائيليين بارتكابهم جرائم حرب فاضحة ولا إنسانية بالمخالفة لاتفاقيات جنيف الأربع وبالمخالفة للقانون الدولي بكل معاهداته واتفاقاته^(١).

موقف قوى الشعب

في ١٩٩٥ تشكلت لجنة وطنية مصرية لتقصي الحقائق ومحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين، وبذلت هذه اللجنة جهوداً مضنية على مدار ثماني سنوات لتوثيق هذه الجرائم والاعترافات وشهادات الشهود. وأضافت إلى ذلك عقد لقاءات مطولة في كل محافظات مصر مع عدد كبير من الأسرى المصريين لأخذ شهاداتهم على الجرائم الإسرائيلية، وعلى ما جرى معهم أنفسهم من تعذيب وتكيد في معسكرات الاعتقال، وانضم للجنة الوطنية ٢٥٠ مصرياً من الكتاب والصحفيين وأعضاء مجلس الشعب ورجال من وزارة الخارجية وقادة من الخبراء العسكريين المصريين والمحامين وأساتذة القانون الدولي والجنائي وانخرط في نشاط هذه اللجنة وعضويتها رجال أفاضل مثل الزاحل "سعد الدين وهبة" وإبراهيم نافع والدكتور "مفيد شهاب" والدكتور "نبيل حلمي" والدكتور "أحمد رفعت" بلجنة

الأمن القومي بمجلس للشعب والسفير "سليمان عواد" مساعد وزير الخارجية آنذاك، والمتحدث الرسمي لرئاسة الجمهورية حالياً، وكان الرجل هو همزة الاتصال بين اللجنة ووزارة الخارجية المصرية في عهد "عمرو موسى" ثم انضم للجنة السفير "أحمد ماهر" الذي أصبح بعدها وزيراً لخارجية مصر^(٧). وحصلت وزارتنا للخارجية والدفاع من اللجنة على ملفات كاملة وتفصيلية ووثائق وشهادات وتسجيلات بالفيديو ومترجمات من الإنجليزية والعبرية، كما تقدمت بدراسات تفصيلية عن كيفية محاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين عبر طلب من الحكومة المصرية لمجلس الأمن بإصدار قرار بتشكيل لجنة تقصى حقائق دولية يتلوها إصدار قرار بتشكيل محكمة جنائية دولية خاصة على شاكلة محكمة يوغوسلافيا السابقة لمجرم الحرب "مليوسوفيتش"^(٨).

وحين بدأت إجراءات توقيع اتفاقية المحكمة الجنائية الدولية في روما عام ١٩٩٨ لتصبح مصر عضواً فيها بالتصديق وبحق لها طلب محاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين، تقدمت اللجنة بدعوى أمام القضاء الإداري بتاريخ ١٩٩٥/٨/٢٤ تطالب فيها الحكومة المصرية بالقيام بواجبها باستعمال الحقوق القانونية الدولية المتاحة باتفاقيات جنيف التي وقعت عليها مصر وإسرائيل في عام ١٩٥٠، والمطالبة بتعويض الأسرى والشهداء المصريين، ولم تتحرك هذه الدعوى حتى هذه اللحظة بل وضعت في أراج مكاتب الخارجية؛ بسبب إدعاءات الجهات الرسمية المختصة من الحكومة المصرية بعدم وجود معلومات لديها عن هذه الجرائم^(٩).

على الرغم من الجهود والضيوط والحملات التي قامت فيها المؤسسات غير الحكومية المصرية بدور بارز لم تتحرك الحكومة المصرية إلى أي جهة دولية (أجهزة الأمم المتحدة) للمطالبة لئس بمحاكمة خاصة

لمجرى الحرب الإسرائيليين ولا حتى مجرد المطالبة بلجنة دولية لتقصي الحقائق، بل بحق تعويض للأسرى المصريين الشهداء^(٥).

كما أن الحكومة المصرية ارتكبت خطأ في حق الشعب المصري، وأباحت دماء أبنائها، حين انسحبت من التصديق على اتفاقية المحكمة الجنائية الدولية مباشرة بعد انسحاب الولايات المتحدة وإسرائيل أيضاً من عملية التصديق على الاتفاقية عام ٢٠٠٠، وهذا الانسحاب أدى بمصر إلى عدم اللجوء للمحكمة الجنائية الدولية للمطالبة بمحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين، ويبدو أن مصر كانت ملزمة من الولايات المتحدة بالانسحاب من تلك الاتفاقية، أي أن الحكومة المصرية أغلقت على نفسها طريق المطالبة بالقصاص الجنائي الدولي العادل، وأغلقت على المصريين أنفسهم بحق مطالبة إسرائيل بأية تعويضات مادية عن تلك الجرائم^(٦).

ولهذا تترك إسرائيل ذلك وتعرف أن حكومة مصر قد شلت يدها تماماً في شأن جرائمها ضد المصريين، فهي تفهم أنه مهما نشرت إسرائيل من وقائع عبر صحافتها أو الراديو أو التلفزيون أو اعترافات وشهادات فلان للحكومة المصرية لا ولن تتحرك بوصة واحدة؛ لأنها عاجزة تماماً على أن تطالب بأى شيء، فهي التي قيدت نفسها بنفسها سواء بخضوعها للاشتراطات الواردة باتفاقيات كامب ديفيد أو بعدم تصديقها على اتفاقية المحكمة الجنائية الدولية^(٧).

والسؤال الآن هل مازالت هناك إمكانية لمحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين وإمكانية حصول مصر على تعويضات مادية منها؟ نعم مازال الطريق مفتوحاً لمحكمة جنائية دولية خاصة للمجرمين حتى لو بلغ المجرم منهم منصب رئيس وزراء في إسرائيل، وكما حصلت إسرائيل ولا تزال تحصل من ألمانيا على ما يزيد على ٨٠٠ مليار دولار تعويضات عما

يسمى بالهولوكوست، رغم وجود علاقات دبلوماسية جيدة بين ألمانيا وإسرائيل، فمن الممكن أن تنتج الحكومة المصرية وأعضاء مجلس الشعب لهذا الطريق وإلا سينتهى الأمر بمصر، كما أنهى سابقاً عند مجرد ثورة للمشاعر والضجيج الإعلامي الذي سيخفت حتماً، وتتشفل الناس بأمور وفضائح أخرى تكون الحكومة طرفاً فيها أو لا تكون، ونكتفى بلطم الخدود وشق الصدور ثم ينسى أمر أسرى وشهداء مصر، بينما الحكومة الإسرائيلية تخرج لشعب مصر لسانها ساخرة منه ومن حاله مع حكومته^(٨).

بالرغم من الكشف عن جرائم الحرب الإسرائيلية ضد الأسرى والمدنيين المصريين في حربى ٥٦ و ٦٧، فقد ظلت القضية فى إطار المناقشات، ولم تخرج إلى إطار التحرك العملى لاستعادة حقوق الضحايا ومحاكمة المسؤولين عن ارتكاب المجازر، وقد سبق وصدرت تقارير من منظمات حقوقية وقانونية تطالب بتقديم الجرائم إلى محاكم الحرب لمخالفتها الواضحة لاتفاقيات حنيف وجميع الاتفاقيات الإنسانية التى تنظم التصرف وقت الحرب، ومن بين التقارير والأوراق العديدة التى صدرت فى هذا الشأن الدراسة التى أعدها الدكتور "محمود شريف بسيونى" أستاذ القانون الجنائى الدولى ورئيس المعهد الدولى لحقوق الإنسان بجامعة "دى بول" عام ٢٠٠٤ حول حرب ١٩٥٦ والجرائم التى ارتكبت فيها، فقد عرض الدكتور "محمود" الوقائع والاعترافات والشهادات. كما قدم عرضاً للقوانين والمواثيق التى تنظم ذلك، ودعا إلى أن تضع اللجنة تصوراً لتخليد ذكرى الضحايا من خلال إقامة نصب تذكارى فى كل موقع شهد استشهاد جنود أسرى أو مدنيين عزل، ومعها مبان وأماكن وكتب ومطبوعات تعرض الأحداث التى شهدتها هذه المناطق مع إتاحة للفرصة لزيارتها، وفى حالة تعذر قيام وزارة الدفاع بتنفيذ الأمر تتولى ذلك منظمة غير حكومية تشكل لجان من الخبراء

المصريين وغيرهم حتى يتم جعل قضية الأسرى والمعتقلين حية وحتى لا ننسى هذه الجرائم وتضيع في حملات موسمية^(٩).

موقف مجلس الشعب من قضية قتل الأسرى المصريين

طلبت لجان الشئون العربية والخارجية وحقوق الإنسان بمجلس الشعب الحكومة المصرية بالإسراع في تحريك الدعوى الجنائية ضد الحكومة الإسرائيلية لمحاكمة الرئيس الإسرائيلي ورئيس وزرائه ووزير الدفاع الإسرائيلي كمجرمي حرب بتهمة قتل عدد من الجنود الأسرى المصريين العزل خلال حرب عام ٦٧، كما طالبت اللجان بتكليف وزارتي الخارجية والدفاع المصرية وجامعة الدول العربية بالحصول على وثائق الفيلم الذي أذاعته قناة التلفزيون الأولى الإسرائيلية عن وقائع قتل الجنود المصريين^(١٠). وأكدت اللجنة بعد مناقشتها قضية قتل الأسرى المصريين بتكليف من "أحمد فتحي سرور" رئيس مجلس الشعب أن القادة الإسرائيليين بإشراف القائد الإسرائيلي "بنيامين الليعازر" لجبروا الجنود المصريين العزل على حفر الخنادق بأيديهم وأهلوا عليهم التراب، رغم قيام الجنود المصريين برفع أيديهم دليلاً على الاستسلام^(١١).

وحذرت اللجنة من التهاون في طرق أبواب المحافل الدولية للتصااص من القيادة الإسرائيلية، كما حذرت من الهروب من النثار لدماء القتلى المصريين العزل، وربما لم يكن تحذير تلك اللجان للحكومة الإسرائيلية إلا محاولة لتخفيف التوتر والتصااص غضب الشعب المصري لكي يكف عن مطالبته بالحق في التصااص^(١٢).

ورفض النواب دعوة السفير الإسرائيلي إلى مجلس الشعب لأبداء رأيه في الفيلم الذي عرضه التلفزيون الإسرائيلي حول قتل الأسرى، وأكد

النواب: أنهم سوف يطردوه من على باب المجلس، إذا فكر في المجيء، وقالوا أنهم لا يقبلون أقل من طرده من مصر^(١٣).

وكان للمستشار "أدور غالى" رئيس لجنة حقوق الإنسان قد اقترح دعوة السفير الإسرائيلي لالقاء بيان حول هذه الجريمة، وهاج جميع النواب وفي مقدمتهم "حسين إبراهيم" نائب كتلة الإخوان و"مصطفى بكرى" و"محمود سليم" وقالوا: يُبدأ إن تطأ قدما هذا الرجل قاعات البرلمان المصرى، ونراجع "أدور غالى" عن اقتراحه، وقال: أنه كان يقصد دعوته إلى وزارة الخارجية، ورد النواب: ونرفض أيضاً هذا الطريق الدبلوماسى فى التعامل مع الجرائم الإسرائيلية التى ترتكبها بالمخالفة للقوانين والأعراف الدولية^(١٤).

كما طالب النواب بتجميد اتفاقيتى كامب ديفيد والكوبز مع إسرائيل وتجميد مشروع توصيل الغاز إليها ولهم للنواب (الخارجية المصرية) بأنها تتحرك كالمسلحاء فى حق لبنائها المصريين الأسرى وحتى فى الخارج، ممن يتعرضون للتعذيب والتكيد، وأن دولاً صغيرة لايعرف اسمها عند شعوب العالم تتحرك أفضل من الحكومة المصرية^(١٥).

وكشف "سعد الجمال" رئيس لجنة الشئون العربية أن عرض الفيلم الإسرائيلى يؤكد أن إسرائيل لا تقيم وزناً للأمن والسلام فى المنطقة ولا تحترم جيرانها. وطالب وزارة الخارجية المصرية بأن تتقدم بطلب إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لتشكيل لجنة تحقيق خاصة فى هذه الجرائم، وأضاف الجمال إذا كانت إسرائيل تريد إثبات حسن نية فعلها محاكمة مرتكبى قتل الأسرى المصريين وإلا فستظل فى نظر الشعوب العربية والعالم بأنها الدولة الإرهابية التى تقف ضد الاستقرار فى الشرق الأوسط^(١٦).

واقترح "حيدر بغدادى" وكيل لجنة الشئون العربية تكليف نقابة المحامين المصريين برفع الدعوى الجنائية ضد إسرائيل واتخاذ الإجراءات

القانونية واعترض "حسين إبراهيم" نائب الإخوان على عدم حضور "أحمد أبو الغيط" وزير الخارجية.

وطالب "محمد أنور عصمت السادات" بتجميد اتفاقية الكويز الاقتصادية مع إسرائيل وتجميد مشروع توصيل الغاز المصري إليها، وقال: إن نواب البرلمان مطالبون بفعل شيء للثأر لأبناء مصر الأسرى الذين قتلهم إسرائيل^(١٧).

وطالب "علاء حسنين" بطرد السفير الإسرائيلي من مصر وسحب السفير المصري من إسرائيل ودعا "محمود عامر" إلى مراجعة اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل وأتهم الحكومة المصرية بالتخاذل في بدء برنامج مصر للنووي في الوقت الذي اعترفت فيه إسرائيل بأنها تحوز أسلحة دمار شامل، واتهم "حمدي حسن" رئيس كتلة الإخوان الحكومة المصرية بالفشل في الثأر للمصريين الذين قتلهم إسرائيل وقال: أن العدو الإسرائيلي كثر عن أنيابه وقدم دليل إدانته، وتعامل عن موقف المؤسسة العسكرية المصرية من الوثائق التي أعلنت عنها إسرائيل، كما اتهم الأمة العربية بالوهن والتقصير في فرض إرادتها على المجتمع الدولي^(١٨).

وتعامل النائب المستقل "حمدين صباحي" هل كنا في حاجة للفيلم الإسرائيلي لتنتكر دمننا المهدر؟ وقال: أن المسألة هي أننا لا نقدر أن نفعل أشياء سوى العويل والبكاء كالنساء.

وعقب السفير "عبد العزيز سيف النصر" مساعد وزير الخارجية للشئون للقانونية أن وزارة الخارجية تعكف الآن على دراسة وبحث (التحرك السياسي والقانوني من خلال المنظمات الدولية والمجلس القومي لحقوق الإنسان ومنظمة المؤتمر الإسلامي) لاتخاذ موقف صارم ضد إسرائيل.

وشدد على أن الخارجية المصرية تحركت مباشرة بعد إذاعة الفيلم الوثائقي عن الأسرى، وتم تكليف السفارة المصرية في إسرائيل بالحصول

على جميع الوثائق المتعلقة بهذه القضية، كما تم استدعاء السفير الإسرائيلي في مصر لمناقشته في الموضوع. وأضاف السفير "عبد العزيز سيف النصر" أن الحكومة المصرية بالكامل معنية بهذه القضية^(١٩).

وأوضح السفير "أحمد إسماعيل" مدير إدارة إسرائيل أن الجرائم التي ارتكبتها إسرائيل ضد الأمري المصريين لا يمكن السكوت عنها، وقال: إن هذه الجرائم تعتبر جرائم حرب وتدخل في إطار اتفاقية جنيف الثالثة الموقعة عام ١٩٩٨.

ونشبت مشادة حادة بين نواب كتلة الإخوان وبين سعد الجمال رئيس لجنة للشئون العربية في نهاية الاجتماع، عندما أعلن الجمال أنه سيصدر بياناً احتجاجياً ضد الجريمة الإسرائيلية، وأصر نواب الإخوان على المشاركة في صياغته، وقال الجمال: كلنا وطنيون ولن نتسامح في دماء المصريين.

وفي نهاية الجلسة طالب النواب، وفي مقدمتهم رؤساء اللجان والهيئات البرلمانية للأحزاب بضرورة وقف جميع عمليات التطبيع مع إسرائيل، وإعادة النظر في كل الاتفاقيات التي وقعتها مع مصر، كما جدد النواب مطالبتهم بطرد السفير الإسرائيلي من القاهرة، ولا سيما بعد أن انتقد آثارة أعضاء مجلس الشعب لهذه القضية.

كما وجه النواب انتقادات شديدة للهجة لتصريحات وزير الخارجية المصري حول تلك القضية التي قال: فيها "إن إذاعة الفيلم لا تستدعي قطع العلاقات مع إسرائيل"، وقالوا إن إسرائيل أعطت المثل في كيفية التعامل مع قضاياها عندما طالبت بمحاكمة كل من كانت له علاقة بالهولوكوست أو معاداة السامية في الوقت الذي تكتفي فيه الحكومة المصرية بإصدار عبارات مطاطة^(٢٠).

كما طالب رئيس المجلس "فتحى سرور" بضرورة إرسال شريط الفيلم إلى مجلس الشعب حتى يشاهده النواب لمراجعة ما جاء من بيانات وزير الخارجية حوله. وأكد "فتحى سرور" أن قضية قتل الأسرى هي قضية قانونية من الطراز الأول، وتحتاج لتجميع الوقائع القانونية التي تدّين إسرائيل، مشيراً إلى أن اللجنة البرلمانية المشتركة سوف تستمر في انعقادها لبحث هذه القضية مهما طال الزمان حتى تظل هناك شوكة في ظهر إسرائيل مستعينة في ذلك بالخبراء في المجال القانوني، وقال: أنه سيمد اللجنة بصورة شخصية بكل مالدیه من وقائع حول هذا الموضوع^(٢١).

وشدد "سرور" على أن السلام ليس مجرد اتفاق بين حكومات، وأنه لن يكون هناك سلام بغير تصالح بين الشعوب والاحترام المتبادل. وقال: أن اللجنة ينبغي لها أن تدرس الأوضاع القانونية للقضية لا سيما أن المحكمة الجنائية الدولية غير مختصة للنظر هذه القضية وأنه لا مجال من الناحية السياسية؛ لأن يشكل مجلس الأمن محكمة خاصة، كما أن طلب اللجوء لمحكمة العدل الدولية مرهون بموافقة إسرائيل.

وأعلن "مفيد شهاب" وزير الشؤون القانونية والبرلمانية عن تضامن الحكومة مع مشاعر نواب البرلمان حول هذه الجريمة، وأكد أن الحكومة هي حكومة الشعب المصري وأعضاؤها هم أبناء هذا الشعب، كما أنهم يعبرون عن الأم هذا الشعب فالحكومة أيضاً تشعر بهم، وأكد "شهاب" أن الموضوع في غاية الأهمية لما له من أبعاد متعددة إنسانية وسياسية وبالإضافة إلى البعد القانوني الذي نتناساه كثيراً^(٢٢).

وأكد شهاب أنه لا بد من دراسة جميع الأبعاد القانونية لهذه الوقائع سواء بالنسبة لوقوعها أو مدى مخالفتها للقانون الدولي وعقب ذلك نتحدث عن الوسائل الواجب اتباعها لمواجهة هذه الجرائم ومنها البحث في مدى

إمكانية إقامة دعوى قضائية ضد مرتكب هذه الأفعال أو المطالبة بالتعويضات، وأشار "شهاب" أنه في حالة ثبوت هذه الجرائم فالمخالفة صريحة طبقاً لأحكام القانون الدولي^(٢٣).

موقف المؤسسة الدينية المصرية والجهات غير الحكومية

صرح فضيلة الشيخ "على جمعة" مفتى الجمهورية أن قتل الأسرى المصريين العزل خلال حرب يونيو ١٩٦٧ في سيناء على يد وحدة إسرائيلية، يعتبر جريمة في الشريعة الإسلامية تستلزم محاكمة كل المسؤولين عنها محاكمة عادلة من ناحية، وتستوجب أيضاً المطالبة بالدية والتعويض لأهالي القتلى المقررة في الشريعة الإسلامية وتعد أيضاً مبدءاً، وأضاف مفتى الجمهورية أن مذبحه الأسرى المصريين العزل تستلزم أيضاً الاعتذار للرسمي للأمم التي وقعت في حقها هذه الأعمال للإنسانية، كما أن تجريم وتبنيح هذه الجريمة وأمثالها يضمن عدم تكرارها في أي مكان، وليردك الجميع أن هؤلاء المستهترين بحقوق الإنسان في العالم لن يفلتوا من العقاب مهما طال الزمن أو حاولوا إخفاء أو طمس الحقائق، وأوضح "المفتي" أنه يجب شرعاً على كل شخص مسئول في مكانه أن يعمل على تحصيل حقوق المصريين ومتابعة المجرمين وللقلة دولياً وقضائياً وسياسياً خاصة^(٢٤).

اتحاد المصريين في أوروبا :

على جانب آخر أدان اتحاد المصريين في أوروبا في اجتماعه الأخير بلندن المذبحة التي ارتكبتها وحدة "شاكيد" العسكرية الإسرائيلية ضد الجنود المصريين العزل وعددهم ٢٥٠ شهيدا في صحراء سيناء المصرية عقب انتهاء حرب ٦٧ وقال "عصام عبد الصمد" رئيس الاتحاد إن غالبية أعضاء الاتحاد قرروا مناشدة الحكومة المصرية باللجوء إلى المحاكم الدولية أو محاكمة الجناة في المحاكم المصرية؛ لأن الجريمة وقعت في الأراضي

المصرية ورفع دعوى على إسرائيل عن طريق تشكيل محكمة خاصة، وقد تعهد الاتحاد بإرسال خطابات لكل دول الاتحاد الأوروبي البالغ عددها ٢٧ دولة، وكذلك لكل منظمات حقوق الإنسان في الولايات المتحدة لشرح ملبسات القضية، والبحث في كيفية تنظيم معادلتهم لاسترداد حقوق هؤلاء الشهداء، وقد كلف الاتحاد "جمال الشويخ" المستشار السياسى والإعلامى له بالإشراف على هذه الحملة^(٢٥).

اتحاد المحامين الأفروآسيوى والجمعيات السينلوية

تقدم وفد من اتحاد المحامين الأفروآسيوى لحقوق الإنسان برئاسة "عصمت الميرغنى" للمحامى ببلاغ إلى وزيرى الداخلية والخارجية، والنائب العام طالبين فيه تعقب ١٨ شخصية إسرائيلية اشتركت فى ارتكاب جرائم قتل وتجنح الأسرى من الجنود المصريين خلال حربى ٥٦ و٦٧، وطالب الوفد بجمع هؤلاء الأشخاص من دخول البلاد، ووضعهم على قوائم عرقب الوصول لإلقاء القبض عليهم فور وصولهم، وتشكيل لجنة تقصى حقائق للتحقيق فيما جاء بهذه الوقائع من اعتداء وتعذيب للأسرى المصريين، والإطلاع على السجلات والمكاتبات الخاصة بوزارة الخارجية مع الصليب الأحمر فى هذا الشأن لتشكيل لجنة لتقصى الحقائق من منظمات المجتمع المدنى الإقليمية والدولية لتكوين ملف كامل تمهيداً لاتخاذ الإجراءات القضائية الدولية^(٢٦).

وأوضح البلاغ المقدم للنائب العام أن هؤلاء الأشخاص أعضاء كتيبة "سكيد" والتي كانت تسمى فى البداية للكتيبة ١٠١ وهم "أرنيل شارون" و"يهود أولمرت" يصفته رئيس الوزراء الحالى والعميد "أمى تسافيم" ود. "يهود جاميلد" والمقدم "باريف جونسون" والمقدم "ديفيد عامير" والمقدم "دانيال أنكر" و"بني كيدان" و"تسيفى زامير" و"ورتع باتير بيلج" و"صالح

الهيبي" و"عاموس باركوني" و"نديف نوفيمن" و"ورنه موشية دين" و"بن بيلد" و"بنيامين بن اليعازر" و"ورنه مناحم بيجين" والراند "باروخ لورينى" والعقيد "جواف جولان"، وطالب الاتحاد بفتح تحقيق يضم إليه ملف هذا الموضوع من وزارة الخارجية، وسماح شهادات شهود من سراى النيابة العامة واعتبار اتحاد المحامين الأفروأسيوى لحقوق الإنسان مدعياً مدنياً ضد المشكو فى حقهم بتعويض مدلى موقت قدره ٢٠٠١ جنيه^(٢٧).

من ناحية أخرى قررت ١٤ جمعية أهلية بسيناء رفع دعوى قضائية ضد "بن اليعازر" وزير البنية التحتية الإسرائيلى المسئول عن قتل ٢٥٠ جندياً مصرية أثناء حرب ١٩٦٧ بتهمة انتهاك حقوق الأسرى المصريين وصرح بهذا "عبد الله الحجاوى" رئيس الجمعية الأهلية لحماية البيئة لشمال سيناء^(٢٨).

بداية نشير إلى أن هناك تحركات حالية تجرى بجدية على عدة مستويات أولها على مستوى وزارة الخارجية التى بدأت فعلاً فى تجميع الوثائق الرسمية والملفات القانونية التى تدين إسرائيل، وطالبت رسمياً السفير الإسرائيلى وحكومته بالتحقيق العاجل فى القضية وتقديم شريط الانتهاكات للجيشية إلى مصر، وضم هذه القضية إلى القضية الأولى التى سبق لوزارة الخارجية إقامتها ضد إسرائيل فى نهاية التسعينات، والتى حاولت إسرائيل التوصل منها وإنكار الاتهامات وربما لدى مصر فى ذلك الوقت قرأتان كافية.

الدعوة القضائية

هناك تحرك آخر يجرى على مستوى منظمات حقوق الإنسان والمجلس القومى والمجتمع المدنى، حيث طالبت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان على حسب قول "حافظ أبو سعدة" أمين عام للمنظمة المصرية

لحقوق الإنسان بتحريك الدعوى القضائية والتحقيق في البلاغات المقدمة من المنظمة إلى النائب العام.

وقال "أبوسعدة": يجب على النيابة العامة تحريك الدعوى العمومية والتحقيق في جرائم قتل الأسرى المصريين من المدنيين والعسكريين، باعتبارها من الجرائم التي يعاقب على ارتكابها طبقاً لقانون العقوبات المصري، وقدمت المنظمة العديد من الوثائق والأدلة ومواد الاتهام وحتى لا تنوء القضية فقد حددت المنظمة أربعة اتجاهات للتحرك:-

الأول: يتمثل في حث الجهات الرسمية على وضع القضية في صدارة الاهتمامات الدولية من أجل إجراء تحقيقات جديّة^(٢٩).

والثاني: يتمثل في دعوى مجلس الأمن إلى تشكيل محكمة جنائية خاصة لمحاكمة الجنود والضباط الإسرائيليين المتهمين.

والتحرك الثالث: أن تقدم وزارة الخارجية ما لديها من وثائق وملفات حول جرائم الأسرى إلى النائب العام المصري لضمه إلى ملف التحقيق. الرابع: الذي يتعلق بمخاطبة الصليب الأحمر الدولي.

للقرائن والأدلة القانونية

ومع تفاعل الأحداث كان من الضروري أن نستشهد برأى الدكتور "نواز رياض" -أستاذ القانون الدولي والقاضي السابق بمحكمة يوجوسلافيا وعضو المجلس القومي لحقوق الإنسان- الذي يقول: عندما نتناول هذه القضية بنظرة عميقة نجد ألام مصر عدة طرق تكمل بعضها البعض للتصدي لهذه الجرائم والحصول على حقوق أبنائها، وأول هذه الخطوات أن تبدأ بالمطالبة بإنشاء لجنة تحقيق دولية للقرائن موجودة، وبخاصة أن الاعترافات التي أُلتي بها للقادة العسكريين الإسرائيليين تسمح بطلب المحاكمة حتى وأن لم تكن تصل لمرتبة الدليل القاطع، ذلك أن هناك تفرقة

بين القرائن التي تسمح بتوجيه الاتهام وبين الأدلة القاطعة التي يبني عليها الحكم القضائي، فقد استقر العمل أمام المحاكم الجنائية الدولية على الاكتفاء بما يعرف بالقرائن العقوبة لتوجيه الاتهام للمتهم دون أن تصل هذه القرائن إلى مرتبة الأدلة القاطعة اللازمة لإصدار حكم نهائي^(٣٠).

وبالتالي فإن كافة القرائن الحالية تتطلب القيام بعدة خطوات عاجلة؛ نظراً لوضوح جسامه مخالفة الأفعال المرتكبة لقواعد القانون الجنائي الدولي ولأحكام الاتفاقيات جنيف وملحقاتها، وذلك بجانب المطالبة بلجنة تحقيق دولية للتحقيق، فالاعترافات رغم أهميتها لا ترقى لمرتبة الأدلة القاطعة، وفقاً لما جرى عليه القضاء الدولي، إذ قد يكون للدافع إليها التستر على المسؤولين الحقيقيين^(٣١).

ويؤكد "رياض" أن هذا ما تم لجراؤه بالنسبة لجرائم الحرب أمام المحكمة الجنائية الدولية ليوجوسلافيا السابقة، حيث شكلت الأمم المتحدة لجنة تحقيق دولية برئاسة عالم مصري وهو الدكتور "شريف بسيوني" لتقصي الحقائق وتمت المحاكمات بعد ذلك في ضوء الأدلة التي توصل إليها، وانتهت المحاكمة بتقديم رئيس دولة (صربيا) ذاته كمجرم حرب، وتوجيه العديد من الاتهامات إليه وصلت إلى مرتبة الإبادة الجماعية، وبالتالي فإن مصر أمامها وقائع متشابهة، وقد يؤدي للتحقيق بشأنها إلى الوصول إلى رؤوس الحكم في إسرائيل^(٣٢).

ويضيف الدكتور "فؤاد رياض" أن هناك العديد من الإجراءات العاجلة التي يتعين اتخاذها في ضوء ذلك، فيمكن للحكومة المصرية دعوة أطراف اتفاقيات جنيف لجلسة طارئة وفقاً للاتفاقية الرابعة للنظر في هذه الانتهاكات، وكذلك يتعين على الحكومة اللجوء إلى محكمة العدل الدولية للمطالبة بالتعويض عن الأضرار التي لحقت بالأسرى المصريين والجيش

المصري، وذلك وفقاً للمادة ٩١ من الملحق الأول لاتفاقيات جنيف، وفي ذلك مثل مهم يتعلق بالحكم الذي أصدرته محكمة العدل الدولية. (مسئولية دولة صربيا عن جريمة الإبادة الجماعية التي ارتكبتها للجيش الصربي ضد مسلمي البوسنة تأسيساً على أن حكومة الصرب كان في مقدورها منع ارتكاب هذه الجرائم)^(٣٣).

أيضاً يجب دعوة اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمة العفو الدولية وغيرها من المنظمات الدولية الرسمية وغير الرسمية لطرح الأمر وتفعيل القضية، وكذلك مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة للنظر في الاتهامات الموجهة للإسرائيليين، وكل ذلك يمهّد لإنشاء محكمة دولية خاصة لمحاكمة المسؤولين عن الجرائم التي ارتكبتها إسرائيل سواء بالنسبة للأمرى المصريين أو للفلسطينيين واللبنانيين والعرب الذين يحتم القانون الدولي عدم المساس بهم، وكذلك المدنيين الذين يجرى تصفيتهم يومياً، بأسلوب وحشي مُرتب لا يقل عن جريمة الإبادة الجماعية التي أكتتها محكمة العدل الدولية في قضية (الصرب)، وربما أمكن أيضاً تحريك الدعوى أمام المحكمة الجنائية الدولية الدائمة، رغم عدم انضمام مصر وإسرائيل إليها وذلك عن طريق السكرتير العام للأمم المتحدة^(٣٤).

الأمر الآخر أنه يمكن استغلال المبدأ الذي أقرته بعض الدول، وهو مبدأ (الاختصاص القضائي العالمي) الذي يسمح لمحاكم الدولة بمحاكمة أي جريمة ضد الإنسانية تقع في أي مكان في العالم.

وفضلاً عن ما سبق يؤكد "تواد رياض" ضرورة النظر بعين الاهتمام لإنشاء محكمة شعبية من كبار رجال القانون العالميين لطرح هذه الجرائم وإدانة مرتكبيها على النحو الذي تم عقب جرائم الحرب في فييتنام^(٣٥).

وثائق الصليب الأحمر

فى الوقت الذى أبدى فيه "فؤاد نصار" مدير المخابرات الحربية الأسبق فى حرب ٧٣ اعتراضه على الطريقة التى عامل بها الجيش الإسرائيلى الأسرى المصريين فى حربى ٥٦ و ٦٧، وهو ما يعد مخالفة صارخة لكل الأعراف والقوانين والمواثيق الدولية والعسكرية^(٣٦)، طالب "عصمت عبد المجيد" الأمين السابق لجامعة الدول العربية الحكومة المصرية بتحريك مصر رسمياً وشعبياً وأن تبدأ أولاً بتحديد المسئولية ومن الذى ارتكب الجريمة، وأن يتم ذلك من خلال الإطار الدولى خاصة هيئة الصليب الأحمر؛ لأن هذه الهيئة لديها بالتأكيد وثائق مهمة حول الجنود والضباط الذين تم أسرهم خلال حربى ٥٦ و ٦٧، ويجب أن تضع فى الاعتبار أن الطرف الآخر لديه من الأساليب والحيل والمراوغة ما يساعده على الإقلاص من الجريمة؛ ولذلك فمن الضرورى أن نتبع الوسائل القانونية والعملية جيداً وألا يكون تحرك مصر تنفعالياً أو عشوائياً، لابد من جمع شهادات الأسرى الذين على قيد الحياة وللذين فقدناهم؛ كما يجب أن ندرك أيضاً حجم وخطورة المسألة حتى نكتب مصر هذه القضية، وهى تمثل إلى حد كبير كرامة الدولة المصرية، وخاصة أن الذى ينفق فيها يجد أنها من أبشع الجرائم فى التاريخ وهى لا تقل فى بشاعتها عن جرائم النازية^(٣٧).

وأخيراً يحث "عبد المجيد" وزارة الخارجية ووزيرها على القيام بمسئولياتهم فى تفعيل القضية وإقامة الدعاوى وتجميع الوثائق بالتعاون مع الجهات الأخرى.

الهوامش

- (١) الفجر العدد ٩٣ ٢٠٠٧/٣/١٩، أمير سالم. (مقال): مصر أهدرت حقها في محاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين، ص ٥.
- (٢) المصدر السابق.
- (٣) المصدر السابق.
- (٤) المصدر السابق.
- (٥) المصدر السابق.
- (٦) www. Grimes of war.org" penny.mores, Israel wars1948-1956
- (٧) المصدر السابق.
- (٨) المصدر السابق.
- (٩) محمود شريف بسيوني (دراسة) "حول حرب ١٩٥٦ والجرائم التي تطالب بحققها" دي بول، عام ٢٠٠٤، ص ١٤-١٧.
- (١٠) الوغد: العدد ٦٢٤٤، ٢٠٠٧/٣/٥، محمود غلاب (تقرير) 'مناقشات حادة في مجلس الشعب حول قضية قتل الأسرى المصريين"، ص ٢.
- (١١) المصدر السابق.
- (١٢) المصدر السابق.
- (١٣) المصدر السابق.
- (١٤) المصدر السابق.
- (١٥) المصدر السابق.
- (١٦) المصدر السابق.
- (١٧) المصدر السابق.
- (١٨) المصدر السابق.
- (١٩) المصدر السابق.

(٢٠) الأهرام: ٢٠٠٧/٣/١١، أحمد البطريق: (تقرير) "مجلس الشعب يشن هجوماً على إسرائيل"، ص ٢٦.

(٢١) المصدر السابق.

(٢٢) الأخبار: ٢٠٠٧/٣/١١، محمد عبد الحفيظ: (تقرير) "غضب في مجلس الشعب ضد إسرائيل"، ص ٤.

(٢٣) المصدر السابق.

(٢٤) الأهرام: ٢٠٠٧/٣/١١، (تحقيق) إسلام فرحات؛ سحر عبد الرحمن "حملة لإعادة حقوق الأسرى"، ص ٩.

(٢٥) المصدر السابق.

(٢٦) الأخبار: ٢٠٠٧/٣/١٣ "اتحاد المحامين الافرواسيوى يطلب ترقب وصول أعضاء وحدة شاكيد".

(٢٧) المصدر السابق.

(٢٨) المصدر السابق.

(٢٩) الأهرام: ٢٠٠٧/٣/٧، أحمد فرغلى (تحقيق) "حق الأسرى لن يضيع".

(٣٠) المصدر السابق.

(٣١) المصدر السابق.

(٣٢) المصدر السابق.

www. Grimes of war.org" penny.mores, Israel (٣٣)
wars1948-1956

(٣٤) المصدر السابق.

(٣٥) الأهرام: ٢٠٠٧/٣/٧، أحمد فرغلى (تحقيق) "حق الأسرى لن يضيع".

(٣٦) المصدر السابق.

(٣٧) المصدر السابق.

الفصل الرابع

موقف القانون الدولي من معاملة الأسرى بين
الحكومتين المصرية والإسرائيلية

- موقف القانون الدولي من قطية قتل الأسرى المصريين.
- المسؤولية القانونية لإسرائيل عن قتل الأسرى المصريين.
- موقف الحكومة المصرية من الأسرى الإسرائيليين.
- الأكاذيب الإسرائيلية حول قتل المصريين للأسرى الإسرائيليين.

أحد «قانون الدولي على حق الدولة لمحاربة في محاكمة مجرمي الحرب الذين يقومون في قبضتها، حيث أن ذلك المبدأ معترف به في القانون الدولي التقليدي العرفي، وتطبيقاً له نصت اتفاقيات الهدنة ومعاهدات الصلح عند انتهاء الحرب العالمية الأولى على التزام الدول بتسليم مجرمي الحرب، وعلى سبيل المثال نصت المادة (٢٢٨) من معاهدة «صلح فرساي» لعام ١٩١٩ على حق الدول «للمتحالفة» و«المشاركة» في محاكمة المتهمين بارتكاب مخالفات لقواعد وأعراف الحرب.

وقد جاءت اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ أكثر وضوحاً في هذا المجال، حيث نصت على أن الانتهاكات للجسيمة لأحكامها (مثل القتل العمد، التعذيب، والمعاملة اللاإنسانية...) هي جرائم حرب تستوجب المساءلة الجنائية. فهي تنص في مادة مشتركة (المواد: ٤٩، ٥٠، ١٢٩، ١٤٦، على التوالي) على تعهد كل طرف متعاقد (ولا يشترط أن يكون محارباً) بملاحقة المتهمين باقتراح «مخالفات جسيمة» لأحكامها، وتقديمهم إلى المحاكمة أياً كانت جنسيتهم^(١).

موقف القانون الدولي من قضية قتل الأسرى المصريين

هل منقطعت جريمة قتل الأسرى المصريين بالتقادم؟ جواباً على هذا السؤال أكد الدكتور «إبراهيم العناني» أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي بجامعة عين شمس، والذي أشار إلى أن من المتفق عليه في القانون الدولي أن جرائم الحرب لا تسقط بالتقادم، وهناك اتفاقية دولية اعتمدها الأمم المتحدة، تم بموجبها تقنين هذا المبدأ ومن ثم عدم سقوط جرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية بالتقادم، وهذا متفق عليه منذ عام ١٩٦٨، أيضاً النظام الأساسي للمحكمة الدولية تضمن تأكيد المبدأ نفسه، وبالتالي فإنه مهما طال الزمن لم يرتكب هذه الجرائم يظل مسؤولاً مسئولية جنائية وبالتالي فتولة إسرائيل مسئولة مدنياً وجنائياً عن هذه الجرائم^(٢).

وأضاف د. العناني أن هذا النوع من المسؤولية تقرها محكمة التحكيم الدولية التي يتفق عليها بين الأطراف المتنازعة، وربما يكون أمام محكمة العدل الدولية أيضاً أو بواسطة تسوية سياسية من خلال تشكيل لجان للوساطة والنظر في التعويضات، وقد يختلف حجم التعويضات من حالة إلى أخرى وذلك حسب الأضرار المادية والظروف المحيطة بالجريمة، ويتضمن ذلك وسائل إثبات الجريمة وهناك أمثلة دولية معروفة جرت في محاكمات من هذا النوع، منها ما حدث بين الأمريكان والبريطانيين عقب حرب الانفصال التي وقعت بين الشمال والجنوب في عامي ١٨٧٠ و ١٨٧١، حيث تم آنذاك خرق لقواعد الحياذ وترتب على ذلك حصول الولايات المتحدة الأمريكية على تعويض تم تقديره بـ ١٥ مليون جنيه استرليني، وكذلك بعد الحرب العالمية الثانية تم تشكيل لجان تعويضات^(٣).

وأضاف "العناني" أنه إذا كان مرتكب الجريمة على قيد الحياة فالمحاكمة تتم على أرض أي من الدولتين مصر أو إسرائيل على أن تكون بصورة عادلة، ويمكن أن تجرى المحاكمة في دولة أخرى لها اختصاص عالمي كبلجيكا مثلاً؛ حيث يمنح قانونها الجنائي لحكومتها الاختصاص في هذا الأمر، وأيضاً يمكن أن تتم المحاكمة أمام محكمة جنائية يتم تشكيلها لهذا الغرض على غرار محكمة يوجوسلافيا، ولا يمكن إقامة الدعوى أمام محكمة "لاهاي" الجنائية؛ لأن الجريمة وقعت قبل إنشاء المحكمة في يوليو ٢٠٠٢.

وحول العقوبات التي يقرها القانون الدولي في مثل هذه الجرائم أوضح د. إبراهيم العناني أن هناك نظاماً لمثل هذه المحاكمات يعرف باسم "نظام روما" وقد وضع عقوبات تصل إلى حد السجن المؤبد، والقانون الدولي أتاح الفرصة لتطبيق للقوانين الداخلية فيما يخص هذه الجنايات^(٤).

وبعد "تبيه الوحش" للمحامي بالنقض، أول محام مصري يقيم دعوى قضائية أمام المحكمة المصرية والبلجيكية، وقد أشار "تبيه الوحش" إلى مصير مثل هذه الدعاوى فقال: لقد تفجرت أول قضية بانتهاك حقوق

الأسرى المصريين عام ١٩٩٧، وفي ذلك الوقت أقام الرجل عدة دعاوى كان من أهمها تلك التي طالب فيها بعقد محكمة جنائية دولية في دولة بلجيكا، وقد سبق له للحصول على عدة وثائق وأدلة تؤكد انتهاك حقوق الأسرى المصريين؛ لذلك يجب على وزارة الخارجية التحرك على المستوى الدولي، وكذلك أن تنهض جميع منظمات المجتمع المدني والجمعيات الخاصة بحقوق الإنسان وتشكل لجنة مشتركة لهذا الأمر، خاصة أن هناك اعترافات صريحة للعسكريين الإسرائيليين بخصوص هذه الجرائم.

وأضاف الوحش قائلاً: أننى رفعت دعوى أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية في مصر لأطالب فيها بتعويضات بمبلغ يقدر بـ ١٠٠ ألف دولار عن كل أسير أو مدني أعزل قتل في حربى ١٩٥٦ و ١٩٦٧، وبعد أن نظرت هذه الدعوى واستغرقت وقتاً طويلاً تم رفضها لعدم وجود صفة لى كمدع أو مصلحة فى ذلك.

وبعد ذلك فى عامى ٢٠٠١، ٢٠٠٢ حصلت على شهادتين من شاهدي عيان لهذه الوقائع والجرائم وهما محمود أبو طويلة وحنفى صدقى السباعى، حيث أكد أنهما شاهدا الجنود الإسرائيليين يقتلون الأسير ملازم أول مختار راوي الذي أسر أثناء حرب ١٩٦٧ بعد أن خاض معركة باسلة معهم كبد فيها العدو الصهيونى خسائر فادحة فى الأرواح والمعدات، وبعد أسره شقوا بطنه وهو حي ثم قتلوه فى مشهد وحشى لا إنسانى.

وأضاف الوحش بعد ذلك أنه تقدم بطلب لسفير بلجيكا فى القاهرة للسماح بالسفر لتصعيد القضية أمام المحاكم البلجيكية، ولأن القانون البلجيكي يسمح بتعقب مجرمى الحرب خارج الحدود البلجيكية فقد وفق السفير على الطلب، إلا أن ضغوطاً وقعت على بلجيكا بإلغاء قانون تعقب مجرمى الحرب وتم ذلك فى عام ٢٠٠٢.

ويؤكد "الوحش" أنه فى عام ١٩٩٧ اختصم وزير الخارجية ورئيس هيئة قضايا الدولة، حيث قدم أحصائية بأن عدد الأسرى والمدنيين العزل

الذين قتلوا في حربي ٥٦، ٦٧ ومثلت إسرائيل بجثثهم هو ٧٠ ألف أسير ومدنى أعزل منهم ٧ مفقودين فقط، كما أكد أنه سيقدم بلاغاً للنائب العام ضد رئيس وزراء الكيان الصهيوني أولمرت وبنيامين بن إليعازر وعاموس نعمان والعميد أرييه بيرو سيتضمن جميع الوقائع القنينة والجديدة التي بثها التلفزيون الإسرائيلي، وطالب وزير خارجية مصر بتقديم المستندات اللازمة، كما أكد أنه سيطلب بسماع أقوال الشهود ومحاكمة مرتكبي هذه الجرائم أمام محكمة العدل الدولية، معتبراً أن على النائب العام المصري فتح ملف جديد للتحقيق في الجريمة التي بثها التلفزيون الإسرائيلي في فيلم وثائقي هو بمثابة دليل واعتراف بارتكاب هذه الجريمة النكراء في حق الشعب المصري^(٥).

المسؤولية القانونية لإسرائيل عن قتل الأسرى المصريين

نعرض فيما يلي بإيجاز شديد المسؤولية القانونية لإسرائيل عن قتل

هؤلاء الأسرى المصريين:

أولاً: إسرائيل انضمت وصدقت على اتفاقية جنيف الثالثة بشأن معاملة أسرى الحرب في ١٢ أغسطس ١٩٤٩ كما وقعت على بروتوكول جنيف الأول المتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة الدولية الذي وضعه المؤتمر الدبلوماسي لتأكيد وتطوير القانون الدولي الإنساني المطبق في المنازعات المسلحة والذي شارك وفد إسرائيل في جميع دوراته "جنيف ١٩٧٤ - ١٩٧٧" والذي دخل حيز التنفيذ في ٧ ديسمبر عام ١٩٧٨، ولم يكن لإسرائيل أية تحفظات على أحكام هذا البروتوكول بخلاف تحفظها الخاص باستخدامها نجمة داوود الحمراء كشارة حماية معترف بها كشارات الهلال والصليب الأحمر والسبع والشمس^(٦).

كما وافقت إسرائيل ووقعت على جميع مواد البروتوكول وبصفة خاصة القسم الثاني الخاص بالوضع القانوني للمقاتل وأسير الحرب والعدو العاجز عن القتال، وقد حظر البروتوكول قتل أحد من الأسرى الذين يقعون

فى قبضة قوات العدو ومطالب بالالتزام بتنفيذ الأحكام الخاصة بحماية أسرى الحرب وتمتعهم بجميع الحقوق المنصوص عليها فى البروتوكول^(٧).
ثانياً: المسؤولية القانونية لدولة إسرائيل بذاتها عن الحماية العامة لأسرى الحرب.

استقرت قواعد القانون الدولى الإنسان المطبق فى زمن للمنازعات المسلحة الدولية على قواعد رئيسية ملزمة لجميع الدول المتحاربة بشأن المسؤولية عن معاملة الأسرى وهى على النحو التالى:

١- يقع أسرى الحرب تحت سلطة الدولة المعادية لا تحت سلطة الأفراد أو للوحدات العسكرية التى أسرتهم وبخلاف المسؤوليات الفردية التى قد توجد تكون للدولة الحاجزة هى المسؤولة عن المعاملة التى يلقاها الأسرى.
٢- يجب معاملة أسرى الحرب معاملة إنسانية فى جميع الأوقات ويحظر أن تقترب الدولة الحاجزة أى فعل أو أى إهمال غير مشروع بسبب موت أسير فى عهنتها.

٣- يحظر قيام الدولة الحاجزة بتفخاذ تدابير الاقتصاد من أسرى الحرب.

٤- تلتزم الدولة الطرف فى النزاع المسلح بأن تطبق كحد أدنى الأعمال التالية:

❖ أفراد القوات المسلحة الذين ألقوا عنهم أسلحتهم والأشخاص للعاجزون عن القتال بسبب الاحتجاز أو الجرح أو لى سبب لآخر يعاملون فى جميع الأحوال معاملة إنسانية، ولهذا الغرض تحظر الأفعال التالية فيما يتعلق بالأشخاص المذكورين أعلاه وتبقى محظورة فى جميع الأوقات والأماكن:-

أ- الاعتداء على الحياة والسلامة البدنية بخاصة القتل بجميع أشكاله والتنويه والمعاملة القاسية والتعذيب بجميع صوره وأساليبه.

ب- الاعتداء على الكرامة الشخصية وعلى الأخص المعاملة المهينة والخاصة بالكرامة.

ج- عدم حماية العسكريين الجرحى والمرضى الذين أصبحوا عاجزين عن الدفاع عن أنفسهم.

د- ترك المرضى والجرحى عمداً دون إسعاف ودون رعاية طبية.

ثالثاً: وردت القواعد والأحكام الخاصة بمسئولية الدولة عن الأسرى الذين يقعون في قبضتها أثناء سير العمليات الحربية مسئولية مباشرة وأساسية وبصفة خاصة في حالات القتل الجماعي لأسرى الحرب كما حدث للأسرى المصريين وذلك في الاتفاقيات واللوائح الخاصة بسير العمليات العدائية وذلك على الإيجاز التالي^(٨):

١- اتفاقية لاهاي الخاصة باحترام قوانين وأعراف الحرب البرية، لاهاي ١٩٠٧.

٢- اللاتحة المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية، لاهاي ١٩٠٧.

٣- قواعد القانون الدولي التي تدعو إلى حسن معاملة أسرى الحرب وحظر قتلهم أو إيذائهم أو تعذيبهم أو سوء معاملتهم، والتي تقر مسئولية الدولة المتحاربة على انتهاك هذه القواعد.

٤- قواعد القانون الدولي الجنائي التي تقر مسئولية الدولة ذاتها عن ارتكاب أعمال القتل أو التعذيب أو القصاص أو المعاملة غير الإنسانية لأسرى الحرب الذين يكونون في حوزتها.

٥- مبادئ محاكم نورمبرج وطوكيو التي شكلت عقب أحداث الحرب العالمية الثانية لمحاكمة مجرمي الحرب النازيين واليابانيين مرتكبي جرائم قتل أسرى الحرب وتقرير مسئولية دولة المانيا النازية ودولة اليابان مسئولية جنائية ذاتية ومباشرة عن هذه الجرائم بخلاف المسئولية الفردية لمجرمي الحرب مرتكبي هذه الجرائم أنفسهم.

٦- اتفاقية جنيف لعام ١٩٢٩ بشأن معاملة أسرى الحرب والتي اعتبرت أن أسرى الحرب في حوزة وتحت سلطان الدولة الأسيرة والتي تلتزم بحمايتهم وحظر قتلهم أو تعذيبهم، وتعد الدولة مسؤولة ميثولوجية جنائية عن مخالفة هذا الحظر وارتكاب قواتها المسلحة لهذه الجرائم.

٧- اتفاقية جنيف الثالثة لعام ١٩٤٩ بشأن معاملة أسرى الحرب والتي تلزم أطرافها بتطبيقها في حالة الحرب المعانة أو أي اشتباك مسلح آخر ينشأ بين طرفين أو أكثر، وكذلك في جميع حالات الاحتلال الحربى الجزئى أو الكلى لإقليم أحد الأطراف الأخرى المتعاقدة، وقد نصت الاتفاقية على الأحكام الخاصة بمسؤولية الدولة الحاجزة عن معاملة أسرى الحرب الذين في حوزتها وحظر قتلهم أو تعذيبهم أو إساءة معاملتهم أو حرمانهم من حقوقهم التي تقرها هذه الاتفاقية^(٩).

٨- بروتوكول جنيف الأول لعام ١٩٧٧ المتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة الدولية من مدنيين وعسكريين، وقد وردت به أحكام الحماية الخاصة بأسرى الحرب وحدد الوضع القانونى لأسير الحرب وحظر قتله وإصابته أو أسرته بالجوء إلى الغدر، كما قرر البروتوكول أن أسرى الحرب هم تحت سلطان وفي حيازة الدولة الأسيرة والتي تتحمل مسؤولية مباشرة عن أي انتهاكات لحقوقهم أو اعتداءات عليهم أو قتلهم، بجانب المسؤولية الجنائية الفردية، وبناء عليه فإن إسرائيل تتحمل المسؤولية الجنائية عما ارتكبتها قواتها من قتل الأسرى المصريين للعلل وذلك بموجب ما سبق بيانه بإيجاز من قواعد القانون الدولى الإنسانى السابق ذكرها^(١٠).

رابعاً: التكيف القانونى لجريمة قتل الأسرى المصريين:

١- هي جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية وجريمة إبادة على النحو الذى عرفته مبادئ محاكم نورمبرج ومحاكم طوكيو والنظام الأساسى للمحكمة الجنائية الدولية.

- ٢- هي من الجرائم التي لا تسقط بالتقادم طبقاً للاتفاقية التي أعدتها الأمم المتحدة والتي نصت على مبدأ عدم سقوط جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية بالتقادم وبالتالي تبقى إسرائيل مسئولة عن هذه الجرائم دون أن يكون لها الحق بالدفع بتقادم الجريمة بمرور أربعين عاماً على ارتكابها.
- ٣- أن مسئولية إسرائيل، مسئولية جنائية ومسئولية مدنية عن تعويض مصر وعائلات الأسرى الذين قتلوا تعويضاً عادلاً عن فقد أرواح أبنائهم ونوبيهم^(١١).

وجملة القول، أننا نرجو ألا تتحول هذه القضية إلى قضية سياسية للمزايدة عليها ولكن لابد أن نتمسك بقانونية القضية وأن يتم جمع المعلومات اللازمة سواء في إسرائيل أو في غيرها لإثبات التهمة، وأن نتقدم عائلات الشهداء بطلب لمحكمة هؤلاء المتهمين الإسرائيليين ومن ثم يمكن لمصر وفقاً لما تسفر عنه للنتائج وخاصة فيما يتعلق بموقع الحدث، وإذا كان تم على الأراضي المصرية أو الفلسطينية وفقاً لذلك يتحدد الاختصاص للمكانى للمحاكمة، وفي نفس الوقت فإنه إذا تم تجميع الأوراق اللازمة حول ارتكاب هذه الجريمة ومدى إمكانية معرفة من ارتكبها فإنه يمكن التقدم إلى الأمم المتحدة لعرض هذا الموضوع عليها لاتخاذ الإجراءات القانونية ضد إسرائيل، وفي نفس الوقت يمكن اتخاذ الخطوات الخاصة بالنقض الدولي ضد ما قامت به إسرائيل وذلك وفقاً للاختصاص المكانى الذى يظهر من التحقيقات الجارية حالياً في هذا الشأن.

ونحن لا نستطيع أن نلجأ إلى المحكمة الجنائية الدولية حالياً لأن لاتحتها تنص على عدم تناول الانتهاكات السابقة لإنشاء المحكمة في عام ٢٠٠٣ بالإضافة إلى أن مصر وإسرائيل غير منضمين للمحكمة^(١٢).

وهناك شقين للقضية، أولهما الشق المدني الذي يمكن أن نباشره في المحاكم المدنية المصرية وليس هناك أي عائق أمام ذلك إطلاقاً، وثانيهما الناحية الجنائية وفيها مشكلة لأننا لم نصق على الاتفاقية الدولية للمحكمة

الجناية وإسرائيل أيضاً لم تصادق عليها، لكن الدولتين موقعتان على معاهدة جنيف التي تنص في المادة ١٢ على أن أسرى الحرب يتعون تحت سلطة الدولة المعادية، وبذلك فالأسرى المصريون يتعون تحت سلطة إسرائيل^(١٣).

موقف الحكومة المصرية من الأسرى الإسرائيليين

أبدى اللواء أركان حرب "حسين الجريلى" أسفه الشديد على طريقة معاملة إسرائيل للأسرى المصريين، وقال: "فى سنة ٧٣ كان لدى مصر أسرى إسرائيليين كثيرين، وكنا نضع هؤلاء الأسرى فى عدة معسكرات بالجيش المصرى، وكنا دائماً نطمئن على حسن معاملتهم وعلاجهم ونتابع ذلك دائماً وما لا يمكن أن أنساه وهو سر يكشف لأول مرة أن المشير أحمد إسماعيل، وكان وزير للدفاع طلب منى أن أذهب معه لزيارة أحد معسكرات الأسرى الإسرائيليين، وقد أصابتنى الدهشة من طلبه ولكنى نفذت الأوامر، وكنت رئيساً لعمليات الجيش فى ذلك الوقت، وذهبت فعلاً برفقة المشير، وعندما وصلنا إلى المعسكر الذى يوجد به العقيد "عصاف ياجورى"، وجدنا الأسرى يجلسون فى قاعة على كراسى، وكان فى مقدمتهم "عصاف ياجورى" الذى أعطى هو وزملاؤه التحية العسكرية للقائد أحمد إسماعيل، وأعطى أمر لاتباه لجميع الأسرى، وبعد لحظة صمت وتفرس فى الوجوه أعطاهم المشير الأذن بالجلوس وبدأ يتحدث إليهم محاولاً تهدئتهم حيث بدا عليهم الذعر والرعب لدرجة أن الدماء تجمدت فى عروقهم فلما منهم أننا سوف نفعل بهم شيئاً"^(١٤).

ونذكر "الجريلى" نص الكلام الذى قاله المشير "أحمد إسماعيل" للأسرى الإسرائيليين "أنتم أنيتم واجبكم ونفتمت الأوامر العسكرية التي كلفكم بها جيشكم ونحن أيضاً لدينا واجبنا ومهمتنا لكن هناك فارقاً كبيراً بين مهمتنا ومهمتكم فنحن مهمتنا تتلخص فى تحرير الأرض وأنتم كنتم مهمتكم تهدف إلى احتلال الأرض وطالما أنكم أسرى حرب يجب أن تطبق عليكم كل بنود اتفاقية جنيف"^(١٥).

وبدا المشير إسماعيل يوجه كلامه إلى قائد المعسكر المصري، وتسائل هل هناك جرحى معهم؟ وهل أطمأنوا عليهم؟ فأجابته القائد بأنه يوجد جرحى لهم في مستشفى المعادى للقوات المسلحة، ولكنهم لم يزورهم فطلب منه أن يتم أخذ مجموعة منهم لزيارة الجرحى، وقال المشير لقائد المعسكر: هل عملتكم لهم جولة ترفيهية لزيارة الأهرامات والنيل والمتاحف ورؤية الشوارع المصرية؟ فتلعثم القائد وقال له أنه ليس لديه تعليمات سابقة، فقال له المشير: هذه تعليمات ويجب أن تنفذ، وفعلاً تم إعداد رحلات لهم، وأنهى المشير توجيهاته بقوله لهم: أنتم لكم علينا حقوق ونحن نلتزم بكل هذه الحقوق، وإذا كنتم راغبين في أى شئ اطلبوا من قائد المعسكر، وموقف يلبي لكم مطالبكم^(١٦).

وبصف "الجريدلى" الفرق بين الأسير العسكرى والمدنى، بأن المدنى لا يعتبر أسيراً فهو ربما يكون رهينة وربما يجرى احتجازه، لكن الذى ينطبق عليه لقب أسير هو العسكرى الذى كان يقف فى ميدان القتال وألقى سلاحه ولمسك به العدو أو ذلك الذى أصيب وعجز عن مواصلة القتال والإمساك بسلاحه، وما دون ذلك لا يمكن أن نسميه أسيراً.

أما بالنسبة لإسرائيل فقد كانت ترتكب كل الجرائم بما فيها حتى اعتقال السيدات، ويذكر الجريدلى أنه فى نهاية حرب ٥٦، وكان آنذاك يعمل فى مكتب رئيس أركان حرب الجيش المصرى الفريق "أحمد إبراهيم"، تقرر أن يتم عمل معسكر فى "التل الكبير" لاستقبال الأسرى للعائدين من إسرائيل، وكانت مهمة هذا المعسكر أن يتم رفع ممنويات الأسرى قبل عودتهم إلى بيوتهم، وظل هذا المعسكر يستقبل مئات الأسرى يومياً لأكثر من أسبوعين، وكان بين للعائدين بعض المدنيين والسيدات، وقد كان احتجاز هؤلاء السيدات الثلاثى كن يقمن فى غزة تحت الإدارة المصرية، يعد من الأعمال الجبانة^(١٧).

ويستطرد "الجريدلى" مؤكداً أن ما كان يريد عند استقباله لأسرى ٥٦ هو محاولته إزالة الخجل الكبير عن الأسير لكونه كان أسيراً، وكان هذا

الخلج مصحوباً بالخوف على المستقبل؛ ولذلك كان يبذل جهداً كبيراً لإزالة الخوف والخلج^(١٨).

وباعتباره مرافقاً للمشير "أحمد إسماعيل" طوال ٢٥ سنة، يؤكد الجريدلي أهمية المفاوضات التي تمت بين مصر وإسرائيل حول تبادل الأسرى وأهمية الأسير بالنسبة لإسرائيل، والدليل على ذلك حرب لبنان في يوليو ٢٠٠٦ التي برزت فيها إسرائيل عملياتها العسكرية باستعادة الجنديين الإسرائيليين الأسيرين، وفي حرب ١٩٧٣ إسرائيل كانت مهتمة جداً بأسرها، وكان قائدها يتحدثون في قضية الأسرى قبل أي شيء، والأهم من ذلك أنهم كان لديهم ملفات بكل عسكري لم يعد في أي حرب من الحروب، وبعد اتفاقية السلام كانوا يقولون مثلاً هذه اللبابة جرى تدميرها في منطقة كذا، وكان عليها ستة أفراد من الجيش الإسرائيلي اثنان منهم نجيا واثنان أصيبا واثنان قُتلا، وطالما أنهما قُتلا إذن من الممكن أن يكون جرى دفنهما في نفس المكان؛ ولذلك كانوا يطلبون من مصر السماح لأحد الحاخامات بالذهاب إلى المكان والبحث عن الرفات، وعندما يجد عظمة معينة لرجل يهودي يتأكد أنه مات، ويحمل تلك العظمة والثرى الذي كانت للعظمة تحته^(١٩).

أما بالنسبة للأسرى المصريين، فنقول التقديرات أن عدد الأسرى الذين قتلوا في حرب (١٩٥٦) هو (٩٠٠)، أما في حرب (١٩٦٧) فإن إجمالي الأسرى والمفقودين كان نحو (عشرة آلاف) ضابط وجندي، وتمت عملية تبادل للأسرى بين مصر وإسرائيل بعد حرب (١٩٦٧) بإشراف الصليب الأحمر الدولي وكان عدد الأسرى للمصريين العائدين لوطنهم (٤٣٣٨) أسيراً في الفترة بين (نوفمبر ١٩٦٧ ويناير ١٩٦٨)، ثم عاد أكثر (٧٠٠) أسير بوسائلكم الخاصة متمسكين عبر سيناء، أما الخمسة الآلاف الآخرين، فقد لقوا حتفهم بسبب للتصرفات البربرية والهجمية والقتل المتعمد من قبل إسرائيل في مجموعة من المجازر، مثل مجازر وادي نيدان في

جبل النبي والحسنة ونخل ومعسكر اعتقال بير سبع، ولدينا الكثير عن هذه المجازر، وهناك معلومات عن تصفية أسرى في ١٩٦٧^(٢٠).

وفي حرب (١٩٧٣) هناك أسرى قتلوا بيد القوات الإسرائيلية بعد أسرهم، بينما مصر كان لديها عدد من الأسرى الاسرائيليين تم معاملتهم معاملة إنسانية وكرامة، بل وقاموا بجولات سياحية.

لكن مع ذلك يؤكد تقرير نقل عن المتحدث الرسمي للخارجية الإسرائيلية آنذاك ليجال بالمر قوله "لا يمكن للمصريين أن يزعموا توقعهم علينا أخلاقياً لينتقدونا بينما يتجاهلون ما فعلوه مع جنودنا من جانبهم، ما الذي فعله المصريون من جانبهم؟"^(٢١).

وثائق الخارجية الإسرائيلية تحمل اليوم شهادة فخار لسلوك الجيش المصري المتحضر في التعامل مع الأسرى الإسرائيليين، ففي ٢٤ يناير صدر عن الخارجية الإسرائيلية بيان لا يزال منشوراً على موقعها على الانترنت لساعة كتابة هذه السطور عنوقه (خلفية عن الأسرى والمفقودين الإسرائيليين) قالت فيه أنه بعد حملة سيناء (حرب ٥٦) تسلمت إسرائيل أحد طيارها و٣ من الجنود الإسرائيليين الأسرى عوملوا بإنسانية وتحضر في مقابل ٥٥٠٠ أسير مصري، وتمت عملية التبادل في الفترة من ٢١ يناير إلى ٥ فبراير ١٩٥٧، وخلال حرب ٦٧ أسرت إسرائيل ٤٣٣٨ جندياً مصرياً و ٨٩٩ مندياً مصرياً بينما أسرت مصر ١١ جندياً إسرائيلياً وتمت عمليات المبادلة في ١٥ يونيو ٦٧ حتى انتهت في ٢٣ يناير ٦٨ وسلمت مصر من جانبها اثنين من كبار قادة البحرية الإسرائيلية تم أسرهما في يوليو ٦٧ بعد انتهاء الحرب وصلوا إسرائيل في حالة بدنية ونفسية ممتازة، علاوة على أن مصر سلمت في فبراير ٦٨ ولحداً من أعضاء شبكة الجاسوسية الإسرائيلية في مصر المتورطين في تقجيرات مركز الاستعلامات الأمريكية وسينما راديو، وهو من أبطال ما يعرف في إسرائيل بفضيحة لافون!!، وخلال حرب الاستنزاف أسرت مصر ١٢ جندياً إسرائيلياً^(٢٢).

وفي ١٦ أغسطس ١٩٧٠ أعادت مصر طياراً إسرائيلياً جريحاً إلى تل أبيب، وفي ٢٩ مارس ١٩٧١ أعادت مصر جندياً إسرائيلياً أسيراً سليماً معافى، وخلال حرب أكتوبر ١٩٧٣ أسرّت مصر ٢٣١ جندياً إسرائيلياً بخلاف ٦ جنود إسرائيليين وقعوا في الأسر بعد انتهاء المعارك، وقد تمت عمليات التبادل ما بين ١٥ إلى ٢٢ نوفمبر ١٩٧٣ وقامت مصر خلال العملية بتسليم ما لديها من أسرى خلال حرب الاستنزاف والأهم أن مصر في ٤ أبريل ١٩٧٤ سلمت إلى إسرائيل رفات ٣٩ جندياً إسرائيلياً ماتوا في سيناء أثناء حرب أكتوبر^(٢٣).

وبعد الكشف عن المقابر الجماعية للأسرى المصريين خرجت صحيفة النيويورك تايمز في ٢١ سبتمبر ١٩٩٥ وهي تحمل خبر وصول "إيلي ديان" نائب وزير الخارجية الإسرائيلية لمصر لمناقشة هذه القضية، وقالت الصحيفة أن المبعوث الإسرائيلي عرض تعويضات للأسرى الذين قتلهم الجنود الإسرائيليون بدافع الانتقام من الشعب المصري، ونقلت الصحيفة أيضاً أن المسئول الإسرائيلي أكد أن تل أبيب لا يمكنها محاسبة المتسبب في هذه المجزرة؛ لأن للجرائم في إسرائيل تسقط بالتقادم بعد ٢٠ سنة، وأكد التقرير أن السفير الإسرائيلي في مصر "ديفيد سلطان" وقتئذ طلب إغفائه من منصبه بعد أن كشفت صحافة مصر أنه تورط شخصياً في قتل ١٠٠ أسير مصري، رغم إصدار الخارجية الإسرائيلية بياناً يؤكد أن سلطان لم يخدم في الجيش الإسرائيلي أبداً!!

الأكاذيب الإسرائيلية حول قتل المصريين للأسرى الإسرائيليين
الأكاذيب الإسرائيلية أن تتوقف حملات التضليل المغرضة مازالت مستمرة، قبل أسابيع فجرت إسرائيل قنبلة أثارت ضجة وصخباً واسعاً عند عرضها لفيلم "روح شاكيد" الذي يكشف عملية قتل الأسرى المصريين في حرب ١٩٦٧، ثم علنت لتتفي وتؤكد أن القتلى فلسطينيون وليسوا مصريين.. ومنذ أيام وكنوع من امتصاص الغضب المصري أذاعت القناة

العاشرة الإسرائيلية فيلماً وثائقياً "رحلة لأرض مصر" وهو عبارة عن شهادات لجنود إسرائيليين يزعمون أن مصر قتلت أسرى إسرائيليين في حربي الاستنزاف و٧٣.

حسب وجهة النظر الإسرائيلية أصبح الطرفان متعادلين، هم قتلوا أسرائنا ونحن فعلنا الشيء ذاته.. هذا ما تريد إسرائيل ترسيخه في الأذهان.. الفيلم يعرض صوراً لأسرى إسرائيليين مقيدون بالحبال وأعينهم معصوبة ومصحوبة بتعليق يقول: هذه الصور أخذت في الحروب التي خاضتها إسرائيل وهؤلاء الجنود قد تم إطلاق النيران عليهم، وهم جنود لواء القدس الذين كانوا يشغلون موقع خط الحصون التابع للجيش الإسرائيلي بالقرب من قناة السويس.. وقد استسلموا للجيش المصري الذي باغتهم ولم تجد أيديهم المرفوعة ورفعهم للراية البيضاء من قتلهم^(٢٤).

وضمن أحداث الفيلم يقول "ثلاثان مرجليت" أحد جنود لواء القدس عام ٧٣: كان عددنا (١٩) جندياً.. لوقفونا في طابور وأيدينا مرفوعة فوق رؤوسنا وقاموا بإطلاق النار علينا وقتلوا (١١) جندياً.

شهادة أخرى لـ "بن دنيال" جندي في نفس اللواء يقول: أحد الضباط المصريين قام بصف الجنود الإسرائيليين وجوههم نحو الحائط، ثم قال لهم سوف أطلق النار عليكم ومن سيسقط منكم وإن ينهض فسوف أطلق النار عليه مرة أخرى، ومن ينجح منكم في النهوض فقد نجا بحياته^(٢٥).

شهادات الجنود الإسرائيليين كلها اتصبت في إطار واحد وهو قتل الأسرى الإسرائيليين رغم استسلامهم، هذا ما قاله "يثان مورجان" أحد جنود لواء المدرعات "خرجت أنا وملاتي من إحدى الدبابات المشتعلة وفوجئنا بجنود مصريين يحاولوننا فاستسلمنا لهم ولكنهم أطلقوا النيران علينا دون رحمة"^(٢٦).

عمليات قتل الأسرى الإسرائيليين لم تتوقف -على حد رواية الفيلم- عند جبهة المعركة بل امتدت إلى داخل مصر أيضاً، فعندما وقع

بعض الطيارين الإسرائيليين في أيدي الفلاحين ثم أسره جميعاً وتم ترحيلهم إلى القاهرة، ولثناء التحقيق مع أحدهم يدعى "يعقوب طل" حدثت مشادة بينه وبين المحققين الذين لم يعجبهم أسلوبه في الحديث فأخذوا يضربونه حتى مات متأثراً بإصابته.

الفيلم أكد على أن عمليات التعذيب قد طالت جميع الأسرى الإسرائيليين دون استثناء، ويشير الفيلم إلى الفارق بين المعاملة الإسرائيلية، حيث أعادت إسرائيل كما يقولون آلاف الأسرى المصريين إلى مصر بعد نهاية الحرب، وبين المعاملة المصرية، فقد أعادت مصر -حسب الفيلم- مئات الجثث لإسرائيل، وإذا كانت مصر تطالب بالتحقيق في قضية قتل الأسرى المصريين فإن الإسرائيليين يطالبون كذلك بالتحقيق في قضية قتل الأسرى الإسرائيليين^(٢٧).

الشهادات الإسرائيلية لم تتوقف عند فيلم "رحلة لأرض مصر" بل انضمت إليه الصحافة الإسرائيلية التي قامت بتوسيع الحملة، ونشرت شهادات لجنود إسرائيليين أسروا في حربى ٦٧، ٧٣ جاعوا على حد زكروها متطوعين للرد على الانتقادات العنيفة التى وجهتها مصر إليهم بعد عرض فيلم "روح شاكيد"^(٢٨).

هذه الشهادات تؤكد أن مصر قتلت أسرى إسرائيليين في عهدى الرئيسين جمال عبد الناصر والسادات.. ونقلت صحيفة "معاريف" على لسان ضابط يدعى "جيورلم روم" وهو لواء احتياط خدم فى سلاح الجو الإسرائيلى كطيار مقاتل حتى وصل إلى منصب نائب قائد السلاح، أنه سقط فى أسر المصريين فى ١١ سبتمبر عام ٦٩ عندما أصيبت طائرته الميراج بنيران الدفاعات الجوية المصرية فوق منطقة الدلتا، وزعم روم أن المصريين قبضوا عليه بعد هبوطه بالمظلة وأنهم أساءوا معاملته حيث تسعوا تجويعه وارتكبوا معه أموراً كثيرة لا يود الحديث عنها على حد

قوله، وأشار الضابط إلى أنه علم خلال وجوده بالسجون المصرية أن المصريين قتلوا أسرى إسرائيليين ولم يفصحوا عن ذلك^(٢٩).

ونقلت "معاريف" شهادة أخرى لعقيد احتياط خدم في سلاح الجو ويدعى "تيجال شوحاط" فقد ساقه بعد إصابة طائرته وإسقاطها عام ١٩٧٠، أكد فيها أنه قفز بالمظلة من الطائرة وفور نزوله أطلق المصريون عليه النار ونزف كثيراً إلى أن نقل لأحد المستشفيات بالقاهرة، وأضاف شوحاط: في ليوم للتالي نشرت صورتي وكذلك صورة الملاح المرافق لي "جولد فيشر" في الصحف المصرية وبعدها بيومين تم نقلي إلى السجن وعلمت هناك من طيارين إسرائيليين آخرين أن جولد فيشر قد قتل، وبعد أسبوعين تم نقلي لإسرائيل نظراً لخطورة إصابتي، وبعد شهر تم نقل جثة "فيشر"^(٣٠).

أما المحامي "رام دورون" الذي سقط في الأسر خلال حرب ٧٣ فقد زعم أن لديه أدلة على قتل الكثير من الأسرى الإسرائيليين عقب سقوطهم في الأسر في حصون خط بارليف، وأكد أن بحوزته أدلة تكشف قيام المصريين بإطلاق النار على جنود إسرائيليين رفعوا أيديهم مستسلمين، ويزعم رام أنه لا يوجد جندي إسرائيلي واحد سقط في أسر المصريين ولم يتعرض للتعذيب خلال التحقيق معه، ولم تكشف الصحيفة الإسرائيلية عن طبيعة الأدلة التي يملكها "رام" بل اكتفت بنقل حديثه^(٣١).

بهذه الطريقة تبدو ضريبة إسرائيل الوقائية مفهومة، قتل أسرى مصريين في مقابل قتل أسرى إسرائيليين.. للكفتان متعادلتان، وبالتالي فإذا طالبت مصر بالتحقيق في قضية الأسرى المصريين، سيصبح من حق إسرائيل فعل الشيء نفسه.. والآن كيف تتصرف الحكومة المصرية لإزاء الأكاذيب الإسرائيلية الجديدة؟

الهوامش

- (١) Sliedrgt, Elies Vin; The Criminal Responsibility of Individuals for Violations of International Humanitarian Law, Cambridge University Press 2003.
- (٢) الأهرام ٢٠٠٧/٣/١٢ "للقانون الدولي وقضية الأسرى" ص ١٤.
- (٣) المصدر السابق.
- (٤) المصدر السابق.
- (٥) المصدر السابق.
- (٦) بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر: موسوعة اتفاقيات القانون الدولي الإنساني، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٩٩-١٠٦.
- (٧) المرجع السابق، ص ١٠٧-١١٠.
- (٨) بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر: دراسات في القانون الدولي الإنساني، دار المستقبل العربي، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٥٧-٦٠.
- (٩) نفس المصدر السابق والصفحة.
- (١٠) المصدر السابق، ص ٧١-٧٦.
- (١١) المصدر السابق، ص ٧٩-٨٦.
- (١٢) بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر: موسوعة اتفاقيات القانون الدولي الإنساني، ص ١٢٧-١٤٣.
- (١٣) نفس المصدر السابق والصفحة.
- (١٤) الأهرام "تحقيقات" "مر تصفيق الأسرى الإسرائيليين للمشير أحمد اسماعيل" ٢٠٠٧/٣/١١، أحمد الفرغلي، ص ٩.
- (١٥) المصدر السابق.
- (١٦) المصدر السابق.
- (١٧) المصدر السابق.

الحقانة

إن المطالبة بمحاكمة المسؤولين الإسرائيليين عن جرائم الحرب لا تعني نكوصاً عن السعي إلى السلام ولا مطالبة بإلغاء المعاهدات والاتفاقيات، ولكنها تعني الرغبة في إغلاق ملفات الحروب السابقة بعد تهنة مشاعر الغضب الشعبي الذي لن يزول بالكلمات ولا بمرور الزمن، وسيبقى حياً في الذاكرة القومية، ولن تفيد محاولات للتهنة الإعلامية أو المناورات السياسية أو للتصور الخاطئ بأن الشعوب يمكن أن تنقد الذاكرة بمضي الوقت وتنسى المآسي والجرائم والأخطاء التي لا تنفخ.

والغريب أن إسرائيل ظلت تطالب بمحاسبة المسؤولين عن المحرقة والمجازر الجماعية التي ارتكبتها الأنظمة النازي، والعالم كله — بما في ذلك ألمانيا — يقر بحق إسرائيل في عدم نسيان هذه الجرائم، ويدعم مطالبتها بمحاكمة المجرمين وقيامها بالانتقام منهم بدون محاكمة وحققها في التعويضات، وفي استرداد أموال وذهب اليهود في بنوك سويسرا الذين قتلوا على أيدي النازي، وكشف سرية حساباتهم.

بنفس المنطق، يجب أن يتعامل العرب مع جرائم الحرب التي ارتكبتها القوات الإسرائيلية بأولمر من قلة معروفين بالاسم، بعضهم مات وبعضهم الآخر مازال حياً، والمطالبة بمحاكمتهم ليست إلا تطبيقاً للقانون الدولي، ومطالبة بحق من حقوق الإنسان وحقوق الشعوب لا يملك أحد إنكاره، وإلا فلماذا أنشئت المحكمة الجنائية الدولية لجرائم الحرب؟ ولماذا وقعت دول العالم على اتفاقات جنيف التي تنظم للقواعد الأخلاقية والقانونية والإنسانية للتعامل مع أسرى الحرب؟ فليس تجاوزاً أن تنقد الدول العربية وقفة رجل واحد وتطالب بمحاكمة هؤلاء المجرمين.

والبلدية، هي إعدا لائحة الاتهام وحصر جرائم الحرب التي ارتكبتها العصابات الصهيونية منذ ما قبل إنشاء دولة إسرائيل، وهي العصابات التي أصبحت نواة لجيش الدفاع الاسرائيلي بعد ذلك، وأصبح قادة هذه العصابات قادة عسكريين وسياسيين لدولة إسرائيل، بالإضافة إلى جرائم الحرب التالية، وهذه الجرائم معروفة ومسجلة باعترافات قادة إسرائيل أنفسهم في مذكراتهم وفي الأفلام التسجيلية التي يعرضونها في أنحاء العالم منذ سنوات وفي كتب المؤرخين الإسرائيليين، كما أنها مسجلة في تقارير دولية مثل تقارير الصليب الأحمر ومنظمات حقوق الإنسان وفي الأمم المتحدة، وقائمة هذه الجرائم ليست مقصورة على مذابح "دير ياسين وكفر قاسم".

إن قيام وحدات الجيش الإسرائيلي بقتل المدنيين العزل من الأسرى المصريين والأردنيين والسوريين ورؤساء البلديات الفلسطينيين وطلبة وأساتذة الكلية الإسلامية بالخليل، ومحاولة نسف المسجد الأقصى وقتل المصلين فيه، ووضع شحنات ناسفة في حاويات في القدس تحمل مواطنين فلسطينيين، وقتل شخصيات فلسطينية صعداً مع سبق الإصرار والترصد وبأوامر من مجلس الوزراء مثل اغتيال أبو إياد وأبو اللطف والشيخ أحمد ياسين والدكتور عبد العزيز الرنتيسي وعشرات غيرهم، فضلاً عن الاشتباه في قتل إسرائيل للزعيم "ياسر عرفات" بالسم، هي أيضاً جرائم يمكن أن تضاف إلى سجل إسرائيل الحافل في هذا المجال.

وليس هذا فحسب، فمن أبرز الجرائم أيضاً ما حدث مع ضحايا الطائرة الليبية المدنية التي أسقطتها إسرائيل في فبراير ١٩٧٣ على أرض سيناء، وراحت ضحيتها المنيعة "ملوى حجازي" وعدد كبير من عمال الترحيل المصريين الذين كانوا يعملون في ليبيا وقتها، وكذلك ١٠٦ من الركاب بينهم "صالح مسعود بوجيز" وزير الخارجية الليبي الأسبق،

بالإضافة إلى طاقم الطائرة الفرنسي الجنسية، وقد حدثت الواقعة عندما حاصرت ثلاث طائرات فانتوم إسرائيلية الطائرة الليبية المأينة بالركاب المصريين ولجبرتها على تحويل مسارها إلى سيناء المحتلة، وأطلقت عليها عدة صواريخ إسقطت الطائرة مشتعلة واستشهد معظم ركبائها ولم ينج منهم سوى ٧ ركاب بينهم مصري واحد، ورغم التنديد الدولي والاعتراف الإسرائيلي بارتكاب هذه الجريمة إلا أن الحكومة المصرية لم تتخذ أى إجراء ضد إسرائيل لتعويض الضحايا أو لمحاكمة المتسببين فى الحادث.

وبعد أن صدرت أحكام فى عام ٢٠٠٣ بالتعويضات لضحايا الطائرتين الفرنسية والأمريكية وحادث "لوكيربى" ضد الحكومة الليبية بمليارات الدولارات، أليس إسقاط الطائرة الليبية عام ١٩٧٣ على يد إسرائيل مثل طائرة "لوكيربى"، وأن ضحايا الطائرة الليبية - أغلبهم من المصريين - لهم الحق فى المطالبة بالتعويض، أم أنه "قانون الغابة"، الذي يفرض فيه القوي جيروته على الضعيف.

والغريب أن أحد المحامين المصريين "محمود سعيد لطفى" أمين عام مساعد الاتحاد الأكرى أسبوى لحقوق الإنسان، قام برفع دعوى قضائية عام ٢٠٠٥ أمام محكمة شمال سيناء بتوكيل من ٢٢ أسرة مصرية للمطالبة بحقوق الأسرى المصريين، طبقاً للمادة ١٦٣ من القانون المدنى المصرى التى تؤكد أحقية كل من يصيبه الضرر فى المطالبة بالتعويض، وقد قدم المحامى العديد من الأدلة والاعترافات الإسرائيلية لجرائم معروفين وشهود عيان بشأن قتل الأسرى المصريين، وفى النهاية أعلن حكم محكمة أول درجة بشمال سيناء وهو كالأبى "الاتعود على المدعى بصفته فائدة عملية بطلبه المائل إما يكون مقصوده اللعب والمحاولة النظرية البهجة التى كان يتعين تنزيه محراب العدالة عنها وعن الانتشغال بطلبات لافائدة منها ولاطائل سوى

زيف الشهرة ويريقها مرتكناً إلى جراح قد اندملت، ومن ثم عدم قبول الدعوى لتقديمها من غير ذي صفة وتغريمه ٥٠٠ جنيه*.

للأسف كان هذا هو حكم محكمة شمال سيناء بخصوص الأسرى المصريين الشهداء، هؤلاء الجنود الأسرى الذين كانوا يدافعون عن مصر وسيناء، كان رد الجميل لهم هو رفض دعوى نوبيهم للمطالبة بحقوقهم بحجة أن الجراح اندملت، وإذا كان هذا هو حكم المحكمة المصرية، فهل الحكومة المصرية قادرة بالفعل على المطالبة بحقوق الأسرى المصريين، أم أن رد الحكومة مجرد جبر خواطر وتهنئة مشاعر لأنها لا تمتلك مقومات القوة للمطالبة بحقوق الأسرى المصريين (الشهداء الأبرار).

وعلى الرغم من أن اتفاقية "كامب ديفيد" تنص على تسوية الأمور المتعلقة بالأسرى والضحايا، إلا أنه حتى الآن لم تتم تسوية أمور عند من الأسرى المصريين والعرب الأحياء لدى إسرائيل منذ فترة الاحتلال وعددهم ١٩ أسيراً مصرية و٥٠ أسيراً عربياً مازالوا في السجون الإسرائيلية، بخلاف الأسرى الفلسطينيين واللبنانيين منذ الثمانينيات.

وفي كتاب «الانتقام» للمؤرخ الكندي "جورج جوتاس" اعتراف على لسان اثنين من قادة المخابرات الإسرائيلية بأن رئيسة الوزراء "جولدامائير" قد شكلت فريق اغتيال عام ١٩٧٢ بقيادة إرهابي إسرائيلي معروف هو "أفنيير"، وقد كان هذا الفريق يضم مسؤولاً كبيراً في الجيش الإسرائيلي وعدداً من ضباط الاحتياط وأعضاء الجماعة الدينية المتطرفة «جوش أمونيم» ومسؤولين حكوميين في المستوطنات اليهودية في الجولان والضفة الغربية، وكان من بين رجاله أيضاً الجنرال "أرييل شارون"، وكانت أهداف الفريق القتل والتبويه وإخفاء آثار الجرائم وعمل المفرقات وجمع الوثائق والمعلومات، وعندما حاصر الرأي العام العالمي والصحافة العالمية

للحكومة الإسرائيلية اضطرت "ماتير" إلى تقديم بعض أعضاء هذا الفريق إلى المحكمة، وجاءت لائحة الاتهام للفريق الإسرائيلي كما يلي:

- ١- الانتماء إلى منظمة إرهابية سرية تهدف إلى تنفيذ أعمال عنف.
- ٢- إلحاق الأذى برؤساء البلديات للعرب.
- ٣- ارتكاب عمليات قتل في الخليل.
- ٤- الاشتراك في نسف المسجد الأقصى.

وهذه الفرقة هي التي قتلت "واقل زوبير" على باب شقته بروما بالرصاص، وقتلت "محمد همشري" بعبوة ناسفة في بوق التليفون، وقتلت كثيرين من العرب بتفجير سياراتهم، والغريب أن إسرائيل اعترفت بتلك الجرائم، وكأنها تترك أن لا أحد يستطيع أن يحاكمها أو يطالبها بتعويض، فهي تريد وتفعل ما تريد.

في عام ١٩٩٧ صرحت "امي لفتات" رئيسة لجنة العلوم البرلمانية الإسرائيلية وعضوة الكنيست عن إجراء ١٠٠٠ تجربة لأدوية خطيرة تحت الاختبار، وأن هذه التجارب تجرى سنوياً على الأسرى الفلسطينيين والعرب. ولم يقتصر الأمر فقط على إجراء تجارب على الأسرى، لكنه أيضاً وصل إلى حد استخدام أجسادهم ولو أحياء كقطع غيار، وهذا ما حدث مع الأسرى المصريين في حروب ١٩٥٦، ١٩٦٧، وأيضاً ١٩٧٣، وهو ما أعلنته مراكز حقوقية بإسرائيل كشفت عن قيام أطباء بالجيش الإسرائيلي بقطع أعضاء الأسرى المصريين وتشريح جثثهم، والباقي يتم إرساله كاملاً إلى كليات الطب ومراكز الأبحاث بإسرائيل لتدريب الطلبة على التشريح والدراسة العملية.

ولشار للمؤرخ الإسرائيلي "أوري ميلشتاين" مؤلف كتاب "شكيد" الصادر عام ١٩٩٤، إلى اختطاف الأسرى المصريين بشكل قسري

وإرسالهم إلى إسرائيل لإجراء تجارب علمية وعسكرية عليهم، والتي تنوعت ما بين الأدوية والمحاليل الطبية، كما كان يتم بيع أجساد الأسرى للمصريين بعد قتلهم كقطع غيار آدمية إلى المختبرات العلمية بثلث أيبب، وذلك لعلاج المرضى الإسرائيليين.

وفي أرشيف الصحف البريطانية والفرنسية والأميركية وغيرها حقائق واعترافات بوقائع محددة، بل إن الأرشيف الإسرائيلي والصحف الإسرائيلية ذاتها من أهم المصادر التي يمكن الرجوع إليها للمطالبة بحقوق الأسرى المصريين.

ملحق رقم (١)

بن إيعازر

منفذ الحرب ضد الفلسطينيين

مولده ونشأته

ولد بن إيعازر في إحدى ضواحي مدينة بغداد، في الثاني عشر من شباط من عام ١٩٣٦ لعائلة يهودية ميسورة الحال، وكان يُسمى "فؤاد"، وهو الاسم الذي ما زالوا يطلقونه عليه حتى الآن؛ بحيث إنهم يقولون "بنيامين فؤاد بن إيعازر"، وهاجر إلى الكيان الصهيوني عام ١٩٤٩ بعد عام واحد فقط من إنشائها حيث كان يبلغ من العمر آنذاك ١٣ عاماً، وفور إنهائه دراسته الثانوية التحق بكلية القيادة والأركان ثم استكمل دراسته العليا في كلية الأمن القومي بتل أبيب. يجيد اللغة العربية بطلاقة والعبرية والإنجليزية والتركية.

وقد برز اسمه بقوة على مسرح الأحداث بعد فوز رئيس الوزراء الصهيوني أرييل شارون في فبراير/ شباط ٢٠٠١ حيث تولى وزارة الدفاع التي لوكلت إليها مع غيرها من الأجهزة العسكرية الصهيونية مهمة ضرب انتفاضة الأقصى. وكانت حصيلة الشهداء منذ قبول بن إيعازر لهذا المنصب في مارس/ آذار حتى نهاية ديسمبر/ كانون الأول من عام ٢٠٠١ ٢٠٠٠ أكثر من ٦٠٠ شهيد وقرابة ٢٠ ألف جريح.

تاريخه العسكري والسياسي

قضى بنيامين بن إيعازر معظم سنوات حياته في الجيش الإسرائيلي، وتولى خلالها العديد من المناصب، فبدأ حياته العسكرية في أحد ألوية الجيش الإسرائيلي في الجولان السورية المحتلة، ثم تدرج في

المناصب حتى أصبح قائدا لسرية، وفي حرب ١٩٦٧ كان قائدا لفرقة استطلاع داخل سيناء، وبين عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٣ سافر إلى سنغافورة للعمل ضمن البعثة الدبلوماسية الإسرائيلية هناك.

وفي حرب ١٩٧٣ كان بن إليعازر نائباً لقائد لواء مدرع في سيناء، وبانتهاء الحرب صدر قرار بتعيينه قائدا لإحدى ألوية الجيش في المنطقة الشمالية. وقد لعب بن إليعازر دورا مهما في جنوب لبنان عام ١٩٧٧ خاصة في محاولاته للتنسيق بين الجيش الإسرائيلي وبين الميليشيات المسيحية اللبنانية، وبين عامي ١٩٧٨ و ١٩٨١ تم تعيينه حاكماً عسكرياً للضفة الغربية وقطاع غزة.

ترك بن إليعازر الجيش لمدة قصيرة في عام ١٩٨١ حاول خلالها دخول الكنيست فانضم إلى حزب "تامي" بزعامة أهارون أبو حشبريا وعين سكرتيراً عاماً للحزب ورشح نفسه في انتخابات ١٩٨١ لكنه لم ينجح فعاد مرة أخرى إلى الجيش ليعمل منسقاً للأعمال في الضفة الغربية وقطاع غزة في الفترة من ١٩٨٣ إلى ١٩٨٤.

قرر ترك الجيش مرة ثانية عام ١٩٨٤ ليحرب حظه في دخول الكنيست على قائمة حزب "ياحد" بزعامة عزرا وايزمان، وتكللت جهوده هذه المرة بالنجاح بعد أن فاز للحزب بثلاثة مقاعد برلمانية. وفي عام ١٩٨٨ وبعد أن قرر وايزمان دمج حزبه مع حزب العمل أصبح بن إليعازر العضو الخامس والعشرين في قائمة الحزب التي فازت في انتخابات الكنيست الثاني عشر، وعمل ضمن فريق الحزب في لجنة الشؤون الخارجية والأمن في الفترة من ١٩٨٤ إلى ١٩٩٢ وكذلك في الفترة من ١٩٩٦ إلى ١٩٩٩، وضمن فريق لجنة العمل والشؤون الاجتماعية في

الفترة من ١٩٨٤ إلى ١٩٨٨، ولجنة الإسكان من ١٩٨٤ إلى ١٩٨٨، ورأس اللجنة البرلمانية للصدقة الإسرائيلية الكندية من ١٩٨٨ إلى ١٩٩٢. في عام ١٩٩٢ فازت قائمة حزب العمل في انتخابات الكنيست الثالث عشر والتي كان بنيامين بن إيلعازر يحتل المرتبة الرابعة فيها فاختير لمنصب وزير البناء والإسكان، وفي يوليو/تموز ١٩٩٩ اختير وزيراً للاتصالات ونائباً لرئيس الوزراء السابق إيهود باراك وظل محتفظاً في الوقت نفسه بمنصبه وزيراً للبناء والإسكان حتى مارس/آذار ٢٠٠١. تولى حقيبة وزارة الدفاع في حكومة شارون بعد فوزها في مارس/آذار ٢٠٠١ ولا يزال في هذا المنصب حتى الآن، وفي نهاية ديسمبر/كانون أول ٢٦٠٠١ فاز برئاسة حزب العمل بعد أن تغلب على منافسه رئيس الكنيست أبراهام بورغ وأصبح الطريق شبه ممهد أمامه ليصبح مرشح الحزب لمنصب رئاسة الوزراء في انتخابات عام ٢٠٠٣.

توجهه الأيدولوجي

لا يعترف بن إيلعازر بحق الفلسطينيين في الوجود داخل القدس سواء الغربية أو الشرقية، ويعمل جاهدا لتقليص عددهم هناك، ويعتقد بأنه لا يوجد غير القدس واحدة أبدية هي عاصمة للدولة العبرية، وعن ذلك يقول "أرفض قبول فكرة القدس الشرقية، فثمة القدس واحدة فقط، وإن خططي ترمي إلى دعم القدس وتلبية احتياجاتها".

ويؤمن بحتمية المستوطنات الأمنية لا السياسية لضمان بقاء إسرائيل، ويعمل جاهدا على بنائها سواء في القدس التي قال أثناء الاحتفال بتأسيس ضاحية جديدة في مستوطنة إيلات بجنوب بيت لحم عام ١٩٩٥ إن هذه المستوطنات "جزء لا يتجزأ من حزام الدفاع عن القدس"، أو في غيرها من الأراضي المحتلة، لذلك لم يكن مستغرباً أن تزداد أعداد الوحدات الاستيطانية

في معظم الأراضي الفلسطينية في عهده لتبلغ ٢٤٥٠٠ وحدة استيطانية استوعبت نحو ٥٠ ألف يهودي في معظم الأراضي الفلسطينية، وكان نصيب القدس وحدها من هذا العدد ٢٢ ألف مستوطن، أي أن عدد المستوطنين ازداد خلال عامين ونصف العام فقط من تولي بن إيلعازر وزارة البناء والإسكان بنسبة ٢٠% عما كان عليه الحال طوال ٢٥ عاما مضت.

ولم تكن سياسة بناء المستوطنات الأمنية بعيدة عن نظرته لمفهوم الأرض للفلسطينية التي يؤمن بضرورة مصادرتها إذا كانت المستوطنات في حاجة إليها، فبعد عام واحد فقط من توقيع اتفاق أوسلو (١٩٩٤) صادر بن إيلعازر ٣٠ ألف دونم في الضفة الغربية و٥٣٥ دونم في القدس الشرقية، الأمر الذي استحق بسببه أن يطلق عليه بجدارة داخل إسرائيل وصف "شارون الصغير".

ولم يكن هذا الوصف ليتأكد فقط من توسعه في مصادرة الأراضي الفلسطينية وبناء المستوطنات، ولكنه تؤكد بصورة كبيرة منذ توليه وزارة الدفاع في حكومة شارون "الكبير" في مارس/آذار ٢٠٠١ حيث تورط في قتل أكثر من ٦٠٠ فلسطيني وجرح قرابة ٢٠ ألفا آخرين منذ ذلك الوقت حتى الآن، وكان أول وزير دفاع إسرائيلي يستخدم طائرات الـ"إف ١٦" الأميركية الصنع في ضرب مواقع فلسطينية منذ حرب ١٩٦٧، الأمر الذي رفع شعبيته داخل المجتمع الإسرائيلي الذي بات أكثر من أي وقت مضى يبحث عن الشخصية الأكثر عنفا لتعيد إليه أمنه المفقود.

ملحق رقم (٢)

الشهود المصريين

- إبراهيم عطية" من قبيلة "الحيوان" برأس سندر
 الشيخ "عبد هاشم مرشد" كبير قضاة جنوب سيناء العرفي
 سليمان اليماني" شيخ قبيلة "آل اليماني" ببئر العبد، شمال سيناء
 الدكتور "كمال غيريال" كان يشغل مدير مستشفى العريش العام
 "سليمان فرج جابر" ٥٩ عاما من أبناء سيناء
 سالم حمدان" ٥٦ عاما، القرية "زقبة" - العريش
 الحاج "مسعد حصيني" ٧٦ عاما - العريش
 الشيخ "عامر سلامة عامر" ٨١ عاما- العريش
 الحاجة "زائدة إبراهيم سليمان" العمر ٦٥ عاماً - العريش
 "موسى روبشد" القرية "زقبة" - العريش
 غانم حماد حمدان" ٥٦ عاما- العريش
 الحاج "حمدان عطية عبد رفاعي" ٧٥ عاما من سكان حي "أبو صقل"
 بالعريش
 محمد اللبثي خليل" ٥٨ عاماً "منطقة"أبو صقل" العريش
 محمد نصار العلاقي" ٦٣ عاما- حي "أبو صقل" حالياً
 "حسن زايد صولان زايد" ٥١ عاما منطقة "الخروبة" بمركز "الشيخ زايد"
 "على عبد الرحمن دلود -بالعريش
 طفيان شعيب جيد" منطقة "الشيخ زايد" بالعريش
 الحاج "رشاد خليل الحمصاني" ٧٠ عاما من مواطني مدينة العريش منطقة
 "أبو صقل"

الحاجة "سنية محمد النجار" ٦٠ عاماً من مواطني مدينة العريش منطقة
"أبو صقل"

حجاج الكاشف" ٧٨ عاماً من مواطني العريش
فوزى محمود الصالحى - فلسطينى - رفح للمصرية
فيصل محمد" شاهد منطقة "الشيخ زويد" بالعريش
"محمد عبد التواب عثمان" منطقة "للشيخ زويد" بالعريش
الحاج حسن حسين المالح (٦٥ سنة) منطقة النخيل بالقرب من منصب
الوادي بمنطقة "أبو صقل"

الحاج "محمد جمعة الجرابية" رفح" منطقة معسكر "البرازيل" التي تقع على
الحدود الدولية لمصر

الشيخ "سلامة عرادة" من مواطني العريش
الحاج "إسماعيل خطابي" صاحب أراضي منطقة الصخرة التي توجد على
تل الشيخ زويد

الشيخ "عطية جمعة عطية" منطقة "بئر أبو عجيبة" جنوب العريش
"سلامة الأحيوى" ٦٠ عاماً بمنطقة "للتماذى" ممر الجدى - العريش
الأستاذ "عبد العزيز الغالى السيناوى" عضو اتحاد الكتاب - العريش

محمد حمزة مصطفى علوان" - جندى أسير

"أمين عبد الرحمن محمد" - جندى أسير

"أسامة الصادق" ضابط - هرب من الأسر

"عبد السلام محمد موسى" - جندى أسير

"محمد شاهين السيد" - جندى أسير

"طله أحمد محمد حماد" - جندى أسير

"عبد المقصود حسائين" - جندى أسير

قائمة المصادر والمراجع

الوثائق غير المنشورة

الوثائق العربية:

وثائق وزارة الدفاع والحربية المصرية، محطة (٣) ملف "ب". (محفوظة بدار الوثائق القومية بالقاهرة).
محطة (٤) ملف "أ".

الوثائق الإسرائيلية:

وثائق إرشيف جيش الدفاع الإسرائيلي، ٦٥/٤٩/١٠٩٦ (١٩٤٧).
محطة ٢٥٨/٤٩/١٠٩٦ "أغسطس" (١٩٥٤).
محطة ٥١/٢٥/١٠٠٤ (١٩٦٤-١٩٥٦).
"بتسليم"، "للتحقيق مع الفلسطينيين أثناء الانتفاضة"، ١٩٩١.. "تقرير شاباك" (القدس).
بتسليم، "تعذيب روتيني": وسائل تحقيق جهاز الأمن العام، القدس. (١٩٩٣).

الوثائق المنشورة:

Congressional Record of the 108 th Congress, Second Session, October 11.2001 Washington.

المصادر الإعلامية:

التلفزيون الإسرائيلي، لقناة الأولى، ٢٥/٢/٢٠٠٧. (مادة إعلامية وثائقية عن وحدة شاكيد).

المصادر الشفهية:

- مصدر شفهي: حوار مع الشيخ "عبد هاشم مرشد" كبير قضاء جنوب سيناء العرفي، الطور، مارس ٢٠٠٧.
- حوار مع "سليمان اليماني" شيخ قبيلة "آل اليماني" ببئر العبد. شمال سيناء، مارس ٢٠٠٧.
- حوار مع الدكتور "كمال غبريال" الذي كان يشغل مدير مستشفى العريش العام وقت العدوان الإسرائيلي على مصر ١٩٦٧.
- حوار مع حسن زايد صوان زايد، منطقة الخروبة، مركز الشيخ "زويد العريش".
- ث حوار مع "علي عبد الرحمن دلود"، العريش.
- حوار مع "طفيان شعيب جيد"، من الشيخ زويد، للعريش.
- حوار مع "رشاد خليل الحمصاني" من مواطني منطقة "أبي صقل" مدينة للعريش.
- حوار مع الحاجة "منية محمد النجار" مدينة العريش منطقة "أبي صقل" مدينة العريش.
- حوار مع "حجاج للكاشف" ٧٨ عاماً من مواطني العريش.
- حوار مع حسن حسين للمالح، منطقة النخيل بالقرب من مصب الوادي، حيث شاطئ البحر بمنطقة "أبو صقل"، العريش.
- حوار مع الحاج "محمد جمعة الجرابعة"، (رفح المصرية).
- حوار مع الحاج "إسماعيل خطابي" صاحب أراضي منطقة الصخرة التي توجد على تل الشيخ زويد.
- حوار مع الشيخ "عطية جمعة عطية" ٦٠ عاماً، منطقة "بئر أبو عجيلة" جنوب العريش.

- حوار مع "سلامة الأحيوى" (مزارع) فى شهر يناير من عام ٢٠٠٧ بمنطقة "التمادى" ممر الجدى بالعريش.
- حوار مع عبد السلام محمد إبراهيم جندى سابقاً بـ سلاح المدفعية أثناء حرب ١٩٦٧، مارس ٢٠٠٧.
- حوار مع "أمين عبد الرحمن محمد" كان جندياً باللواء ١١٨ مشاة، مارس ٢٠٠٧.
- حوار مع الملازم أسامة الصادق، للجيش الثانى، للفرقة ٢١، اللواء ١١٧ المنطقة (جنوب العريش).
- حوار مع طه أحمد محمد حماد - أسيراً للجيش الثانى، للفرقة ٢١ مشاة.
- حوار مع "عبد المقصود حسنين" للجيش الثانى للفرقة ٢١ مشاة.
- حوار مع الكاتب السينلوى "عزيز غالى السينلوى" (دور أهل سيناء فى حرب ١٩٦٧) مارس ٢٠٠٧.

المذكرات:

- أرييل شارون: مذكرات "أرييل شارون"، ترجمة: أنطوان عبيد، مكتبة بيسان، بيروت ١٩٨٩.
- جمال حماد: أسرار ثورة يوليو، ج ٢، القاهرة ٢٠٠٦.
- عبد اللطيف البغدادى: تحطيم الآلهة، ج ٢، المكتب المصرى الحديث، القاهرة ١٩٧٧.
- محمد فوزى: مذكرات الفريق "محمد فوزى" ١٩٦٧ - ١٩٧٠، دار الوحدة للطباعة والنشر ١٩٨٨.

المراجع العربية

- بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر: دراسات فى القانون الدولى الإنسانى، دار المستقبل العربى، القاهرة، ٢٠٠٠.

- :موسوعة اتفاقيات القانون الدولي الإنساني، القاهرة، ٢٠٠٣.

المراجع المترجمة:

روى ميلشتاين: شكيد، ترجمة حكومة إسرائيل، القدس، الطبعة الثانية، ١٩٩٦.

المراجع الأجنبية:

- James Bamford, Body of Secrets, New York, nd2, 2002.-
- Sliedrgt, Elies Vin; The Criminal Responsibility of Individuals for violations of International Humanitarian Law, Cambridge University Press 2003.
- Cassese (Anton's), International Criminal Law, Oxford University press 2003.

الدوريات العربية:

- الأخبار: ٢٠٠٧/٣/١١، (تقرير) محمد عبد الحفيظ: "غضب في مجلس الشعب ضد إسرائيل".
- الأخبار: ٢٠٠٧/٣/١٣ "اتحاد المحامين الافرواسيوى يطلب ترقب وصول أعضاء وحدة شاكيد".
- الأسبوع، ٢٠٠٧/٣/١٢، (مقال) "زبيدة عصمت" كم يساوى الدم المصرى".
- الأسبوع، ٢٠٠٧/٣/١٢، العدد ٥١٩، (تحقيق): عبد القادر مبارك "شهود عيان".

- الأهرام العربي، ١٠/٣/٢٠٠٧ (مقال) "أسامة الدليل" بين اليعازر وأباد الأسرى المصريين".
- الأهرام (٢٠٠٧/٣/١١).
- الأهرام ١١/٣/٢٠٠٧ (تحقيق)، أحمد الفرغلي، "سر تصفيق الأسرى الإسرائيليين للمشير أحمد اسماعيل".
- الأهرام ١٢/٣/٢٠٠٧ (تحقيق) للمحقق "مجهول". "شهود على قتل الأسرى".
- الأهرام ١٢/٣/٢٠٠٧ (تحقيقات) "القانون الدولي وقضية الأسرى".
- الأهرام: ١١/٣/٢٠٠٧، (تحقيق) إسلام فرحات؛ سحر عبد الرحمن "حملة لإعادة حقوق الأسرى".
- الأهرام: ١١/٣/٢٠٠٧، (تقرير) أحمد البطريق: "مجلس الشعب يشن هجوماً على إسرائيل".
- الأهرام: ٧/٣/٢٠٠٧، (تحقيق) أحمد فرغلي: "حق الأسرى لن يضيع".
- الأهرام، ٧/٣/٢٠٠٧ (تقرير) "عزت إبراهيم" كتاب كتلة الأسرار وثيقة مهمة".
- الفجر العدد ٩٣ ١٩/٣/٢٠٠٧ (مقال) "أمير سالم" (مقال): "مصر أهدرت حقها في محاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين".
- الفجر: العدد (٩٤) ٢٦/٣/٢٠٠٧ (تقرير) "الحسين محمد؛ محمد الداري": "مشاهد قتل الأسرى الإسرائيليين".
- الفجر، العدد ٩٢، ١٢/٣/٢٠٠٧ (تحقيقات) "شهادات للمصريين".
- مختارات إسرائيلية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، السنة الأولى، للعدد الثامن، أغسطس ١٩٩٥.
- الوفد: العدد ٦٢٤٤، ٥/٣/٢٠٠٧، (تقرير) محمود غلاب: "مناقشات حادة في مجلس الشعب حول قضية قتل الأسرى المصريين".

الدوريات الإسرائيلية:

- معاريف تحقيقاً بتاريخ ٤ أغسطس ١٩٩٥ حرره "رفائيل فيشر (هل تم قتل الأسرى المصريين؟).
- يديعوت أحرونوت "أربيه يتسحاقي" باحث بجامعة "بارايلان" حوار مع راديو إسرائيل عن الأرشيف الإسرائيلي ١٦ أغسطس ١٩٩٥.
- يديعوت أحرونوت "جابي يرون" مقال "الأسرى المصريون أمروا بحفر قبورهم قبل أن يدفعهم فيها الجيش الإسرائيلي" ١٧ أغسطس ١٩٩٥.
- يديعوت أحرونوت: (مقال) الكاتب، مجهول "مصر تثير أزمة سياسية نحو قتل أسرى" ٢٠٠٧/٣/١٤.

الدوريات الأجنبية:

- Die Welt. "Kriegs gefangene" (Dutch)"Hamburg" (6/3/2007).
- New York Times, 21/9/1995, Norman G. Finkelstein.
- New York Times, "Bam ford Secrets", Aug 2001.
- Associated Press, Karin Loop, Israel's Troops Killed Egyptians wars Prisoners, 16/8/1995.
- New York Times, Barban. Liaza, "Confess of Solider" 28/8/2005.
- New York Times "Peruo Statements" 18/7/2005.
- Time, Fredrik. Pontoon; "Opening Hurts" 2 Oct 2005.

الدراسات المنشورة:

- محمود شريف بسيوني: (دراسة) "حول حرب ١٩٥٦ والجرائم التي تطالب بحققها" دي بول، ٢٠٠٤.

مواقع الأنترنت:

- "Israel in Sinai. [www.alwatan-news.com/data."neb.g](http://www.alwatan-news.com/data.)
- Wwww. Grimes of war.org" penny.mores, Israel wars1
948-1956.
- www.alwatan-new.com/data.
- www.oppc.pna.net/mag/mag1/p1-13.htm
- Wwww. Idf.il/english/doctrine.stm"

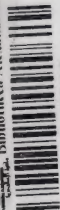
قتل الأسرى المصريين

دراسة للجرائم الإسرائيلية

د. محمد عبد الحليم



Bibliotheca Alexandrina



0743366



مصر العربية للنشر والتوزيع

١٩ ش اسلام - حمامات القبة - الزيتون
القاهرة تليفاكس : ٢٢٥٦٢٢٦٨ : ٢٤٥٠٥٨٦٢